

819
ش

(شرح تلخيص المفتاح) . بخط شمس الدين بن
رشيد الكاسكريدقي سنة 771 هـ .

254 ق　　23 س　　23 x 16 سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد . مضطربة
7662　الترتيب .

ف 1611/1
22/7/14

أ- البلاغة العربية　أ- الناسخ
ب- تاريخ النسخ .

لا زال السامی حکم العالی

نحو بعض [illegible] خدام [illegible] بنده خدا [illegible]

بجا [illegible] میرساند [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

محمد [illegible]

[illegible]

مشهد [illegible]

كتكأكئكم افرنقعوا عني في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي
تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال
ابو علقمة سقط في بعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه
فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تتكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه
يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء او سريج اسم قين ينسب اليه السيوف
او كالسراج في البريق واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما
جعل ... لاحتمال انهم لم يعرفوا وعلى هذا الاصمعي ... هذا مولدا ... احتج على انه لا سعدان يقال
سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم ان هذا المصراع
... الغرابة كانهم ... كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم
هي المشتملة على تركيب ... وهي في مقابلة العذبة فالغريب نحو ... فلا يحسن تفسيره بالوحشي
بل ... زايد نعم صاحب المفردات ان اريد بالوحشية ما ذكرنا فلا نم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لانا
نسلم هذا ايضا اصطلاح مذكور ... الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي
لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب
لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه
غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريبا
ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك ... ولا مانوس الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة
بينهم ... بالفصاحة بمعنى اخر وزعم ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها
... والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
وما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما
... وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور
... ما لا يكون ... وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر من الكراهة في السمع بان ينبو اي يتبرأ السمع عن سماعه كما

كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها
ما تستكره نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى
اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المومنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور حسن
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانه داخل تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطخم وقد ذكرنا في الشرح وجوها اخر الاولى انما دل على
[illegible] دخلت تحت التنافر والا فلا يخل بالفصاحة الثاني انه لو كره هذا القائل في بيانه هذا الشرط ان اللفظ
من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين
ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير مناسب
وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم مناسب وصوت طيب والسادس انه لا يلحق للقطع بان كراهة
الجرشى دون النفس سواء اذا ادي بصوت حسن او غيره وكذا الجحيش وملع دون مجرد وعلم الرابع ان مثل ذلك
واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه انه لا نسلم لانه قد يعرض للجواب الاخلال بالفصاحة
ما منع سببية تعبير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما يجيء في الخاتمة ولفظ
ضيزى ودسر كذلك (والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها)
حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر
وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام
الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
فصيحة فافهم (فالضعف) ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين
حتى يمتنع عند الجمهور (كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا) فانه غير فصيح وان
الصورة اعني اتصال الفاعل بضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء [illegible]
للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب [illegible]
وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع [illegible]
اسد الجزاء الحجاب العصيان لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه
ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار [illegible]
[illegible] لا باس عليه (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان [illegible]
(كقوله وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلأ

للمصدر المدلول عليه

بيكه ورق زياده است

وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي
الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاحتياج الى
المنطق اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على
من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتاتى الا بقانون [illegible] بل لا بد له
من قانون كلي هي الشرائع ولا بد من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطا وهو الشارع ثم
ان الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهي انما تكون بآيات تدل على انه من عند ربه وهي المعجزات
واعلى المعجزات بينة القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية
لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشار اليه قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان
بيان لقوله ما لم نعلم وقدم عليه رعاية للسجع (والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب) [illegible]
[illegible] اشارة الى [illegible] الحكمة هي علم الشرائع على ما في الكشاف [illegible]
[illegible] عنده لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة
الى المعجزة لان الفصل [illegible] للكلام البين فصل بمعنى المفصول وفصل الخطاب البين من الكلام الملخص
الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي فاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل
والصواب والخطا ثم ذكر من عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله
اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر [illegible] فصيحا يقول اهل واهيل
وآل (الاطهار) جمع طاهر كصاحب واصحاب (وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد (اما بعد) اصله مهما يكن من شيء بعد
الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان
وابقاء له بقدر الامكان [illegible] لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل [illegible]
يسمى استعمال الشرط بفعل ماض لفظا او معنى [illegible]
فهم منه بعضهم [illegible]
(فلما كان علم البلاغة) هو المعاني والبيان (وتوابعها) هو البديع (من اجل العلوم قدرا) [illegible]
الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل [illegible]
من هذه الطائفة [illegible] وكل حزب بما لديهم فرحون (اذ به) اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من
العلوم (يعرف دقائق العربية واسرارها) فيكون من ادق العلوم سرا (وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم)

البراعة بهذا رابعا فيكون من العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله
على الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع
ما جاء به ليقتفي اثره فيفاد بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم لجلالة معلومه وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا
وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع
عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس المراد الحصر حقيقة حتى يرد الاعتراض
عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق الى الطور حقه الا هذان العلمان وفي موضع آخر لا علم بعد
علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم للممكن بيان وجه الاعجاز زواده كذا بحسب الامتناع
الملحق بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل [illegible] القرآن الا تحت على ان ما ذكر في المفتاح وتشبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية
وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى المفعول جعل اسما للكلام
المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه [illegible] كلمه مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير
اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو كان مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لكان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ [illegible] النطق على اللفظ
ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه
الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابي يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا
اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته ولكل
مسئلة مقام [illegible] بعضها الى بعض هو ضمها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا
المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر [illegible] لا اليه [illegible] ولكونه اتم تحريرا
تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد [illegible] متعلق بمحذوف [illegible] وقوله جمعا لان عموم المصدر

لاسعدم

لا يستدعم عليه لانه عند العلماء ولو كان مع الفعل صح وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى
فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف [illegible] وللشيء حكمه
حكم ما اولى [illegible] مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون
اي محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء
الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يشق على الذهن تحصيل معناه كما
قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح
لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي لما كان ما تقدم الفت مختصرا يتضمن ما فيه
اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا
كل حكم القي الى منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال
هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يؤكد فيحصل انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه لكونه
حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد
استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول
الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه
ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء من ترتيبه اي ترتيب السكاكي
او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له
لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه
على طالبيه ولو لم يؤول المصنف المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب
والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل ما جاءك القوم
اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف

قوله قابلا الخ ١٢

مولفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضف الى ذلك
المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر
اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها
منه بالتبعية وان لم يقصدوها وما يعني لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره
ولقد تعجب في جمع ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل
الله لا تعرف لتقديم المسند اليه ههنا وجه حسن اذ لا معنى للتخصيص ولا للتقوي وكان قصد الواو للحال في
الجملة الاسمية وما يقال انه للقصد الى الاستمرار فيه نظر لحصوله من المضارع ايضا كما في قوله تعالى لو يطيعكم من
فضله جاز ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك
اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل لتقديم المفعول
ونعم الوكيل عطف اما جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية
الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح
صاحب المفتاح وغيره في قولك زيد نعم الرجل وعلى التقديرين عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمين المفرد معنى الفعل
كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل
المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد
فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو تعرف وجوه
التحسين وهو الفن الثالث وعلمه منع ظ مدفوع بالاستقراء وقد رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة
لان الثاني ان يتوقف عليه المقصد فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما تبين هناك
ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرف
بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه
مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما
ينساق اليه الكلام ومحصوله ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة وجه الاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله
كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم الفرق البعض من مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران

احاجو

احاجوا انتفض عنها الى مطلق احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكر
صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض
وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لم نجد فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تحرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن
الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح
اي صرح به يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم
والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي
الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء
الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين
فقط اي فانته من وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا
ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على الالفاظ سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي ثم المصاب اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر
والغرابة والتعقيد وقد شاع الحوالة في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كان
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام
حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عبارة عندهم عن معنى
مخصوص لها يكون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى
آخر باعتبار اولا الى نعتهما باعتبار معان وصفاله لم عرف الكل منها على وجه يخصه ولم يتعرض لجمع الجميع
المختلفة في تعريف واحد ولا بوجد امر مشترك منها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان
اطلاق الفصاحة على اقسام الثلثة من قبيل اطلاق لفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى اللفظ وكذا
البلاغة والا لاحتاج تعريف مطلق العين الى مثل الشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذنا من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض
على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يقال
عند ما ان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها
ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام

على حفظ المحفوظات فتذكرت تحصيلي وبعثت عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل للتصحيح
وترتيبه واستعفيت الرجل في الجد في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر العاثر
وشرح بعون الله للناظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا امتلأ فوقا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة لحضرة العلية وخدمة للسدة السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا
لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني
وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء ويشكروا الى ما عاينت في هذا التاليف في الكد والعناء
والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون
وغرضهم تحصيل الحق المبين لا التصوير بالباطل بصورة اليقين وهذا الغرض
موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب
على الطبايع اللدد والعناد ووقف الجدال والجدين
العباد فان فاتني من الناس الثناء الجميل في
العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب
الجزيل في الآجل وما توفيقي الا
بالله توكلت واليه
انيب تمت
م م م

في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد
في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما تو
التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول الاعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر في
في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات
ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع تعدي ولا يتعدى
الى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى
المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب في الآخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة
التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة يعني ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ التنافر هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة وقال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال
من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما
بخلاف ذلك كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من
حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي وكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وما هو سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان اسناد وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب اسناده وصف الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانا لا نسلم ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فاعتبار ذلك لا يعم الا غالب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما شرط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منها فصيحة فان هذا امر
وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام
غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون
الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في الكتب المبسوطة

و به نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفتح [illegible] بعد التيمن بالتسمية بالحمد لله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف
هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان
فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون
النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر
فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولم يقل
الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض
للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد
اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست بخلق الله فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة
على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب
مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحمدا [illegible] حذف فيه اللام وتقصد به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء
قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة
استغراق وما في قوله على ما انعم مصدرية لا موصولة او موصوفة اما لفظا فلاحتياج الموصول او الموصوف الى العائد مع تعذره
في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير
المحذوف او هو مفعول [illegible] المحذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي
هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به
ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض
النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن
وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها

[illegible] وسمي المتوعر [illegible] للغرب [illegible] وامثال ذلك وقولنا
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال [illegible] للفصاحة [illegible]
بالفصاحة [illegible] ظاهر العبارة وان اردت بالفصاحة [illegible]
ان [illegible] من التنافر والغرابة [illegible] لا تخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون
الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما في حكمها [illegible] الاجلال [illegible] في [illegible] وعود [illegible]
مما يشتمل على علم التصريف [illegible] وابى يابى وعور يعور واستحوذ [illegible]
وال وماء وما اشبه ذلك من [illegible] في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانا
كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكذا حال الفاسق كذا وكذا الا في
ثبوتها مل المخالف [illegible] وقف [illegible] عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام
في قوله الحمد لله العلي الاجلل والعاسي الاجل فصل فصاحة المفرد فلوصية [illegible] ذكرو من الكراهة
في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ
من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه
نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر
كريم الجرشى شريف النسب [illegible] فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي [illegible]
واللقب مشهور عن الناس [illegible] الابيض [illegible] ثم استعير لكل واضح معروف
وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هي قبل
[illegible] وان [illegible] والجيش والطيخ وقد ذكر ههنا وجوه [illegible] الاول انها ان ادت
الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة [illegible] ما ذكره هذا القائل
في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل
كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر [illegible] ان الكراهة
في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسب

وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم مناسبة او غيره وكذا جحيش
وملح دون فجيرد وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر
ونحو ذلك وفيه الفاضح لانه تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة مانع السبعة
فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف اللغات كالسجي
في الخاتم ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه عن ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر
مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز
ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني اتصال
بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله الضمير للمصدر المدلول
عليه بالفعل اي رب الجزاء واجاب العصيان كقوله [illegible] هو اقرب للتقوى اي العدل
واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله آلا ليت
شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر
ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر
قبر وصدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلأ ومنه ما هو دونه كقوله
قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ
وخبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي
استعمال

استعمال اذا وفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام تحقق الدعوى كانه حقق منه اللوم
فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان
في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التقارب ولعله اراد فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه
امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله
واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن
صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير
في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر
ولكن قال في تكرار امدحه ثقل لكان اولى وعلى المثالين [illegible] وهو ان منشأ الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان التنافر بجمع كلمه
مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الجاي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب
الثقل على اللسان وهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على
المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم
بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار
او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ما في الكلام جاريا على القوانين فان سبب
التعقيد يجوز ان يكون اجتماع كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد
حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن
ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك
وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي الملك والمال اعني هشاما
ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا مماثله احد الا
ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو
حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني

حملا على المسمى منها اعني حي وطوانسه والاما المختار البدل فهو التقديم شايع الاستعمال لكن
او بغير زيادة في التعقيد فقيل حيثه مسداه وحي فيبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل
بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر وكلا الوجهين لوجب قلقا في المعنى لظاهر بالتأمل في قولنا
ليس مماثله في الناس حيا يقاربه اوليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما
وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال
اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد خلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى
الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة
مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصبب عيناي الدموع هو الرواية الصحيحة التي عليها كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي
ساءني وسرني ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود
العين الى بخلها بالدموع حال كون ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى
ما قصد الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء وهذا لا يصح ان يقال
في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك وقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة
جماد لا لبن لها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي ألا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك
بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته
ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه
من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند

البلغاء كما سنعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم
يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب
الحزن والبكاء ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بعد ما عطف على بعد الدار وان
رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح
بالقرب والوصال وح لا يدخل تسكب الدموع تحت الطلب لكنه الخبر عليه ولا
ولا زمه ملازمة الاجر المطلوب لما طلب الزهر انه مطلوب فهذا هو المعنى
المشهور فما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف وهذا من عدم التعمق في
المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق
طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا
بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل
لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل
الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب للدلالة على التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك
من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو من صفة الفرس يستوي فيه
المذكر والمؤنث والمراد بها فرس حسن الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء لها
صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني
لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل
اسجعي

ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا

واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة

واسجعي هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع

صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان

كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل

الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم

ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب

اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيار ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر

لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله وظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير

الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من

ان يكون مسوقة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت الاول او غير مسوقة

كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد

بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات

المسوقة وبكثرة التكرار ما فوقه الى اثر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول

فيهما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة الى الاخلال بهما بالفصاحة كيف

وقد وقعا في التنزيل كقوله مثل دأب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وكقوله ونفس وما

سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ودر

القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم

الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل

فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض

النسبية وقوله لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك

والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة واللا

قسمة في محله اقتضاء اوليا ثم ان الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ

ان كانت راسخة في النفس موضوعها تسمى ملكة والا سميت حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله

ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ

ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار

بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة

او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن نطق بمقصوده في الجملة هكذا

يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود

للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فان قيل بكلام فصيح لوجب

في فصاحة المتكلم ان يقدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد

ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان يلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع

حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح وقوله

دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ فصيح ليعم المفرد والمركب

ظاهر فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الادراك والحيوة وهما مما يتوقف

عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب

القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه الباء السببية والبلاغة

في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص

اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال

مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له

ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد

وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل
عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو
اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير
بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما
وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد
والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك
فتفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام
غير اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سبق اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا
او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد
او مؤكدا استحسانا او وجوبا بالحرف واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا
معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص متبوعا بشيء من التوابع او غير متبوع مقدما او مؤخرا
مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه
مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بالمتعلق او غير مقيد على ما يفصل
واما الثاني فكالوصل والفصل واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب
على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي تفصيله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام
التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او
متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها. وانما فصل قوله ومقام

الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان حتى قصر بعضهم البلاغة
على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من احوال المختصة باكثر من جملة وفصله ومقام الايجاز يباين مقام
خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث
وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب وبكل حد ينتهي اليه الكلام مقام
فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام
وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من
الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة
تهيئتها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فالمقابل للغبي هو الفطن
ولكل كلمة مع صاحبتها مقام اي مع كلمة اخرى مصحوبة معها وضمت اليها مقام ليس لها
مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من
ادوات الشرط مقام ليس له مع آخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له
مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد
بالصاحبة الكلمة المتعقبة وما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام الى
غير ذلك وهكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام ليجمع ما ذكر من التقديم والقصر والاطلاق والتقييد
وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر
في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه
اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة

دون العرض الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة
عن حد البلاغة ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق
وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وسيجيء لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله
فمقتضى الحال يدل على انه يتفرع على ما تقدم وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع
ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر
تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار وقد علم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة
للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما
وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم
حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ
لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك
الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى وجوهه التي
تراها مثل زيد منطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو
منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان
تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع
او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث
ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك
المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال
وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل

تشرد

الى ان يعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء
والفاء من ثم الى غير ذلك ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
والحذف والتكرار والاضمار والاظهار فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير
والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن بحسب المناسب
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض ومن ثم تحكم
ان لفظة جزلة في لفظ وهي في لفظ اخر في غاية القبح بل وهل اللفظة منكرة في بيت
فيحه والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من
حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب
متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته
المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان مثل هذا
المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب
على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر
في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف
المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى
المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والحضري
والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ

دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به حيث
اثبت انها من صفات الالفاظ واراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني
عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا
خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود
الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما يجري مجرى
العوارض ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل
ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع
ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع
في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الامرين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه
اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود وهناك الفاظ ومعاني
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول التي هي ترتيبها في النفس ثم
ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان
الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني
التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ
او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث نفى ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
وليست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ

ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني
المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل
على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني وسبب
انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من
الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ
وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه ويقولوا صورة تمثيل وقياس
لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد
في هذا دون ذاك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا عن
ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا مما
مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم ويكفيك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب
من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من
الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال بسبب عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء
في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة
التي يجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل هو من اجل لطائف تدرك بالفهم
بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة
الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون
الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انهم لم يسمع عاقل يقول
معنى فصيح والجواب عن الشبهة ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف
بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف
اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان توصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه

(وله) أي للبلاغة في الكلام (طرفان أعلى) اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح (وهو
حد الاعجاز) وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم
عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي
بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان
هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
ممنوع بل هو جائز وكثيرا ما تجده هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ وقوله (وما
في الطرف الاعلى (وما يقرب منه) ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من
حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف
الاعلى الذي اليه تنتهي الكلام البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك عقيبا كالنهاية
او نوعا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر والاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا
اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو هو من غير
نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق سواء حد الاعجاز
مع مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاصابة بلسان وتوبيخ قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن
معارضته ومما اللحق بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير
في منه عائد الى الطرف الاعلى اي حد الاعجاز اي الطرف الاعلى

مع ما يقرب منه هي البلاغة التي لا يمكن معارضته بهو حد الاعجاز ويؤيده الموافق
لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه فكلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرح
ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا
في امتناع المعارضة وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه
كلاهما هو المعجز (واسفل) منه وهو (ما) اي طرف البلاغة (اذا غير) الكلام (عنه الى ما دونه)
اي الى مرتبة هي ادنى منه (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب
(عند البلغاء باصوات الحيوانات) التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير
اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد (وبينهما) اي بين الطرفين
(مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة (وتتبعها) اي
بلاغة الكلام (وجوه اخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا)
هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه
الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان
هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة
لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا
بالبلاغة (و) كل من (الفصاحة والبلاغة) بل هي من اوصاف الكلام فافهم (والبلاغة
في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم) مما تقدم
وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد
الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم
يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان

ای من الطرف الاعلی فانه مما يقرب منه

دون اللغة والصرف والنحو فعلم مما تقدم أمران أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما
فصيح لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس أي ليس كل فصيح بليغا
وهو ظاهر والثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها
كما قالوا مرجع الصدق والكذب إلى طباق الحكم للواقع أو لا طباقه أي ما به يتحققان و
يتحصلان إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلا لربما أدى المعنى المراد بكلام غير
مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره
وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا لما سبق من أن
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة
من غيرها لتوقفها عليها فإن قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الباعثة لها والغرض منها فقيل لم لا
قلت لا بل هو فاسد لأنه إن أريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤل المعنى إلى أن الغرض
من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في أداء المقصود وتمييز الكلام
الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا إن حمل كلامه على خلاف ما صرح به وإن أريد بلاغة المتكلم
لأن غاية ما علم مما تقدم هو أن بلاغة المتكلم تفيد هذين الأمرين أو يتوقف عليهما وأما أنهما
غرض منها وغاية لها فلا فالرجوع إلى الحق والى أن البلاغة ترجع إلى هذين الأمرين في الاقتدار
عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو أمر يتحقق إذا تمكنت من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة إلى تلك العلوم حقيقة لا إلى مجرد المعاني والبيان وأما تحقيق هذا
والثاني أي تمييز الكلام الفصيح عن غيره يتوقف على معرفة أن هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو أجزاء
تمييز السالم من الغرابة عن غيره أي معرفة أن هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة
وتمييز السالم عن المخالفة من غيره وهكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من
الغرابة عن غيره تبين في علم متن اللغة إذ به يعرف أن نحو تكأكأتم ومسرج غرابته بخلاف
اجتمعتم وكالسراج لأن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة

علم

علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة إذ بضدها تتبين الأشياء وتمييز
السالم عن مخالفة القياس عن غيره تبين في علم الصرف إذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس
دون الأجل وقس على هذا البواقي فاتضح أن تمييز الفصيح من غيره ومنه ما يتبين أي يوضح
في متن علم اللغة كالغرابة أي تمييز السالم من الغرابة وإنما قال متن اللغة يعني معرفة أوضاع
المفردات لأن اللغة قد يطلق على سائر الأقسام العربية أو في علم الصرف نحو مخالفة القياس
أو في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي أو ما يدرك بالحس كالتنافر إذ به يدرك أن
مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو أي ما يتبين في هذه العلوم أو يدرك
بالحس ما عدا التعقيد المعنوي إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي
عن غيره والغرض من هذا الكلام تحقيق ما يتبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فيحترز بها عما
يجب أن يحترز عنه ليتحقق أنه لم يبق لنا مما يرجع إليه البلاغة إلا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز
السالم عن التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة إلى علم يحترز عن الخطأ وعلم به
يحترز عن التعقيد ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاص لهما بها وإلى هذا أشار بقوله وما يحترز به عن الأول أي الخطأ في التأدية علم
المعاني فالمراد بالأول أول الأمرين الباقين اللذين احتيج إلى الاحتراز عنهما وأما الأول المقابل
للثاني الذي هو تمييز الفصيح من غيره فإنما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر أن علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وإن كانت البلاغة
ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام ثم
احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا علم البديع وأشار إليه بقوله وما يعرف
به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني والأخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم بالصواب

واليه المرجع والمآب الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال فهو بزيادة اعتبار شيء على علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اي لان يكون لطالب العلم زيادة بصيرة
ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما
يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية
ويقال لها الصناعة ايضا وبيان ذلك ان الشيخ في هذا الفن مثلا يضع عدة اصول مستنبطة من
تتبع البلغاء ويحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها
وتفصيلها متى اريد وهي العلم [illegible] بين العلم والجهل لكونها [illegible] ادراك الاشياء
الا اذا التفت فلان يعلم النحو لا يريد ان جميع مسائله حاضرة عنده بل يريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبداء التفاصيل لمسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد
لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي والمركب ولذا
يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد
من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف جرى على استعمال المعرفة
في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم تستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها
امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا
يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فممنوع لانها غير متناهية او البعض المعين فهو تعريف
للمجهول او الغير المعين فلا اطراد له وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض

فلا

قوله لزومه فسادا وقد بينا فيما فيه ان المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحوال

قوله ان اريد ... ان الاحوال جميع ... ملكة يعرف بها ... الاستغراق فيلزم ان لا يكون احد عالما بالمعاني

فيكون في كل الكلام منه شيء ويسلم منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون
بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة
عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح
لزومه فسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا
صريحا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان حال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او
استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كانت احوال اللفظ هي التاكيد والذكر و
الحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه قول المفتاح
حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس معنى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في
القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق
مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من
جزئيات هذا الكلام وذلك يصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا
قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله
انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام
لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار

دفع لما يتوهم من ان احوال الاسناد من التاكيد وعدمه والمجاز والحقيقة ليست من احوال اللفظ التي يبحث عنها في هذا العلم ١٢ حكم

الا لكون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار ا راجعا اليها وتخصيص للفظ بالعربي مجرد اصطلاح

لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح

علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز

بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس

بعلم ولا صادق عليه بلا مسامحة لم يعرف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء

حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء

والاشعار في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه

بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها

وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب

البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد

بالتتبع المعرفة لما صرح به في كتابه اطلاق الملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع

تراكيب البلغاء في ان معرفة العرب بذلك بحسب السليقة لا بتعليم علم المعاني وتعريف الادباء مستحوذ

بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد

تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف

بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة

كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع احوالهم من غير ان يعرف ان الفقه

علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر وانا اقول لا يفهم من قوله

بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي

يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا

والله انه لقائم فيما لو كان انكاره مصرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب خاطئا كما فيما

مشوبا بالصواب وخطاء لان فائدة ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار او فائدة زيدا

تقرر انما يكون اي ايراد الجملة اشارة الى ان المعتبر الاقتدار على الايراد دون الايراد بالفعل اي بقي بحيث يورد كل نوع

وليس المعنى على انه يورد في الا ما يختص لكلا الاعلى

وايراد الشيء على وجهه والا بالنوع لا انواعها مخصوصها كما لا يقتضيه الاضافة في حكمه

ضرب ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده فيما

يتولد منه الفائدة مع تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد

كل كلام لم يوافقه المقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما

يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية

على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي

وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها هذا في غاية الحسن

ونهاية اللطافة والعجب من العلامة وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا

بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء في تعريف التتبع لنفسه ومع بعده قلة

التامل مما يضيق من الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم

يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر اي المقصود من علم المعاني في ثمانية

ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب منها لان هذا الكلام مشعر

بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتوقيف العلم بابان الانحصار والتنبيه الاتي فارتفع المقصود

الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات

الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة

بنفس المتكلم وتعبير تلك النسبة بحكم بوقوع النسبة اولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها فطابق هذا

الكلام لا يشتمل على النسبة الانشائية فلا يصح التعبير بالنسبة بينهما وهو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر

بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته

خارج في احد الازمنة الثلاثة بان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة

تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا

فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وخبر اما جملة او قوله ...

تعريف الخبر بصدق الكلام بمعنى مطابقته لنسبته للواقع وعدمها والخبر الذي يراد به التعريف
لما يوصف المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ
ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف في قوله
صدق الخبر مطابقته لم مطابقة الواقع حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات

صح البياض

... احيانا بان هذا ليس ذلك مع قطع النظر
عن النسبة لا بد وان تكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان تكون هذا ذاك
مطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقع الخارج
ثبوتية او سلبية صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
في الامر فاذا قلت ابيع وارادت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج
عن هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج
يطابقه بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهو موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وموصوف

والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه
كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والظرف ونحو ذلك وهذه الاحوال ليست مختصة بالخبر لان الانشاء
لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند اليه ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل
جملة قرنت بالاخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
او غير زائد عليه واعترض بعض المتطولين على ما ذكر في وجه الحصر بان تقييد الكلام بالبليغ لا وجه له لان ما لا فائدة فيه لا يكون
مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع
ما ذكر من القصر والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او من المسند اليه او المسند فالذي
يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه والا فنقول
كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لا يجعل كل
من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالتقرير بين النفي والاثبات مفيدا لكلامه
اظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة
او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تميزا بين العمدة والفضلة
والمسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث الفوائد وطرق وهو
القصر افرد بابا خامسا وكذا من الاحوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل
والوصل فجعل بابا سادسا والاخير من احوال الجملة والذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان لها شيوع وتفاريع كثيرة
جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان بينهما اعتبار اجوالي
الانشاء فاحد جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وتسمية هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر على هذا التفسير كلام يكون لنسبته
خارج تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما يقال الصدق هو الخبر الذي على ما هو
به لعل التقييد يعني فلا دور وانما الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكورة

تو تو

والمصنف لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر جعله
بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وكثر به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل
جعل بابا سادسا والاخيران احوال الجملة والا لم اهل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
وما كان من احوال ما لا يختص بفرد دون جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا
سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء وما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وقدم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق ذكرهما في قوله
يطابقه او لا يطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا
تطابقه فالخبر على هذا نوع من الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال
على الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن
الصدق والكذب لوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا العرف بما هو صفة المتكلم فلا دور
الخبر الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما
فالجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب
الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة
الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع
النسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لابد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة
بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج
يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهو موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج و

مذهب جاحظ

حاصل

القيام لذا امر متحقق موجود في الخارج فاذا لوحظنا الطرفين وادرك الذهن وقوعه فالقيام له وهذا
معنى وجود النسبة الخارجية قيل فالبتة الطام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ نحو قول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله فوقنا غير معتقد كذب والواو في
قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم
الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم
جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم
كاذب لانه الحكم بخلاف طرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن
تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم
الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالا بطال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب
المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك
فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهو ظاهر
النعام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم لكاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه
مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال
بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد
باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان وان واللام والجملة الاسمية فلا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء
لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن
المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق

اللفظ لا كذبا لان تسميته بالشهادة من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ثم
وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا الى الوجهين ثم الجواب
على تقدير ان يكون راجعا الى المقول والمشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه
غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فلا يتم الاستدلال
بتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين
بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحق منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله والوجوه الثلاثة لسان السند واعلم ان هنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان
يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينفضوا من حوله كما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله ابن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله ابن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله
وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم
فقال فقرأها ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت
الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اعتقاد انه مطابق للواقع
او اعتقاد انه غير مطابق للواقع او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه غير المطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع
مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه
غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع الاعتقاد لا المطابقة

او بدونه الاعتقاد في عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدونه الاعتقاد ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في
كل منهما جميع الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام في تقرير
مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل
الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار انما حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الا
فتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم
الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند الجاحظ تكذيب لا يدري
كلامه الصدق الذي هو طبق اخباره عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا دلالة
لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق لوجه من الوجوه فلا طريق الى تعريضه فمرادهم بكون كلامه خبرا
حال الجنة غير الصدق والكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر
ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فيعلم الاعتراض
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا
على ما قررناه الفرق ظاهر ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه
اي عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني
ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب
عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء معنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب
ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلت الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام
المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او
ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا ثم كفى دليلا على القصد نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب ولا اتفاق للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي
زيد قائم او ليس بقائم انشاء فيكون خبرا فيثبت انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما

لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال
الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام
الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه
لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغير الانشائي ان عبر عنهما بكلام تام
سمي خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا سمي مركبا تقييديا
وتصورا كقولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد
الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم
بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق و
الكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة
الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير
التام مخالف لما هو المعلوم في تفسير الالفاظ عن اللغة والعرف وان
اريد اصطلاح فلا مشاحة فيه

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى
بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه
وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بالمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما
في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم
وانما ابتدا بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي
بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل باشتقاق
كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند

مع ان النسبة خارجة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف
بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد ولا دلالة
بسبق احد اللفظين ثم يجعل احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة
انما هو ذات الطرفين ولا يخفى لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر
سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى
اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت
ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني
اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا
لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته
ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال
هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي رحمه الله
في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان
بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره فان المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن
لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك حفظت التورية لمن حفظ
والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا انتفاعها لظهور ان ليس قصد المخبر
افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان للانكار
في الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول
الخبر انما هو حكم المخبر بوقوع المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت
المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر سمعه بل علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح من زيد الا
وقد وجد منه الغرض لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولما تحقق
الكذب اصلا ولكزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم

بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا
بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم
البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت
خرج زيد فهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من
اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم ان
مفهوم زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتنافيين فحينئذ الحق
ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمل لا يريدون ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل من حيث هو اي لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر
افادته الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما
ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع والثانية بدون الاولى لا تمتنع
كما هو الحكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد
فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع فحينئذ يمتنع العموم
فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم
العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع
من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف
ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده
المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم
المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل حصوله عنه لما انه قد حصل

قبل أو لم يحصل بعد والأول باطل لأن العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد أن يكون
هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وإن لم يجب أن يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا
الثاني لأن علة حصوله سماع الخبر من المخبر إذ التقدير أن حصولهما إنما هو من
نفس الخبر فنبه على الأول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول وعلى
الثاني بقوله مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع أن
لا يحصل العلم الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز أن يكون الأول حاصلا
قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه
حافظا للتوراة وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه
أن يستفاد من الخبر فإن قيل كثيرا ما سمعنا خبرا ولا يخطر ببالنا أن مضمون
هذا الحكم حاصل في ذهن المخبر أم لا وأيضا إذا سمعنا خبرا وحصل
لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا مضمون هذا الحكم سواء علمناه
قبل أو لا فيكون الأول حاصلا غايته أنه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الأول
أن العلم بكون مضمون الحكم حاصلا في ذهن المخبر ضروري لوجود
علته أعني سماع الخبر والذهول إنما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز
فيه نظر ويمكن أن يقال إن لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم أعني
حصول مضمون الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع أن
المخبر عالم بالحكم أو لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني أن الذهن
إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال إنه علمه ولو سلم فإنما
نعرضه فيما إذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا إياه فإنه يحصل علم الثاني دون
الأول وبهذا تم مقصودنا فإن قيل لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به
لجواز أن يكون خبرا مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا قلنا
ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما

أي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين
لعدم جريه على موجب العلم فإن من لا يجري على موجب العلم هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة لأن موجب العلم العمل
وللسائل العارف بما بين يديك هذه عصاك لأن مقتضى موجب العلم ترك السؤال
ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائر كثيرة بحسب كثرة موجبات
العلم قال صاحب المفتاح وإن شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره
يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث
لم يعملوا بعلمهم يعني إن شئت أن تعرف أن العالم بالشيء إلخ من فائدتي
الخبر وغيرهما ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لأن الآية من أمثلة
تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على أن قوله لو كانوا يعلمون
معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه أي ليس لهم علم به فلا يمتنعون
وهذا هو الخبر الملقى إليهم لأن هذا الكلام يلوح عليه أثر الإهمال أو على أن قوله
ولقد علموا الآية خبر ألقي إليهم مع علمهم به لأن هذا الخطاب لمحمد وأصحابه رضي الله عنهم
ولا دلالة على كونهم عالمين به وهو ظاهر على أن شيئا من الوجهين لا يوافق
المفتاح ثم أشار إلى زيادة التعميم وأن وجود الشيء سواء كان هو العلم أو
غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظره في النفي والإثبات أي في نفي شيء وإثباته
وما رميت إذ رميت وإذا كان قصد المخبر بخبره ما ذكر فينبغي أن يقتصر من التركيب
على قدر الحاجة حذرا عن اللغو وأشار إلى تفصيله بقوله فإن كان المخاطب
خالي الذهن من الحكم والتردد فيه أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها
ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا فعلم أن ما سبق إلى بعض الأوهام
من أنه لا حاجة إلى قوله والتردد فيه لأن الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد
فيه ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لما نرى أنك

نحو ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشي من النفي والاثبات
بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان فلذا استعمل على لفظ المبني للمفعول عن
مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية و
حروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا وانكر الحكم كان له حسن تقويته
اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز انما يحسن موقع ان للحكم لا استقرار هو الجواب لكن
يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا
فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في
جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب
منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما
زاد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم
انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في
الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شي ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء
على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا
في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا لما انهم
ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم لا تنافي الرسالة عن
الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين
منهم تكذيب للاخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة
الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما معا. مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فلو
فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا الكلام وقلت ان زيد العالم

يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى
الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا الكون غير بليغ ثم يكون بينهما عموم من وجه
لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو
الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار الا تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه
الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا
كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير
في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل
غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل
بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف
الشي اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني في الكفار باعتبار فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب بانهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة
الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر يعني ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد
فيه ويطلبه لا انه يشير الى خصوص الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شي عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ
عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة
فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شي
من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا
على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا يكاد ان في بني عمك

لا ان هؤلاء لا ريب فيه ... بيقولون ... المنكر ...
ليقولوا على معنى القطع بل عقوا المنا انه قد يجعل الا المنكر كذا الكار تقولوا على ماله

رجالا لكن يجيء واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امان انه يفقدان
لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التعا يعوله
ان بني عمك فيهم رماح موكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون موكدا بان واللام و
ان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلايل و
الشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكرات
يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد
لما معه من الدلايل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر في حل لفظ الكتاب وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها نحو لا ريب فيه
ظاهر في المنكر لا لما نحن بصدده فان قيل التمثيل لا يكاد يصح لوجهين
ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية فما لا يصح ان يحكم لكنه ... فضلا عن
ان يوكد ... قد ذكر في بحث الفصل ... على ما يزيل ... ح
لا يكون مثالا لما نحن فيه وبانها ... الكشاف وهو انه ما نفي الريب
عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس ... وقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب في حقيته فهو حينئذ لا
ينبغي ان يرتاب فيه في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء
فينبغي ان يوكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة
لهذا الانكار لو تاملوها وهو ان كلام معجز اتي به من دل على نبوته بالمعجزات
الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل انه يعمل التاكيد المعنوي
ونزل منزلة نفسه في انه جعل زيد نفسه ونفي الا ... فنيّة ... او المجاز
فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه تاكيد
السوال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وعنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت

المتبدل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب
المجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من الرجال وهذا لا ينافي خروج
الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين
ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من المجموع
والتقدير ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع
داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من
الرجال باعتبار مجيء فردا وفردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى
الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن
البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا
لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره
صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا
الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع
لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها حتى لو قيل
وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام
بل كلها كانه وقع من شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى
نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد
فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان
مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه لم يصبه الوهن
ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين

ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام
تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف
ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول
كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين
خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل
كل جنس مما سمي بالعالم نعم لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده
ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون
العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس
وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين
متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله
ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة
فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا تؤيدها عقل ولا نقل
وبالجملة بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم لكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا
مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع
فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد
والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به
جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد لان
وزانه في تناول الجمعية وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل
الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف ونحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب

واحدا

واحدا منها على ان مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت
قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها
لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام
بمعنى كل جماعة جماعة اورد توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم تقصد
انه مذهبه بدليل انه صرح بخلاف غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك واني
اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار زلت
فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل
على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع
وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه
اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار
الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب
مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل مشيج فوصف
المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه
باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره المسند اليه في
ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي هذا
من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة

لكونه في السجن وجبينه على الرجيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب
على الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد
الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا
اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد
بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف
اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او منادم
وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا
او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر
نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا
كذا وكسآمة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة نحو
على الكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى
لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الرجل الوالد او لتضمنها استهزاء
وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازيا او
لاضافة بادنى ملابسة من غير ملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق
الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام عمرو واختصاص نحو كوكب زيد بالباب او
لا فان بلا اضافة حسنة وتعميما كقوله يدلك على حزامي الارض النجم من
راجتها نبع على جنس الحزامي وذلك لان لاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية
والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان
القصد به الى الجنس كالوصف في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سبق

ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية
وهي ان يذكر لازم الشيء لينتقل الى ملزومه فلينظر وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد
الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال
المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات
اللائقة لذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزم ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل
عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق بحرف اعني التاكيد كناية عن انك
جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة الخالي عن الانكار وان جعلها ان بامارات تدفع عنه
الانكار خالي الذهن لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل منه
الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن
سعادته جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة
جواب عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي نفس
الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال جميعا وذلك كناية عن
هذه الغرابة و... مما يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي ويحوجه الى السوال عن
شانه كيفيته وبيان صدقه فسوق الكلام معه مساق الكلام
مع السائل المستشرف الى كيفيته بحلية الخبر الى ساطع برهانه وقس على هذا المواضع
الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من جعل الانسان بمنزلة قوله لا ريب فيه واشار الى
التعميم بقوله نوع التخصيص فقال وهكذا اعتبارات التي من التجريد عن المؤكدات في
الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
والامثلة ظاهرة وكذا تخريج الكلام فيها على مقتضى الظاهر كما ذكرنا تقدم وههنا بحث لا بد من
التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا لشك او رد انكار والبحث
لا بد من التنبيه عليه وهو ان لا ينحصر في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق
مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل ان للدلالة على ان الظن كان
من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر

ماترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائى بانى وعلمه ربى انى وضعتها انثى ورب
ان قومى كذبون ومن خصائصها ان لضمير الشان معها اتمها كلام وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل
على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث
الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم
الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد
والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على
صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة
للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما
انكر لعلم كامل وعليه قوله تعالى نشهد انك لرسول الله واذا اورد لرتبة المخاطب على ان
هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان كان
مخاطبك منكرا لتطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه يدفع الايهام
والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد
مطلقا سواء كان خبرا او انشاء ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى
الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس
بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه
قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد
دون الكلام كما جعل عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي
يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه لا لواسطة وعلى قولهما لاشتماله على
ما ينسب الى العقل اعني الاسناد ونعني ان تسميته الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه
ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل

دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا
لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع
انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا
واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم ذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم المعاني كما فعل صاحب المفتاح على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد
والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذا القبيل
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند
اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي
الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به
فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار بل
المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهو اي المتكلم ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرج بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه
ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
ولا اشتراط صحة حمله عليه والاخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فيندرج فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما طابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع البقل
وما طابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها وهذا المثال متروك في المتن
لكن لا يذكر في الحقيقة وهو المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما كقولك جاء زيد وانت
تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لانه
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم يستلزم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
عالما بانه لم يرد ذلك وقوله وانت تعلم يستلزم المسند اليه احترازا عما اذا كان

ثم والغرض التعبير ... ولا اولى ... ان ارية انه اسناد
الفيام والغرب التعبيرى الى ما هو له معتقد ان ...

المخاطب عالما بانه لم يجى فاوح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب
عالما بانه لم يجى عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجى والثاني ان لا يكون كذلك لوجود القرينة الصارفة فلا يكون
على بانه لم يجى عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجى ... يكون مجازا ولاخفا وهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في
حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا ولاخفا وهو من قبيل ما لا يعتد به
المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم
انه لم يجى يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان واما عدل عن تعريف
المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها
صفة للكلام والمصنف صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على الخبر المستعمل فيه فعلا او في معناه
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروج نحو الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على الاطلاق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر ولا اعتقاد انه انما ترك
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا ولا ما لا يلتفت اليه في التعريفات
جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ونقول ان
نقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولنا فانا بين اقبال وادبار مما
وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وما لم يرد بالاقبال
والادبار ... اقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا ازيد امامي ذات اقبال وادبار
افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي
الى الفاعل او الى المفعول به مثلا على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ ولا اسناد الى المبتدأ
ليس لشيء حقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد واخر عمرو من المنفيات فان اسناد
القيام مجازا في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليلي
وما عبدا الامثال ان لا اسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه
وانما نفي الفعل عما هو عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة
الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات

في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا اسند ... ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو ما صام
فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت ونفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات ... نهاره صائم
ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات و
اسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له
غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل
فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتأول متعلق باسناد
وحقيقته قولك تأولت الشيء اذا تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر
الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله
ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى
تفسير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت
كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند
اليها فاسناده الى الفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل
او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول
به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشمل ما
من الامثلة واسناده الى غيره اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقوله استعير الاسناد
ما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما يستعار للرجل اسم الاسد
لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تسمية الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة
التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه
وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض

بيان تعبير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل
كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية
وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته
وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التأليف الشعر
فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وان من
شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه
ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية
دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير
المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم تقوم
الحساب اي اهله لاجله وقد خرج بتعريفه للاسناد المجازي امران احدهما
وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار
على ما مر والثاني وصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابس
ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر
في ان المفعول الذي يكون للاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك
المسند وكذا انما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله
نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو
المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا
ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجاز
لما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة
حرف وبدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه
وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون ما بني للفاعل واسند الى

المفعول

المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف
تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل
الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وذلك ان يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب
فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو
قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل
الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا
امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز
فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه
ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز
العقلي في الاسناد خاصة او المطلق باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في
التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في
هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليل سارقا
والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا
واضل سبيلا لان المتصف في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا
المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم
يجوزونه بتعريضه اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا ينحصر المجاز العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف وقولنا
في التعريف متاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل اسنادا الا
الى الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده
ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون

الواقع

ويخرج ايضا الاقوال الكاذبه فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر في بيان فاين
هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اى سر في التعرض لاخراج
نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبه وهذا القيد يخرجها جميعا قلت السر
فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند
المتكلم من الحكم فيه لضرب فيه من التاول افادة للخلاف لا بوسطه وضع
وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده مثل قول
الدهري انبت الربيع البقل وقد عليه مثل قولنا كسا الخليفه الكعبه اذ ليس
في العقل امتناع ان يكسو الخليفه نفسه الكعبه وانما قلت لضرب من التاويل
ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره
لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما تقتضيه العقل
ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفه الكعبه خلاف ما في
نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبه كما يتوهم
من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل ولقايل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده و
ثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه
ويندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على
قيدين يفرد كل منهما بفايده خاصه مع اشتراكهما في فايده اخرى يكون
حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج
نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من
التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني
اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول يخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشه في العباره بعد وضوح المقصود

ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر
بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر ويرد عليه نحو قول الجاهل
والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله
الكافر لانه تاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في
نفس الامر وبالجمله ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه
امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينه ذكره في مقابله الحقيقه
فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبه بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار
قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت
اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه
اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقه او في
الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل واقوال الكاذبه لكون الاسناد فيه الى
غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج
جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما لخروج عنه ما لا تاول فيه ويدخل
فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الافعال بالتاول
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل
بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول
الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفا حاله من الدهري واظهار انه
غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف
يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقه
او في الظاهر لانا نقول فرق بين اراده مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان
الفساد انما كان ناشئا من اراده الخاص بخصوصه فلا فساد في اراده العام

بعوض فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اى لان مثل قول
الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قول اى الجلتان
العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز اى
على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز ما لم يعلم او لم يظن
ان قايله لم يرد ظاهره لعدم التاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى
ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم
يستدل بشى على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالى في قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من ان
رات راسى كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر
المجتمع في نواحى الراس جذب الليالى اى مضيها واختلافها وفي الاساس جذب
الشهر مضت عامته ابطى او اسرعى حال من الليالى على تقدير القول او كون
الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنع ما شئت انما الليالى فلا
تتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر
راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى حتى اذا وارك افق فارجعى
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدى والمعيد والمنشى والمفنى
فيكون الليالى متاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلى
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضى الحس والحركة الارادية
وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية
وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية

مشبوبة

مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فالمسند
حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال ساير الالفاظ المستعملة فانه
اما حقيقة او مجاز وانه لا معنى لان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
في كلام واحد وان كانا مختلفين والحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب
المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل
مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد
صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الجنيب احيا الطلاقة المجاز اسناد احيى
الى طلاقة لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكى
ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلى في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اى
ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله او نحوه ايماء الى الاقتباس وان المعنى
اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلى في القران كثيرا
والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات
سبب فيها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذى هو فعل جيشه لانه سبب
امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحواء وهو فعل الله
حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته
اياهما انه لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف
تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل
الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والا
فيه لانه تسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون
فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها اى ثقل دهو متاع البيت اى
ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة

وهو غير مختص بالخبر كما توهم من تسميته بالمجاز في الاثبات وهو ذكر في احوال
الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخر
جنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل
الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه
ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومن
اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك
ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه
قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا
اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز
قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او
عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه من
ان يكون جهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره ككتوب وبعد ومرض ومات و
صدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد الحق
انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير
البيت وانبت الربيع البقل فان هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده
مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل
والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة
حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به
اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر انه عبارة عن اسناده الى غير
ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له
من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة

لجواز

لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه
يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم
واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله
عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا
في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان
وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه و
محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني
هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو
ان يضرب المثل لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض
به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك
لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللو
جه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام
على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا
كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم
فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا
فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في
سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان

وامن من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به
مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من لوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني
ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد
بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل
انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم
نفرده بالذكر وننسب اليه شي من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي وفيما ذهب
اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة والا لا معنى
لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي بصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق و
يستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره
صايم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازم من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ
فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم
ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع
للتشغيب لان قوله نهاره صايم مما نوقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير
المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من
دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لكن المناقشة في المثال ليست
من دأب البحث في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة
الفعلة ولبس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت

الربيع

الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي فيه هو
الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه
اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشرع وليس كذلك لان مثل هذا
التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها
منتفية كما ذكر فيتنع كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهو
وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع
حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه نريد اسم المنية اسما للسبع
مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة
في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان
يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها
وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الا
ضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان
وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى
حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر
مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان ان شاء الله ولانه اي ما ذهب اليه
ينتقض بنحو نهاره صايم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة
كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد و
التشبيه ذكر من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين

مطلقاً ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به هاهنا يحتمل صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء انما مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهمه لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا قلت اديم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الفصيح من غير توقيف الباب ———— الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند لكونه مسندا اليه حكم موكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه و الحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به

لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصدنا الى تفصيل الثاني مع اشتمال ما يصحبه الى الاول فقال للاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك و الاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال لتخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل او لاختبار تنبه السامع هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له واجلالا او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته او تعينه او ادعايه اي التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكما تباع الاستعمال الوارد على ترك مثل رمية من غير رام

اعترفنا من اخرتم او على تذكر نطاين كلامه الدفع على المدح او الذم او الترحم
فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله بالرفع ومنه قولهم بعد
ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكر الديار والمنازل
ربع كذا وكذا وهذا طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة
الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل
الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله انما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره
وقد يكون حذف الشي اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا علم ذلك قال
تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة
ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او يبلغ من الفظاعة الحد لا يقتدر
المتكلم على اجرايه على اللسان او السامع على استماعه وهذا اذا قلت
كيف فلان سايلا عن الواقع في بليه فقال لا تسال عنه اي لا انه يجزع ان يجري
على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجار المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه
لايحاشه السامع واضجار واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى
للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واوليك هم المفلحون تكرير
اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة
على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام
حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته
وشرفه نحو هي عصاي وهذا ابطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث
مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير
ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فيقول نبينا حبيب الله

ابو

ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه
للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضيه او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان
قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما
لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه
ان عموم النسبة وارادة التخصيص يقتضيان لانتفاء قرينة الحذف وتحقق
لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شي يفهم منه ان المراد هو الله
تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاجر الفاحم
يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل
يراد فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او
فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم
من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند
اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شي بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على
التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لا فان
المخاطب اعم فايدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة الحكم او
لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين
يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد

كان الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ التورية
فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك
اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه
لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متعددة وقد يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبا
لاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر
فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم
لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت
حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر
الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص
به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله
مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم
مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد
يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه
في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الآية
اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق
بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد

المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي حمل على هذا
اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية
اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدم
على بقية المعارف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث
يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل
عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم
الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره
بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين
فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين
ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام
العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يحصل به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات
لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث
بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء
بنفسه اي من لفظه بلا احتياج الا توقف بعد العلم بالوضع على شيء
اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم
مختص به بعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون
لتخصيص ما ذكره وجه لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه
انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه
اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر
المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها

الجزئيات المراد في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام لتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فان الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا في التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن ينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم

هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او لبيان حاله في القرب او البعد او التوسط كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او لبيان حال المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين واما كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط فمما يقرره الوضع واللغة فلا يلتفت ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثل هذا كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك والتحقيق ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على اي وجه كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكر آلهتكم ... او تعظيمه بالبعد كقوله ... الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى ... او لان يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قرب فكأنه حاضر وقد يذكر للمعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عقيب تعقيب

المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه
فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء
اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده
اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه
نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم و
اولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من
الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة
تنبيها على المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا و
الفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق
الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته
ولقيته اي ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى
اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالبنت اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى
ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر
اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما
وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم
المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن
دخل الدار اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف
المنادى نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى
نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك
الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخل على المعرفات نحو الانسان حيوان

والكلي لفظ موضوع لمفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك
الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن
وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي
على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة
من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة
دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما
اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين
علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد
موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه
واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما
اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا
فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار
بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري
عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك كعلم الجنس وبعض الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم
بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا

بيان الاستغراق

من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة أولى
من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون
هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله ولقد
أمر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار
وكقوله تعالى وغير المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لان الموصوف
فيه وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام
في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا
ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف
ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني فيصح ان
يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم صفة له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة
أحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد
ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت
به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل
الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها
الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن
لم تقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه
لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها
في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب
الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى

الاستغراق قسمان

ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام
للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس
المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدق الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة
منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما
على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل
الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها
عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث
هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو
رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها
في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب
المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا
التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة
فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم الاعتبار والنفي ليس باعتبار العدم وهو
اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني
فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم وهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي

الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو
كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح في
بعض المواضع عن ذكره في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان
بحرف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا و
اضرب القاعدين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى اثنين اثنين وكل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق
الجمع اثنا بينا ول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال
في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وانما اورد الشارح لا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في
سياق الكلام النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق
احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق
والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كالنكرة في المبتدا
نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة او مقدرة نحو لا رجل
في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان
والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها
مثل المفرد كما ذكره ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير
في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السماوات وعلم ادم الاسماء
كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين وغير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا
او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء افرادها

ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو
وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن
ايات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود تعجيبهم عن الادراك والتعظيم اذ علي واوفى بنادية
او التعظيم او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله
اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن
طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير قليل بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان
له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب
ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في
المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار
بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد
كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر الى التعظيم ومجيء للتحقير والتقليل
نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير
والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا
او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يعلل
عينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف
بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت
اي مرة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة
ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهو لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه ايضا
يفيد التقليل والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب
ونفحة العذاب

بالاضافة وما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن
على ترجيح الثاني كما ذكر بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم عذاب عظيم ولان العقوبة
من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله
خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة
به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص
بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة
المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله
والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل
بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ما يجري
خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام
للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم
فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا ضعيفا حقيرا اذ الظن
مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا الحكم
التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من
المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس ولا مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه
ولا حاجة الى ما ذكر بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتر الا الشيب اغترارا ولا الى
ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان يكون فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فهذا
الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك

قلت

قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين
قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل
قوله فهو ما تخيل تطرد الروم عنهم وهو ما تجود تطرد الفقر والجدبا اي يعم ويتنزر
من خيركم وقوساتكم وشيء يسير من فيضان جودكم واحسانكم واعلم انه كما ان التنكير
وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع
بعضهم درجات اراد محمدا عليه السلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره
ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير
ايضا نحو هذا كلام ولكن بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمام واما وصفه
اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو
المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان
ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون
تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق
على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق
قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه
اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد
كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية
فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا
الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن
كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي هما الذكي المتوقد وهو اما مرفوع
خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا والالمعي ليس مسندا اليه فقوله
الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي

انه

انه سيل عن الملح فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكر قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة
الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص
ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل
فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته
بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر و
غيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما
نحو جاء زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل
ذكره اي الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او
تاكيدا اي اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان
يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة
وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف
قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
صفة وقع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون
باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة
نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية
كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويعين عنده

ما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة
او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا
مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس جملة القسم مثل
قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط
فان قيل في كلام القوم ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون
الصفة فلا يجب ان يكون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحمل انهم علموا ذلك
بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هاهنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية
في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا هذا على ان الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بالسماع من النبي عليه السلام والمشركون لما سمعوا الاية
علموا ذلك نحو [illegible] في سورة البقرة واما توكيدا فللتقرير اي تقرير المسند
اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن
به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه
او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز والسهو
لكن فرق بين القصد الى تحقيق التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار
اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى
مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر

في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتأخير
يطلعنا عليه وهو جلاء وامر جوابه في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه
انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انهم يريد التأكيد
الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم
وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى
تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير
المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد بحث تقوي الحكم في فصل التقديم
والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن
قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكر في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم
عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم
فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه
المسند اليه موقرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي
اشارة الى ما ورد في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان
نحو سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري بالكيد وتقرير للتخصيص الحاصل
من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان
حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التأكيد
الاصطلاحي وهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه
المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او لتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية عما ذكرنا
من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص
الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز

واما

وانما قطع بعض غلمانه مثلا او عينه لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم
ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يندفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي
ظاهرا او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم
يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما
يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء
على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن
وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم
في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة
توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان
تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من
اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع
ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه
واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فهو كونه لدفع توهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه
لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا
توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه
جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما ولا
يجزم باعينه ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع
فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به
نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من
اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا بقصد الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف
من ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس

عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما يجئ الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا
لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه
ان يتميزوا بهذه الدعوة وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه
ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا
في قوله تعالى والمؤمن العابدات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجرى
عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف
بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت
قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الصفة
وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي ايضا في باب عطف البيان مصرحا
بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل عليه على انه عطف
بيان جناحي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا
ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراده كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد
على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جئ به للايضاح والتفسير
لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذلك ان لفظ الهين حامل
لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى
الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من
الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف
الالهين باثنين والاله ايضا بواحد لهذا الغرض وتفسير له وهذا الذي قصده صاحب
الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد
المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو
العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به قوله او كن اي يعين وحقق ولم يقصد انه
تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع
في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونحو

واحد مثال للوصف المؤكد كامس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف
صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى
الجنس دون الفرد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف
فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد
الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد
الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف
وبه تبين ان لا اختلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على
ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان
معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في
متبوعه على ما نقل عن ابن حاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية
والوحدة اللتين في متبوعهما الى احد صرفت اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر
اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة
واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف
على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان
اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر
كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على
الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان
الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند
التحقيق الا يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرجه
بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل
منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى
الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء

مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن
بل لا يبعد ان يقال لا اولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ
الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفي هذا اشعار
بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في
جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح
ايماء اليه ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته
عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاء القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من
مفهومه فنحو العين الذهب اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما
صدق عليه الذهب هو عين ما صدق عليه العين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو
الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا
لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت فلم قال
هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح
على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان
اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة
والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير
وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في
قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير
والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض
والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق

ويراد

ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه
ونحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حمار بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به
كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر
وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما
العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل
اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض
لتقدم او تأخر ومعية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني
عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر
بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد
وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء
القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء
تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع
مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ
ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما
بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب حتى آدم او في اثنائها
نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوا
معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمع تفصيل المسند في حتى انه تعتبر
في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على

تفصيل المسند اليه ايضا فكان لا يحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات
الشيء او نفيه عنه فالاوجه ان الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا انما لا يقبل
الى الشك فيه انتهى كلامه فمعنى نحو جاءني زيد فعمرو ان يكون الغرض اثبات مجيء عمرو
بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد
فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاء عمرو قبل
زيد او بعده بمهلة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من
غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكرم فالسابق فالتالي اذا كان الموصوف واحدا
قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب
فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر
المصنف ههنا لكونه مثلا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد
ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة
ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء
على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء وهذا هو اصح فانما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى
ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد
فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاء
زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب

ان

ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو
جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم
المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد
قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته
وانتفائه عن المتبوع فمعنى قولنا ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء
زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال
المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا اشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب
المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم محقق
الثبوت له فمعنى ما جاء زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو محقق ومجيء
زيد وعدم مجيئه على الاحتمال مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في
النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن
الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح
فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان
بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد
او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او
للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم
لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من جهة مدلول
اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عد السكاكي من حروف العطف اي المنسوق
على الجمهور ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور
من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل
يقوي مذهب الجمهور وهذا نوع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا وبالذات في

المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال الا ان التخصيص
المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول
ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
وجعله بحيث لا يعم وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه
وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحينئذ فيكون راجعا الى المسند على
ان التحقيق ان فايدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا مقصورا
والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند
يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القايم ان القيام مقصور
على زيد لا يتجاوز الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي سبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه
جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب
استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريق
قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصا بالذكر فكان المعنى جعل بهذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الا انه يرجع في قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس
من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند
اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية
فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة
انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط
منشاؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان

هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز
من قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيقال مثلا هو البطل
المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ولكن تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته
حق تصوره فعليك صاحبك بعينه وانه لا خفية له ورأى لك وطريقه طريقهم
قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما
ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل
صرح في هذه الآية بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتاكيد
والجواب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون
للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم
الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص
والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في
الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق
الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال
اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر
والشيب همّا فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه
على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان
تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو
ذلك مما بقي له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على
نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى
اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله

تقديم المسند

فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف
ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون
ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ولتخيلهم ذلك قد صغر امر التقديم والتاخير في نفوسهم ولاجل هذا اشار المصنف
الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون
سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة
الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند
على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا
اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد الشوق اليه اوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري يرثي بها
فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت
البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وذلك في ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقولون بالمعاد وبعضهم لا يقولون به وبهذا
يعني ان المراد بالحيوان المستحدث من جماد آدم عليه السلام او ناقة
صالح عليه السلام او ثعبان موسى عليه السلام والا فقفش على ما وقع في
الشروح لانه لا يناسب السياق واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل
او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام

انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل
في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار
ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار
لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر
الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل
على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول
خبر المبتدا او بالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما
يكون تصديقا لا تصورا وان اراد به وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع
الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند
اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا ثم قيل
على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه
الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها
ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في
عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والموا
هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه
فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون
التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي في نحو انا
سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لا فعل واجيب
عنه بهذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز
وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام و

ايضا بانه لا نريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في
قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا
لذلك التخصيص نوع خفاء عبد القاهر او رجح في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما
اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر
الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما نفهم من كلام الشيخ
وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان من المشتقات
نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد
حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي
لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير
على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل لا نفي القول ولا يلزم
منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي
الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان
مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قايلية هذا القول لغير المتكلم و
منطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قايليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا
احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قايله غيرك فتقول لك انت قلت لا غيرك فتقول
ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند

اليه

اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكان كما في هذا المثال بخلاف قولك
ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال
المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم
ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي
عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان
الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات
الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي وهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت
كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره اهل اللغة
من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو ولا يستعمل في الايجاب الا مع
كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه
الجار فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا صحيح
لدخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من
رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من
النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل
نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي
كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال يقال
لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو
مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان
يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من

مثلا

او المثنيات او الجماعات واذا كان احدهما في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو
ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد
الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون
احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى
الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة
على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا ورجلا ونحو
ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وخصوصيته بالمتكلم تقتضي ان لا يكون غيره
بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا
يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع
بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة
على كل احد منفية وثم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح ولا
لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع
على كل احد ويلزم المحال المذكور وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان
المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان
يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في
هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام
وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب
والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان النفي بعد تعيين الفاعل
هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه

فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير فنفيت وهمه وحجرت في نفسك هذا
السلب اعني عموم روية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا
لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على
السنتهم وهي متقاربة ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم
يعرفوا اين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا والتقديم على
الفعل جميعا دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في
نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا قابلا لما يكون
في ما سلام فنقول محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا فحكمه حكم المثبت ياتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن
قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق
بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي
لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك
انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي
سعى فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير واما نحو قولك ما انا سعيت
في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود
سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت مشاركه
الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره في النفي ان عاما
فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان
تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وهذا
لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت الا
ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل وراى كل احد من الناس فنفيت

ان يكون هذا الخلاف فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا قد قال شعرا فقط
او لم ياكل اليوم شيا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه
فزعم انه غيرك او انت مشارك الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا فقط
انا ما اكلت اليوم شيا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا
كما اذا قلت انا الذي لم ياكل اليوم شيا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون
قد قال شعرا او اكل شيا اما انا رايت احدا الا انه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل
للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطا فمن نفى عن الفعل فزعم انه غير المتكلم
وحده او مشاركه المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل
على الوجه المذكور مخطيا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركه
الغير فليتامل ولاما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون غيرك قد ضرب
كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت
كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي
وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي
ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته فيلزم ان يجتمع امتناع ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء حرف
النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا التركيب مع تقديم المسند اليه وايلائه
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا
عليهما وانما يكون التناظر في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطيا في اعتقاد
ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي
ان

ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل بمعنى ان ذلك الضرب الواقع على من
عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب
المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يلزم
زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء
اثبات منه لنفسه عين ذلك فيبقى نقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان
النفي لا يتوجه الى ضرب معين ولم يكن نفي الضرب محمولا على افراد غير
زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان
وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في
فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي تنوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون
مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض الا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة
في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم
نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال
ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء
انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا
قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد
الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل بل يظهر
اثرها في قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع
فيه عند المصنف لجواز ان يكون اخر قرا كل القران سوى سورة
الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لا قتضائه ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم

غير مقرون بلا مثل وهذا المجال والاعطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان
ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا
مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي
او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن
زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على
الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري
لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي منفردا
او متوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع
شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي
الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والاول صريحا ومطابقة على دفع الاول
نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوي الحكم
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى
ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره
لا يفعل ذلك وسبب تقويه تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة
وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي
قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به
ليفرع عليه الفرق بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه يحتمل الاستثناء بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا
تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه
لا الحكم لعدم تكرر فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له

على

على ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا يعني انك لا تظن ان
عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند
الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب
منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل الغير صدور السعي من المتكلم بنفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته قد
وقع خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير
ابتداء معبرا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير منسوب بتجوز
او سهو او نسيان اي في الفاعل صح واما تعرضه لنفي التقوي لانه انما
اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير
لانه هو مجال الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على
سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا تزيد النظر فيه الا على التعجب
والتحير وذكر انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب
بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود
السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما اذا قلت
في الابتداء لا في وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا
يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما
يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا في وجود السعي فاذا استعملته
لا في وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه او نسيانا ان
عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل
عند خطاء المخاطب في الفاعل بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد
او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لشبهة حصله كان تجوزا والا كان سهوا

او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من
المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى والشيخ شي عن الحمل هذا الذي ذكره من التفصيل
اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد اي التقديم او البناء
على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة
فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكن
في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك
الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان
تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد
المخاطب بهذا الكلام اني قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او
اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو
من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ
دلائل الاعجاز مشعر عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو
رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا
وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا
نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على
ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرايط
وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو
للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكر
المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب

الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال في الحجر في نحو الله يبسط الرزق و
الله يستهزئ بهم وامثاله مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان
كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجي وان كان معرفة فان كان
مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي
حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا
زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا لاحتمال التقديم وكون ذلك يعني
اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز
تقديره كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا
نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في
المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطفا
على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان
لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء
نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير
كما في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان
اصله قام زيد فقدم لما سنذكر ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون
نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط لا لفظا اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد كما في قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه
السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
ليكون فاعلا معنويا فقط لا لتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني

قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل وانما جعل
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى
تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم
يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة ونحن في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع مانع
من التخصيص كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او
رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على
التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان
المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهمه ولا يفزعه واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبو اي لنبو هذا التقدير عن مظان
استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين
قولهم بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شأن
الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه
ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيجيء قولهم معناه
ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما
منع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه
لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان
الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع لتحصيل النوعية لابد
من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه

ليفيد

ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف
فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ
ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم
الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا
قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري
في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الا الاكبر وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي و
المعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي
ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم
يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله
على سبيل الفسخ من التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل الفاعل يمتنع
تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ او اقيم مقامه ضمير فلا وتجويز
الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان
هذا اعتبار محض منا فكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام
فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا
امتناع لتقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله بنيت بها قبل
المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تأكيد لذلك الشهر والمعطوف
في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه ثبت الجماعة لو كان يشكى الى الاموات
ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار
او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا

انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي
بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاني بدل اصطلاحي قلت
امتناع تقدم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير
في قوله والمومن العايذات الطير عطف بيان للعايذات لا موصوفا واتفقوا
على امتناع ما جاني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقدم البدل
ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا
قائم هنا بعينه واما قوله فكان حقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل
المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقدم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر
النحاة انه يجوز تقدم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما
تقدم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل به احد
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاني لولا تقدير
التقدم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقدم كما ذكره السكاكي
في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك
مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن
استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط الابتداء لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والجمهور
انما يستفاد من تقدير التقدم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان
التخصيص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف
وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه

انما

انما يعتبر التقدم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي
يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاني يعني
لا امراة ولا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه
لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهر من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوي
لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام وتنكر ولا سيما في التقوي الحكم وقال انما
قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية
والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير ولهذا
معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي
عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه
نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا و
يظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي
مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما
المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة
للاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا
المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي و
لشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول
فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو
في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها
اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلان قائما ورجل قائم
والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان
اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل
جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد وعدم الاعراب في قائم من زيد قائم

انما

بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى
الظاهر نحو زيد قام ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد
الى الظاهر فلما جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد
وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير [illegible] عارف المسند الى الظاهر في كونه
مفردا مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف عرفا في الافراد اذا اسند
الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل
لهذا الكلام وكما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا
استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا
تبخل وانت تجود و في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية
عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بلا تعرض لمن اضيف اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي
عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس
وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او
النفي عنها بطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه
لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير
المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل
يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا
سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في
الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اذا استعملا على سبيل الكناية لم
يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه
كما في قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة

المتندم

تقديم المسند اليه المسور

المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير
المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معنا حال كون ذلك القول او الكلام
ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما يقال ضربني
من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم
افعل وهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ولا يلتزم فيه من فليتنبه
له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين
التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية
ابلغ لما سبق والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق
المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان
مقتضى القياس وموجب العرف انه يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم نوع كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ
وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل
اذا قصد بهما هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او
غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا
عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل
على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي
القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب
وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون
التقديم مفيدا للنفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد ليلا يلزم ترجيح التاكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو

ان يكون لا فان معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيد العموم
النفي والتاخير مفيد النفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل
لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا
ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا فالحكم لا يدل الا هو لان وضع الكلام على الافادة
وكان هذا القايل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة
التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه
معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا سيما بتقديمه على
تقدير الرابطة بعد لم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب
ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود
الموضوع كما في هذا المثال ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو
لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي
القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما
كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق
نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق بعض
الانسان لم يقم وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فالمهملة في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجود الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض
من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزم نفي الحكم عن جملة الافراد دون

كل

كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم يكون معناه نفي القيام عن
جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه النفي كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس ثم يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول
واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان
السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
الافراد فاثبت لنا الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد وانما قال الحكم المقرر
عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي
موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك تفيد العموم وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان
ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورود
ها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي العموم القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس ثم يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تاسيسا فان الاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة وفيه نظر
لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان
يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو
انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد وتجدد اسناد اخر بالاسناد اليهما اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه
فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان

يكون كلا تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في قولنا انسان لم
يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما

كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد وهو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد هنا
ان يكون لا فائدة معه كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا
فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت
النفي عن الجملة فاذا دخلت اعني كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد فيه يكون معنى لم يقم كل انسان
نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد فلا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما قرر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل عموم لم يقم انسان لا
لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس فيهما اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان

لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما
حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان — صح البياض
يكمل

حمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال
دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة
لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا تكون تاكيدا لانا نقول اما ان
يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم
ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او
عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله
للنفي عن الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم
عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض
الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد
من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس
فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل
فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة
كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ
الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان
المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع
وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية
دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ المقرر انه يبين فيها
ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة

ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا
واحد فلم نقصد الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور
الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات
ومنها تجوز ان يكون مسند القضية وكون الموضوع نكرة منفية او
ادخال التنوين عليه سور الكل كما انه في الموجبة سور الجزئية على
ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال
التنوين تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير
ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول اذ كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة
النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء
حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل
المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير
فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد
لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها
معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد
كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة اولا نحو
ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه
القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير
عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي
عليه لفظا او تقديرا ليعم كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه
فانه موخر تقديرا لان مرتبة الفعل ويكون المراد بقوله بقوله اخرت

عن

عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما
تشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة
على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او
تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاء كل القوم وقدم التاكيد لان كلا
اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها
او مقدما نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد
اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله
عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او
ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع
هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد
الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل
في المعنى فاعلا للفعل او للوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا
في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم
كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال
ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان
احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل
في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما
آخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق
الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال
الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد
ان بعضا كان وبعضا لم يكن وقد نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان
يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب

كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي
وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل
المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
لقول النبي عليه م لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل
قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر
ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع
شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب
الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان
السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم
وتخطية له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني انه لما قال النبي
عليه م كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل
ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما
الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا
بالضمير ان ينتصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل هنا
ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو
كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر عن الفصيح
عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل
ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان
لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا

٦٧

لا تقول جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قولك كلهن
قلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على
السعة اولا جرون تلحيه اليه لامكان ان تقول كلهن قلت بالنصب و
اعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا
تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على
ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما
اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم
استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في القصور عما هي
فيها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله
هذا كلامه واما ثانيا فلا قتضاء المقام تقدم المسند وسيجي بيانه هذا
الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان
نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى
متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل
فيصلح ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي
هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره
بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل
ولا يلتبس الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام
والاجمال ولابد من تفسير المقصود وتفصيل ما سمي مخصوصا بالمدح
مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من

جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من جعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه الزام كون ضميره مستترا من غير ابرازه سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة والصحيح ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي لا مدرس عرفه وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا وياليها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سماوات لانه ليس من المسند اليه ليمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر اي السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعد في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب يجد ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون المجهول شيئا عظيما يعتني به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني فتجدد الابهام

ثم المفسر ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو يقتضي التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظر انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكر ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقلا للاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل اي كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته عجزت او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامع ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو ما يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه

ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف
او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان
فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس او ادعاء
كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن
الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن وما بك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور
المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع
موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند
عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصد لانه الذي
يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد
في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى
وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير
السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا لمن امرته
بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع
التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على
وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند
اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل
علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته
على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا لم يقل انا العاصي
اتكالا على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب
الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى
قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي
الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء
الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا
للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير
مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة في العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون
المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة
باسم مظهر لا بمضمر غائب ولا اولا وفي بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين
لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس في
كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر
او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء
كان كل منها واردا في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير
السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذ من التفات الانسان
من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله اي قول
امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى
بكسرهما فخصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على انه

أي كلا من التكلم والخطاب والغيبة إذا كان مقتضى الظاهر إيراده فعدل عنه إلى
الآخر فهو التفات لأنه قد صرح بأن في قوله ليكلؤ التفاتا لأنه خطاب لنفسه ومقتضى
الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه أي عن ذلك
المعنى بآخر منها أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني
على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام أن يعبر عنه بغير هذا
الطريق وهذا يشعر كلام المصنف في الإيضاح وإنما قلنا ذلك لأنا نعلم قطعا
من إطلاقاتهم واعتباراتهم أن الالتفات هو انتقال الكلام من أسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة إلى أسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه
وإيقاظا في إصغائه فلو لم نعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير أشياء ليست
من الالتفات منها نحو أنا زيد وأنت عمرو ونحن رجال وأنتم رجال وأنت الذي
فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم أو المخاطب وتارة بالاسم المظهر أو ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا
له بحر خذ بيدي وفي التنزيل أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم لأن الاسم المظهر
طريق غيبة ومنها تكرير الطريق المنتقل إليه نحو إياك نعبد واهدنا وأنعمت فإن
الالتفات إنما هو في إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه وإن كان يصدق على كل
منها أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من
هو عالم حقق لي هذه المسألة فإنك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله ش
يا من يعز علينا أن نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فإنه لا التفات في ذلك لأن
حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى أن
يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق
إلى بعض الأوهام من أن نحو يا أيها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس
آمنتم فليس بشيء قال الإمام المرزوقي في قوله أنا الذي سمتني أمي حيدره كان القياس

كل فرد لجواز أن يكون منفيا عن بعض ثابتا للبعض الآخر وإذا ثبت أن إنسان
لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه أيضا كذلك كان كل تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
فيجب أن يكون معنى كل إنسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى
آخر لا لتأكيد المعنى الأول وأما في صورة التأخير فلأن قولنا لم يقم إنسان سالبة
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الإنسان بقائم وإنما قال في الأول المستلزمة وههنا المقتضية
لأن السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض
على كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد فأشار بلفظ الاستلزام إلى
هذا بخلاف السالبة الكلية فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان
المقرر عندهم أن المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بأنها في قوة الكلية
احتاج إلى بيانه فأشار بقوله لورود موضوعها أي موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وإنما قلنا
غير مصدرة بلفظ كل لأن ما يفيد العموم في النفي إنما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الإثبات وأما التي تفيد العموم في الإثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها
في سياق النفي إنما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لأن رفع الإيجاب الكلي سلب جزئي
وإذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم إنسان
نفي الحكم عن كل فرد فإذا أدخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل إنسان فلو كان
معناه أيضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب أن يكون
معناه نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل أن التقدم قبل
كل لسلب العموم فيجب أن يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لا للتأكيد
والتأخير بالعكس وذلك لأن لفظة كل لا تخلو عن أن أحد هذين المعنيين وعند
انتفاء أحدهما ثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لأنه على تقدير أن يكون كل إنسان

لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لانسلم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل
فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لانه صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده
لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد
في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل تقوية
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه ح
لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد
هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا
افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على
الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي
القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من
المفسر لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلنا
للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي
عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى
ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان

لحمل

ان تقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار
عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على
المعنى لامنه عن الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني
قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض
ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى
باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة
ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه
ومتمماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه
بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر
وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس
كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العاير الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح
العاير قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي غمصة غمض منها وبات
له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند
الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول
صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر
في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدهما في بات والا
في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال
من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان
الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان
يكون في كل شيء حاصلا وافيا علينا اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك

حران

الى الغيبة في ابيات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم في الثاني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف
في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل
ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا
قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون
قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف
مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر والالتفات
يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب
الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله
من ناجاني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بالحصر فيه عند
غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاني في الاية والبيت التفات عند
السكاكي وغيره فلو كانا واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف
مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره في
ان الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاني من خلاف
المقتضى على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان
لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في
الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له

طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى
الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على
الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل
يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى
والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيه التفات
اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا و
خطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد
وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم
في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد
مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما
قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو عز وجل المخاطب
به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير تمنى باهله ليس
له سربكم ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك
انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول
امرأته وبالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول
ابي العلاء هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات
عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في اولاك وعند صدر الافاضل
قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من خطر

يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنك بنو كنانة وبقوله
او لا كانت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام
بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل والدعاء او نحوهما كما في قوله
تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو قوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم
وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وقول جرير متى كان
الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلج
في نفسه شيء فيلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة
فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كأنه لما قال فلا
صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه
حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع
واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي
قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب
مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن
قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق
بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى
ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين
على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على التعميم المفيد لوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة
الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته
بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى لوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد

ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع و
التذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم
المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة ولا يحسن ان يراد الاستعانة
على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة تحليلا لنظام الكلام ويكون العبادة
له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة
بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي
ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر
الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرق فيه فكان
تعلق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان
ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم
به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصفه اولا بانه المربي
للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليبسط لهم
امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه
معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب
هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوما
مشاهدا حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن
قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما هو سواه ولما انجر كلامه

الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى في المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على
خلاف مقتضى الظاهر اي تلقي المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما
يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها له على انه
اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال
الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز
وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم
في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب ما فيه من البياض
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى
بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير
بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد
ويوثق من صفد وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان
يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى
بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة
قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة
النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد
قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون
على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من
المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج

يعرف

يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن
السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها
على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها
وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون
القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في
السماوات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع من في
السماوات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام
الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم
الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحو التعبير عنه باسم
المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه
من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال فح يكون معنى لواقع ليقع ويجمع من
غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلا
لتهما بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناهما الاستقبال يكون واردا
على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما
لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي
عند الاكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما
هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن

من قوله ان الذي لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الذي يقع
وذلك يوم يجمع له الناس ليعثر على الفرق بينهما ومنه اي من خلاف مقتضى
الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه
وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة
وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف
منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي
اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة
على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون
له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة
في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس و
والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض
عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب
اليسود من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا سنة لا يبالي
انسان منهم انجيبا كان ام غير نجيب فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على
ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار
الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وحصل المعادلة
بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر
وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل
العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره
وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة
وجاز عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجي في

في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد
قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال
رجل شريف كان ابوك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو
الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان
يكون امه ظبيا وان يكون حمارا وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اتباعا و
قع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس
وياتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي
مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله
السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة ملونة
بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه
وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه ويدل عليه معنى قوله اي لونها فالمصراع
الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب
من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون سمائه قد بلغ من الغبرة الى حيث
يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد
لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق
الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود
كقوله اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما
طينت من طينت السطح بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن
والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما بعده امرت بها الرجال
ليأخذوها ونحن نظن ان لن يستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن
من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود

فيكون ادخل في الرد كقوله لم انحرف وقد اصبت ولم اصب جذع البصير
قارح الاقدام على انه حال من الضمير في انحرف ولم اصب بمعنى اجرح وذلك
لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف
الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة
كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه
ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته
ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح
البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح
وتجرر منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان
الاقدام ليس يعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز
خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت
يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة
عليه ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة
حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت في هذه الحالة
جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل
جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب
الموضح ما اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انحرفت
وجذوعة البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له ما
ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة
عن انه قد بلغت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى لم انحرفت وقد بلغت من
الاعداء ولم يبالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يتبدل في الاقتحام
ولا غلت في اختياري التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا

لطول

لطول ما رسني وتكرر متبادر في

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
اليه حذفه وفي المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو الركن الاعظم والركن
الاقوم وشدة الحاجة اليه اشد واتم حتى انه اذا لم يوجد في الكلام فكانه
ذكر ثم حذف قصدا لحق المقام كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن
يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فالاساس المانع رحله في
منزله ومأواه وقيار اسم جمله او فرسه لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة
والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار
ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق
المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا
عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل
اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان
لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما
تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار اسم ان قصد
التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا
بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار جاز ان يتوهم ان له مزية على قيار
في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار
عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر
وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا

والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو
مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى آخره لا محل لها من
الاعراب وفايدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين
ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن
بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والراي مختلف فهذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف
على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن
اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف وجمهور النحاة
على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال
المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا
والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه لان محل المبتدا رفع بنية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام وقوله
قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اى كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا
وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا
كان زيد قايما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وكقولك زيد منطلق وعمرو كذلك
محذوف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا
زيد اى موجود محذوف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل
على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في
المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك
والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها
اى مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت

فقا

ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات
ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيه هو الخبر المحذوف ثم
لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو
خبر المبتدا اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه
لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان
زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر
اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا
اى ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفاق
قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب محذوف المسند وهو
ههنا ظرف قطعا خلافا لما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان
ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان
مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز
لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجم عنه وفيه ايضا ضيق المقام
اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق
بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه ان محلا نبه على هذا الاسلوب الذي
موصوف خبر ان المكنون ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم
وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف
تملك الاول وابدل من ضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو
انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به وهو المسند المحذوف وههنا فعل
وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود
من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير
اليه والتاخير لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل

الفعل المحذوف لا مبتدا اولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو انتم تملكون
لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما تقتضيه علم الاعراب فاما
ما تقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان
الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر
برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو
مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة
وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او
حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل في الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما و
الصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه
اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار
بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة
اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا الموافق له دون حذف الخبر
بان قيام الصبر بقرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف
الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة
شرط الحذف ثم لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هي انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
بسهولة ورجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام
على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم
من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا
بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا

تقولوا

تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود آلهة ثلاثة فحذف الخبر و
الموصوف او المبتدا اي لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في
استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة
فقيل هم ثلاثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند
بناء على ان ذكره ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام
عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذكر
انه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند
اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعدها نحو اقام زيد ام قام عمرو
وازيد قام ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو
فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعدها وهو اقرب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها تقديره كلام واحد من عدم الانقطاع
فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام
قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف
من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسوال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق
ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سوال محقق والدليل
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السوال عن الفاعل ولان القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السوال عن الفاعل الا
صطلاحي ممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السوال عن فاعل الفعل وصدوره منه
فيقرر مع مبتدا كقولنا الله خلقها يودي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل
على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها

لظهور ان السوال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر
جملة فعلية ليطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل
وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عنه عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم
من خلق السماوات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على
محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سوال نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل
اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجا للاذلاء والضعفاء
وتعليقه بليبك المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط هو الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال
طوحته الطوائح والجأته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وما يتعلق
بمختبط وما مصدرية اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي
يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه الى استحضار
لصورة ذكر الامر وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل
مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل
مضمر جوابا لسوال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل
ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل الى اجمالا ثم تفصيلا
وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فعلم ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء لكنه
مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل والاسناد
مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى
وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر راجع الى من يبكيه لانه سوال عن

تعيين

تعين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند بذلك
مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء
جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون
معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في
ذكره او ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهو الى خلاف
ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولما فرض ان يفضل نحو ليبك
يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف و
الاضمار واستماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب
نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل المظهر
وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل
وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه
فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره فلما مر في ذكر المسند اليه من ان
الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت
هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا
فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد التعجب من المسند
اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن لكسر سيفه وتلطخ ثوبه
ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على
نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغني عنه في
الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام

فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي نحو زيد قام فهو
جملة قطعا واما نحو زيد قائم بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي تمام
وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
نحو فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او
حرف التأكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو
تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما يقال مع عدم قصد التقوي
كما اشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك و
رجل جاءني و ما انا قلت هذا فانه يقصد به التقوي لكنه نفس ضرورة تكرار
الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب بما في
المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تأكيد
مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا و قد عرفت ما فيه
ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان
صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه فتوهم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند
محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم
بثبوت الشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير
على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي
وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد
لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة
وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو انه ثابت
له او منفي عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه
وصف

وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من
المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل
ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكر الفاضل
في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه
منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق دون ابوه
بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق
مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلقا وحده والظاهر ان
مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي
والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه
اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف
مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو
رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس
ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يتعرض له في الجملة عبارة
المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند السببي امثلة
منها نحو الكرم من البرستين و في الدار رجال له وقال اذ التقدير استقر
فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا
كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة وحصل التقوي لان رجال له
مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار
الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر
باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير
بقوله اذ التقدير استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خاليا

مرفوعا انه لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا والسببي مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل
ههنا ضايعا ولذا تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعدما فرغ من الا
مثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة
لافراد المسند لكان المناسب ان يخصها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في
ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما
لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بضيا عن التركيب ونظم الكلام
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق في نفسه لاشكاله وتعسر ضبطه وكان
الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة
علقت على المبتدا بعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك
الجملة فخرج نحو زيد اخوه منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان
تعليقها على المبتدا ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قايم لان العايد مسند
اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان
المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعايد اعم من
الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر
مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه
ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلو
التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعلق اثبات لذلك الغير بنوع ما او
تعلق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده
فيطلب تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي يكون ما بعد ذلك

المـ

المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم
منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدائه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات
له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا واوقع منطلق
مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه
لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره
والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب
معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند
السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على
قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي
الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول
او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا
في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله
اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في
زيد ابوه منطلق وفي عمرو ضرب اخوه وانه قد يكون مفردا كما في هذين
المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه
ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه
انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة
وهذا حق لما مر ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا
الى مبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا مقدرا ان
وضمير هو عايد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا
والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقع

كون المسند شيئا وقت كونه كذا وح يكون المسند الشيء هو المأخوذ من
مجموع كلام وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا
فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل
زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من
غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة في الحال على
اخصر وجه بخلاف الاسم فانه كزيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى
انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو يفيد بدلالته
مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل
وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير
قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم
اوكلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف
القوم هو القيم بامورهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه
ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة
يعني ان لي على كل قبيلة جناية متى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامورهم و
اما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم تقييد المذكور التجدد بل لافادة
الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه
ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو
ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم

الا باشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا
موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا
له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد
والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا
وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي
استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل
وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه
او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها
لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو
ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ
لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر فيكون الخبر لتربيته اشار الى دفعه
من هذا الحكم فعال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان
لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان
دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان
الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على
صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة
متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف
بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى
قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان المعنى في هذا المثال حكم الاشتغال
لانه الحال التي اشتغل الينا وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار

الاخبار مقيّدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك المقيد فلمانع منها اي من تربيه الفايدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم اراده ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة و ما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلا عتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ان وادوات اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبريه والانشائيه فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبريه نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائيه نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطيه جملة خبريه مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تغيير المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبريه محتملة للصدق و الكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد بها على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبريه وعن احتمال الصدق والكذب وهذا الا تقييد قبل بقوله في نفسها فتعسف منه وخلط لكلام اهل العربيه بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضيه اذا جعلت جزءا من الشرطيه مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضيه و

سق

يبق بها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضيه ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وسوانا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطيه بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربيه لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربيه النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضيه ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضيه الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحمليه في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحمليه الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه على هذا الوجه من نفايس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكون مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم

فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل
اذا الجزم بوقوعه فان قلت كما يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط
فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بانه انما يستعمل في المحتمل المشكوك فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان
الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط
في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلينا مل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كوان يكرمني اكرمك حيث لا يعلم
القايل اكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع
وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعمل في مقام الجزم
لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو
انتفا كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال
الى التاويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو
بوقوع الشرط ولذلك اي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل
واصل اذا الجزم كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر
غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع
في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ
الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان يحوفا فاذا
جاءتهم اي قوم موسى عليه السلام الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه
اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء
يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من
المومنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة

المطلقة

المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة
لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما ودني الحسنة
وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع
بخلاف نوع الحسنة فانه لا تكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون
اذا قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل
من الله وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما
هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد
من الافراد فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة
ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف
قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك
لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر
الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب
ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة
المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما قيل
انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل
الحسنة المعهودة الواجبة ان يشكر في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية
الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد
العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة
دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة
الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يسطل

ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما
معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صار
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر وان تعريف العهد دلالة على
ان هولاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات
ولا يشكرون الله تعالى عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى القليل كدعوى استحقاق
الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه
على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها
العهد يكون واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه
لا يلزم وقوعها من حيث هو صادق على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم
واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من
ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء ايضا ووقوع
جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا
عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم
يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق
البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها بشان الحاضر
معهود لا يمكنهم الانكار والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة
المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان
معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب
والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير
تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة
نادرة بالنسبة اليها في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان
السيئة نادر الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل

شكرها

شكرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة
منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى و
اذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى
لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان
المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ
اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم
المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول
عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ
اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا
به وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام
التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول
ان كان اخبرك متجاهلا خوفا عن السيد وكما اذا استطلت الليل فتقول
ان تطلع الصبح وتنقضي الليل افعل كذا فتتجاهل لتوقيها وتضجرا او قس
على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل
او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم كقولك لمن يوذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه
لكن مقتضى العلم ان لا يوذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك
المقام الا لغرضه اي فرض الشرط كما تفرض المحال لغرض يتعلق بغرضه
كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا
اي انهملكم فنضرب عنكم القران او معرضين ان كنتم قوما مسرفين
وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او
للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان

بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان
لقصد التوبيخ على الاشراف وتصوير ان الاشراف من العاقل في هذا المقام
يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام
على الآيات الدالة على ان الاشراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة
المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من
انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه فلا يقال ان طار انسان
كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت ومن هذا يصح استعمال ان فيه
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه
من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد
اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا
على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او
تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا
لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من يقطع بقيامهم قطعا وقوله تعالى
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يا معشر المرتابين يحتملها اي يحتمل ان يكون
للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل
من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين
لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال

المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال
ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل
الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل
ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان
لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي
مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه
قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي
هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان
يراد وان كان الشيطان ينسيك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول
فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا ذكر كان ليستقيم
المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا
بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب
في شئ ولا مخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين
قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى
الكلام او لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه
في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث
بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على
الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم
التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها قد
صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على

جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء
الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه
في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلبت جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه
الابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر
وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان
جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان
يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين
ولا يخفى عليك ان الابوين والعمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من
القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك
بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما متفقا للآخر
في ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين والحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين
الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم
يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على
هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على
الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد
ابليس من الملائكة بكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل
من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب

بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما
كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغايب نحو انا
وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت
وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعم انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع وقال الله
تعالى فمن تبعك فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل
للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة
لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين
اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم
باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب
على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم اي من جنسكم
ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم
ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل الخاصة من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين
والانعام المذكورة بلفظ الغيبة تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع
اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء
على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان
ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما وللقايل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض

اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها
الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما
تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد ومن الانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى
هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام لما
قدر وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد
كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله
تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه و
منه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك
بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع
كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليلا لقوله كان كل قديم لتثبت الحكم من اول
الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعد اي
ولكون ان واذا التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بمعنى حصول
مضمون الشرط في الاستقبال يتعلق بمعنى على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا
على حصول الجزاء مترتبا على الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق يتعلق
امر لان التعليق اما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الابدي انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل
كان كل من جملتي كل من ان واذا بعد الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط
فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان تكون الجزاء يجوز ان يكون طلبيا
نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل
فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال

فلا

فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيه شيء وقوله لفظا اشارة الى ان
الجملتين وان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على
الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد
باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدرها ما يناسب المقام
وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب
عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان
نحو ان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد مع
واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق
من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها
فقد الهبت وجدا نفوس دخال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد
يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين
حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتآخذ في حصوله
نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب
لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعد بأو لانها كلها علل لابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل اي يكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان هلكنا
سبق منا انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعها والتفاؤل
واظهار الرغبة في وقوعها اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد
هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة

يقتضي ايراد غير الحاصل في معرض الحاصل يقول فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه
اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في
الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا بلفظ
الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن
الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بانتفاء
الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط
لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نعلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء
بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون
تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعل
علامة لا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع كونه حيوانا لا
يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في
الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي
انتفاء به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها واولى الآية
فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم
الاكراه او الطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه
او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه في لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان
الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ايراد غير
الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد

محاسن

عين

عين نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك
فالخطاب للنبي عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في
معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك
بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا
اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون
اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه
حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء الحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين
على قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد
المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه
قال للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبة
المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو
من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت
في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء
خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم
وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ودفع العداوة
والقتال هو ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة
الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف

ان الغرض منه الدلالة على انهم ودّوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم
يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردّوا
المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعزّ عليهم من ازواجهم لانهم يبذلون الازواج
دونه وثانيهما هو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردّوهم كفارا
لمصادقتهم والظفر بهم لا يخلو من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لها اعني
كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانهما واضح اللزوم بالنسبة اليهما
لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اشق
الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمناصبة لحلول الصداقة محل العداوة وبسط الايدي والالسن فانه لجواز انتفائهما لدى
المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ومجانستهم واعلم من قوله
اذا ملكت فاسجح واما انتفاء وداد كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو
وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على
جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يقصد وجود كل من المذكورين بدون
الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واشكرك والثاني ان يتوقف المعطوف
عليه نحو ان رجع الامير استأذنته وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا
رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية ان كان
من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح
وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد وداد الكفر بالشرط فائدة لانها
حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله تعالى وودّوا عطفا
على الجملة الشرطية لا على الجزاء وجعل فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في
الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف على لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب

الاول

الاول والمراد اظهار وداد الكفر واستنفاء مقتضياتها ولا نسلم انه موقوف
على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم
يظفروا لا يقال ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين كتب الى المشركين
مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقبل المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم
فلا عداوة ولا وداد للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين
فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداد الرد الى الكفر لانا نقول هذا
انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق و
المذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي عليه السلام على الطريق
ولو للشرط اي لتعليق مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا للاكرام
بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق
ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع
اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء
والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس
الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على
حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما
امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه
وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف نبّه السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه
المهرة من متتبعي كتابه فمعنى هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فمعنى الجملة لامتناع
الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء
اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس

فقولهم تأتني فاكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب
ان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشي
اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الاترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان
يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال
بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار مو
جودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معلوم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء
فهي لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في
القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه
ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة
الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها
للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير

التفات

التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الاترى ان قولهم لولا امتناع لو لا وجود
الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده
دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الاترى ان استثناء نقيض المقدم
لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها
فلينا لم واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على
لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما
يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم
بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد
الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما
هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا
صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط
في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا
قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك ويكون نقيضه ذكر الشرط
انسب واليق باستلزامه ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير
وجود الشرط

وعدمه فيكون دايما سوا كان الشرط والجزا مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت
عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو انما في الارض من
شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني
لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزا لهذا الشرط مع
استبعاد لزومه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل
هذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على
تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا
لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة
على اصلها من افادة انتفاء الجزا بناء على ان الجزا هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء
على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على اوجدان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجي ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييد
بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجي وليس كل
ما له دخل في لزوم شي لشي او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم
وقيد الذكر الشي وزعم ابن الحاجب انه مستعمل فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت
دون النفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان تقدر الثناء
المنفي غير المثبت والنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي
العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم
لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني
لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه لو لم يخف
الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على
اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله

فيهم

فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فقيل انه على صورة قياس اقتراني
فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم
فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد ج واجيب بانهما مهملتان وكبرى
الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتج لو كانا لزوميتين وهو
ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح
الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه
نقيض التالي لانها لامتناع الشي لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه
شرايط الانتاج واي فايدة يكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة
بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان
سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما
اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دايم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو
الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشي
لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له
فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي
بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كان ثبوا من اهلية بان اسمعوا
شيئا ثم انقادوا اليه ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان له قوة
لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا
فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل
لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان

انسانا ولجعلنا ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل اذ الثبوت ينافي
التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن
الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال
ان وصلية مع قلته نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم
يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو دفنت في دجلة الاهوام تنقى
من الجزع الا والقلوب خوال تصفقا بثقة على مفارقة بغداد وشوق كاتبها
الى ماء دجلة والمعنى ان دفنت لكنوحا بلو قصدا الى ان دفن كاتبها الهام
في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء بها وصار في حكم
المقطوع بالانتفاء ودخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من
الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبونه
وانه كلما عن لهم امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في
قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله
مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده
وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة
بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قلت ان اراد بالفعل في
قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء
عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح
من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به
امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو
خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما

يفيد

يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا
وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار
النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية
تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تفيد تأكيد النفي وثباته لا نفي التأكيد
والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ
وجه وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على
النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب
لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي
المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات
والارض فالمستقبل الذي اخبر بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة
انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل
لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى
لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا
مستقبل في التحقق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك
ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت
الخطاب للنبي عليه السلام ولو للتمني فلا استبعاد لان لو للتمني يدخل المضارع
ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في
الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال

بعدها فقوله تع ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال
كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا
اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ورب
ههنا لتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت
منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارا للتكثير وذكر ابن الحاجب
انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو
للتمني حكاية لودادتهم جيء على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو
بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله نحو صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار قايلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة
رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم متقاولين بتلك
المقالات كما قال الله تع فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تع الله الذي ارسل
الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة بحيث تحترز عن ان يعبر عنه بلفظ
الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى
الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة
الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير

دلالة

دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا يفيد الا فعلية
البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين
من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر
كما اذا قال لك قايل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت
تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ او للتنكير نحو
رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب
ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من
باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ
نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما ذا
صنعت على ان يكون اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان
اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون
المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند
اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند
التنكير لعدم الفايدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد
عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على
ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع
الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا
يعلم بوجه ولان قوله لا فايدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف
المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به
والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه
يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز
الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب

كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد
رجل عالم فليكون الفايدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفايدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف
من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن
نقص الشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيد والوصف
نحو الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع
باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات ليست كذلك
فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا
شيوع لان قولك جاني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضربت
زيدا يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصيص الابدي الى صحة قولنا ضربته ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي
ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد
المسند لمانع من تربية الفايدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر
معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف
المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك
لا امر محكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد
الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله بآخر
اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام
مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين
اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس
هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا او الخبر على ما توهمه بعضهم

اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع لمن سمع بشجاع يقاوم الاسد فهو
فاقد الضمير لمن سمعه ولا يعرف ان زيد هو هذا مفيد من غير تاويل ولا زم حكم
كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق
التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي
كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيد السامع من الكلام
هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر
لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين
لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
المذكور ثانيا معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجي من بحث القصر
ومما يرد على تعريف العهد قول ابي نواس فان يكون ... ابو امه من جنابته فاني
من نفر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على
معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما
بحسب اضافتها الى الآخر وبجواز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المنزل على
كل جان وتم هو ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه
والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا اشعر لفظ الايضاح
لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء
كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار
العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
الى الغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من
النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى
معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فليحفظ الكتاب

اصلاح

ناظرا الى الوضع وما في الايضاح اي هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان
مسندا اليه فلابد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له
اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو
عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان
للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى
حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف
السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب
ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات
به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال
عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يظهر في قولنا
رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط
تخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما
يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف
اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق
وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بعينه على انه يطلبه على التعيين و
يقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على هذا
سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس
على شيء تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير
سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس

في ذلك

في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام
في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير
زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي
على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير
زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس و
الحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل
احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر و ح يجب ان لا يصدق جنس الامير
والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا
جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول
ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا
اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه
فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه
نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء
كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع
اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل
على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان
الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد
لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف

بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الجهد
لا يفيد قصر الجهد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور
على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في
هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس في الجنس المقصود وقد يكون مطلقا كما
في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او
حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الواهب
الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد وهو الواهب الف قنطار
قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه
هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت
ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد
المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة
النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل
الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا
محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع والا ان احدا لم يحب احدا
مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في انت المظلوم على
معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل
معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو نحو زيد
المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية
لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحد من
محبيك ولا تتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى
الجنسية حينئذ مثل في انت الحبيب وقول قد تفيد بلفظ قد اشار الى انه قد
لا تفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن

الجميلا

الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن
جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح
البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له خبرة باساليب الكلام
لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى
كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه
يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه
الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان تجعل المبتدا
بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من ال
هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت العبودية ثم يجعله
ظاهرا لا مرية فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا يكون
للجنس فلا يناسب القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر قلنا قلنا
قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه
وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني
اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجملة والمعهود في زيد المنطلق لفرد تساوي المبتدا والخبر فلا يتصور
احدهما دون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا
نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل
هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء
تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبر تقدمت او تاخرت
لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المعنى بالمبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه
مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا
ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء
قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد

هذا القول بان المعنى الشخص الذي صاحب الاسم فالصفة قد جعلت في الدال على
الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم
ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان
يكون مشتقا وهو الجامد من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما
هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده انصافه
بكونه صاحب اسم زيد وبسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما
كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا
يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب
ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق
والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما
في القضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الانشائي و
خباري الا ترى ان الظرف في نحو ان زيدا واني لك هذا ومتى القتال وما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتدا وكذا قوله
تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحوه
الوارد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع تعسف فللتقوي
او لكونه سببيا كما مر من ان افراد لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون كحال ما هو من سبب الموصوف
وانه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اي متعلق به مرتبط
لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى الشيء وسبب التقوي
على ما ذكر صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه

فادا

فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتدا صرف المبتدا الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان
متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما
سبق في الاسناد اليه واما على ما ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم
لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد
فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له ونفي للشبهة والشك
وبالجملة ليس الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض
لقصد التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد
التخصيص فان المسند جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي فرق تكرر
الاسناد وكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ
التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخر لا يفيد
الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكر العلامة في شرحه من ان المعنى انه يعتبر التخصيص فقط
دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد
تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو
انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها و
شرطيتها

ظاهر وظرف فيها لاختصار الفعلية اذ هو اي الظرف مقدر بالفعل على الاصح لان
الاصل في العمل هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته الفعل والاولى عند
الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في
الدار اخوك والذي عندي درهم فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر
اسم فاعل لان الاصل في الخبران يكون مفردا الاصالة المفرد في الاعراب على
ان الانصاف سواء المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لا تتفاوت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف وقد
حذف مع الفعل ثم يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا الوجه ان
يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا او ح لا معنى لعدول المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها
ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدر باسم الفاعل على غير
الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان
يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر
في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه
على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على
القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض
بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه
المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول
مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى
بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور
على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى

بكم

بكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتجاوزه الى ودينى
مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة
دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله
تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه ان حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى
ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني
مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من
ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز
الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم
كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون
قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون وبهذا
اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند
على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت
الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص
عدم الريب في القران وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب
وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون
غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر
في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند
خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما
يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا
كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم

انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة
نحو في الدار رجل لتيسير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف ومعلوم
بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان
يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم
مبتدا او رجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا
في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم
كقوله تعالى واجل مسمى عنده وأورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان
بسبب الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان لا حكم الا على ما ليس بمخصص فالجواب في هذا المقام ما ذكر من ان
الاذهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح ونحو
انقضى ايام ابا عذا والتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى
ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو
المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق
بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني
ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي متلبسة ببهجة هذه الثلثة وبها
بها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في
الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو بين
الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقدم المسند
تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن
ما يستحقه وقد اهملها المصنف اما الاول فلشبهه امر ولان الكلام في الخبر
دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات
السابقة بل هي المعنى المقتضي للتقدم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر

في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد
من الجملة افادة التجدد نحو عرفت زيد وتركه المصنف لانه كلام يقصر عن ضبط
واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من
الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على
ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء
ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية وللاشكال
فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا
مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى
المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك
حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم
سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل
الى المبتدا اولا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا
الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على
ما ذكر فيها ما كتب نحو الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل
في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت
ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسنادات باعتبار التقدم
والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل
الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي جريان اسناده

اليه من ثانيها اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل
تحقق الطرفين وبعد تحققها لا يتوقف على شي آخر ولا شك ان ضمير الفاعل
انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما يتحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم
واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل
الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الاول
كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير
والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد
الامرين لازم اما استلزام كلامه التنافي واما اقتضاء كلامه القول بالاسنادات
الثلاثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد
الفعل الى الضمير فقد ناقض لانه جعله فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان
كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول
الاسنادات في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه
بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة
الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل
والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله
فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز
عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اوليته اسناد الفعل
الى الضمير والمطلوب اوليته اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى
في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذكر ما اورده في بحث التقوي فانه الذي
يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى وبعدا خلاصة ما اورد
بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض

الفضلا وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين
قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شي كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني
الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شي كاسناده الى المبتدا بتوسط
الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على
القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب
الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل
ولا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق
ثلاث اسنادات وانه ان اراد باسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد
الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من
بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به لفظه ثم اذا
كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه مشار الاشكال
وقد اهمله ولا يتم المقصود بذلك لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير
الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شي من كلام
الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي
من هذا المقال ولم يبين ولا يطيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح
تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام
الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند
جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
ونحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد
بحسب تقديره حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد

[illegible]

والثبوت باعتبار الاسناد بن مما لا نحو جملة فعلية وبطلانه الثاني اي قول
صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد
بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا
كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدا الى نفسه على
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد الا انا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تصاحبه انما هو مع الخبر لا غير وما
يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند
الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير
المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية الحصولية
فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم
بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين
مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى
شي لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشي اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت
على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار الخامس
انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا
وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان
اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد اربعة الاول
اسناد مجرده الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث
اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر
المبتدا وهذا مما تقل به احد ولم تلجي اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر
مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد

مجرد

مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اغراق بذلك
وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح
وفي تحقيق جوازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون
الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان
اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث
انه عبارة عن شي اخر والاسناد الى الضمير العائد الى شي اسناد الى
ذلك الشي من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما
اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار
اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني
وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد
الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا
وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني
متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما تقتضيه ذات المبتدا
وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شي اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون
بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون
الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن للضمير متاخر في جعله متاخرا عن ذاته
فبهذا الاعتبار قال انه اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير
فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من
اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار

للاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلاثة على الوجه
المستبعد واما الثاني اي تحقق احتراز عن نحو انا عرفت مع التصريح بافادة
التجدد فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
جعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويتقدم ذلك الفعل البتة على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى بمعنى فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في
زيد عرف و قام ابوه زيد على ان زيد مبتدا، وقام ابوه خبر مقدم عليه
او لم يوجد كما في عرف زيد لجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث
ولابد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز
بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف بمعنى اسناد الفعل بتوسط
الضمير الى المبتدا، فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط فيه افادة التجدد
تقديم الفعل اليه على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد
عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب بمعنى باب المسند والذي قبله يعني باب المسند
اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص
بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وكون
المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان
يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه
اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز
وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشي لان قولنا جميع ما ذكر في البابين
غير مختص بهما لا يقتضي جريان شي من المذكورات في كل ما يغاير البابين

فضلا

فضلا عن جريان كل منها في افراد كل لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته
في واحد مما يغايرهما **الباب الرابع** احوال
متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري
فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل
بعض منها لاختصاصها بنوع تفوض و مزيد دقة فوضع هذا الباب
واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات
بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل
مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه و
تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول
المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات
كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة
كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض
من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ان
يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل
او المفعول معه عبثا بل العبارة ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت
او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا
اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد
تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل و بني للمفعول واسند اليه فاذا لم
يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا
اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان [illegible]

قد ذكر فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاص
منها بنوع خصوص ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول
وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض هذا لما قدمه حال الفعل مع المفعول كحاله
مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لا ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه فمن
هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا هو المقصود فان كان سائر المفاعيل
من المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهة كالوقوع
فيه وله ومعه وغير ذلك من المعاني لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع
الفعل افادة وقوعه وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقع وعلى من وقع
اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة فيه ان يقال وقع
الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الاول فاذا
اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن
وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول
معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل
لفاعله او نفيه عنه اي نفي ذلك الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الابدي اي اذا قلت

ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي
في منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور
في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الابدي اي اذا قلت هو يعطي الدنانير
كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من
اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي
نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل
حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله
تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او
خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ولم يجعل
مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم
الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة
اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون
للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق
المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة
الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه
اشار بقوله ثم اي كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من

هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو
اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال
كونه متعلقا بمعمول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير
اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي
من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وهذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر
السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على
الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد
المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس
الفعل بتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل
المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام
على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كنايته اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك المقام الخطابي والفعل المذكور ذلك اي كون
الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم
من حمله على فرد دون فرد وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه

الحقيقة

فتقدير هذا الفعل يوجب بحث ان يحمل في المقام على الاستغراق للاعطاءات
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين على الاخر لا يقال ان افادة التعميم في افراد
الفعل مما ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر
عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم التنافي
اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام ولهذا المنافي
للتعميم هو اعتبار عدم لا عدم اعتبار العموم والوجه والاصح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله
بالطريق اشارة الى ما ذكره في بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجود يفيد الانحصار مبالغة
بتنزيل وجود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء
لا غيره وهذا الحمل يفيد قرينة فانها مرتبة لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل
نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء
واما انه لا يوجد الا الاعطاء فلا تشعر به هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه
ما ذكرنا فقط علته فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان
يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمعمول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا
بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو
رؤية وذو سمع فيدرك محاسنه واخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه
الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة
اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية
والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية
ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع

بل لا يبصر الرائي للآثار ولا يسمع الواعي للأخبار فذكر اللازم وأراد الملزوم على ما هو
طريق الكناية وثانيهما أنه تفوت هذه الكناية عند ذكر المفعول أو تقديره لما في السامع عن
ذكره والاعراض عنه من الاشعار بأن فضائله بلغت من الظهور والكثرة بحيث يكفي فيها أن يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم
أنه المتفرد بالفضائل والآلاء وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول إن عاما فعام وإن خاصا فخاص
وإنما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لأنه لم يقصد إثباته أو نفيه عنه مطلقا بل قصد إثباته
أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار تعلقه بمفعول
تعين الفعل بل ذكر الجواب المقصود كما إذا قيل فلان يعطي الدنانير مرة أو
أي يفعل إعطاء تاما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد أنه يفعل كل إعطاء
من غير اعتبار المفعول فالغرض تعميم أفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وههنا وإن
لازمهما الوجود فلا تعلق له باعتبار الفعل المقصود ثم الحذف أي حذف المفعول
بعد قيام القرينة والوجه إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة والإرادة
ونحوهما إذا وقع شرطا فإن الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به أي تعلق فعل
المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم أجمعين أي ولو شاء هدايتكم
فإنه متى قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده
فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي
وقد ... ولو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ولكن
ساحة الصبر أوسع وأعدده ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع
فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به
وأما قوله ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي

بكيت تفكرا أي ما بقي ... حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق إلى الوهم
وذهب إليه صاحب الضرام من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا فحذف مفعول المشيئة
ولم يذكر ... بكيت تفكرا لحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت أن أبكي
المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بأنه ليس من هذا القبيل
لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لأنه لم يرد أن يقول لو شئت أن أبكي تفكرا
بل أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني ليسيل منهما دمع لم أجده وخرج منهما بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي أراد إيقاع
المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكر فلا يصلح أن يكون تفسيرا
للأول وبيانا له كما إذا قلت لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين كذا في دلائل الإعجاز
ومما نشأ من سوء التأمل في هذا المقام ما قيل إن الكلام في معمول أبكي والمراد
أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل لغرض آخر ولا احتمال أن
يريد أني ضعفت ونحلت بحيث لم تبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر والمعنى
لو شئت أن أبكي تفكرا أبكيت تفكرا على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا
من قبيل شئت أن أبكي وما ليتك لأنا نقول ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق
غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لأن بكاء التفكر ليس سوى التأسف والتحزن والقدرة عليه
لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل بدل
الدمع التفكر فإنه مما يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر فحسن ترتب الشرط عليه بل ومما قد
المفعول بواسطة البيان بعد الإبهام هو كما في قوله تعالى أمرنا مترفيها أي أمرناهم بالفسق
أمرنا مترفيها ففسقوا أي أمرناهم بالفسق وهو مجاز عن كثرة تمكينهم وإقدارهم وإما لدفع
على حذفه البيان لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله أي البحتري
وكم ذدت أي دفعت عني من تحامل حادث وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بالفعل

منعقد وجب الاتيان من سلالته بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شهدتها وصلتها
جززت اى قطعت اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل
ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الجزر لم ينته الى العظم بل كان فى بعض
اللحم فترك اللحم ليندفع من السامع هذا الوهم ويتصور فى نفسه من اول الامر ان الجز انتهى
فى اللحم حتى لم يبق الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى بوقوع
الفعل على لفظ المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى قول البحترى
قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول
من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت
الغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له
ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون
اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان ايقاع
نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك خلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اى
سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
فى التادب معه ولان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا
ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم
وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اى على حذف
المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان
الدعوة الى الجميع الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل الى الحق مخصص بمن

يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا
وههنا وان احتمل ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن العامل الذوقى يشهد ان القصد
فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم وشهادة
المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى مثالا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم
المفعول ومما يحتمل الحذف للتعميم فى امر المفعول قوله تعالى واياك نستعين اى على كل امر يستعان
به ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلاءم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف
فيه للتعميم والاختصار انما جعل من ما كان تقدير المفعول بحسب القرائن ودلالة القرينة
على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء كان ذكرا او حذف
واما دلالته على التعميم فالظاهر ان العموم مما ذكرناه هو دلالة القرينة على ان المقدر عام
والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره بقوله وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد
وقع فى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فى قوله بحسب القرائن
ولا فائدة له وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه
اى اذنى وعليه قوله تعالى ارنى انظر اليك اى ذاتك وفيه عند حسب هذا البحث على بعضهم
فقال اراد ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على العقل من حيث الظاهر وظاهر اللفظ
يوهم الاستغراق الحقيقى وليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل الظاهر
فلا يبقى الا ذكر الفعل ولا يوهم خلاف المقصود فيفيد ان الحذف للتعميم الذى لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال يؤلم كل احد مع ذكر الفعل والحرف
الدالة انما فعلت او لانه يفيد التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود مثالا ولا انه للتوطئة
عليه وبيانه ان الحذف فيه انما هو لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ويوضح
ترك التوضيح فالمراد هذا احتصاص بالحذف عند دفع الايهام والتوضيح فالمعنى كذلك [illegible]

التعميم غير مناسب وثانيا ان هذا الاستعمال في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام كما
قصد التعميم والاستغراق صحوا والذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره
فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين سموه الله او سموه الرحمن
اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم
الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن او لزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا
العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث
الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون
بين الشيئين وانه لا يصح في قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون
ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم
السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل توهم
خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس
من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من
حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب
الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من
جهة ذودهما عنها وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس
يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل في هذا فانه اعتبرها صاحب المفتاح
بعد البيان في كلام الشيخ وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاهما واما لرعاية على الفاصلة

نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك بحذف الكاف لان
فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة
ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله
كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول
عائشة رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي عليه السلام ولا راى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او
او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا الحذف لتعينه او
او لان الغرض ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي معمول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من
الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع
عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول لتاكيده هذا الرد زيدا عرفت لا غيره
وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا
وعمرا بهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول
بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة فذكر قولك
زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان
التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح
في نفيه فاذا اقتضت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما
ذكرنا انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح ان يقال زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم
للاختصاص بلا خفاء اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب

فرده الى الصواب في الاكرام وان الخطاء في المجرور حتى اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا وانما لم يجعل هذا عرفته تاكيدا ان قدر الفعل المحذوف المفسر
بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
كما في بسم الله نحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص ولمجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان
الفعل مقدر بعد المنصوب كان ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيه فيقوى
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون
انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقيق
الفاء انه ان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يصرح بالتخصيص لان
الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب
شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي
في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني
فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاء الثانية فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف
ابقيت تنبيها على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوها لي في ... والثانية
في الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم
فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل
بين اما والفاء والتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقام اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى

ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط
اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها
لتحصيل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء
فحصل التحقيق اعني افادة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيد امتناع الملزوم في كلامهم على الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل
بشيء او حصل ايضا وقوع الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها ولا تقع الفاء السببية في ابتداء
الكلام ولما تقدم على الفاء جزء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزومه لما بعد
الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك
او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم والاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى
انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما
عمرا فاهنته وليس هذا في شيء من التخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة
وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته
وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر
عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال لحركة الفلك
الاسفل لازم للمضيع غالبا اي بخلاف التمام وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم
قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع
او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى خذوه

وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم
في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال
الله تعالى الى ربها ناظرة وقال الله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك
فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به
ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم
السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار المص الى رده بقوله
تعالى في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون
معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا
عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك لهذا سقط ما ذكره
ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر
وهذا لانه التفسير ولسان على عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص والى هذا اشار المص
بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي
شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف معنى وقد
كثر من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن تخطاءا الظن ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد
في اخرى ان فعالا وانه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعد ان تكون
في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى ولهذا اي ولافادة التقديم ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا
نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدءون باسماء الهتهم
باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان تؤخر

الفعل

الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما تجب رعايته واجيب بان الاهم فيه
القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم
ربك متعلق باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في
المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق المفعول به ودخول الباء
للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا
الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف
في كليهما اي اقرا القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او
متبركا ومبتدئا به ولا يعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول نحو بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات
الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض المقدم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه
اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر
اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فالعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي
ان لا يفصل بينهما شيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول
الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما مراتب المفاعيل فالاصل
تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان
ذكره اي ذكر البعض الذي يقدم اهم وقد جعل الاهمية ههنا قسيما للاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره
من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فلو اراد المص
بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض

من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص
الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض
الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا
ببيان المعنى كقوله وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله
يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه ذكر
لرجل ثلاث اوصاف والسبب تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما
فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل
لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من
معمولات الفعل او غيرها على قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما هو التقديم كتقديم
المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول
في قولك ... الحسب الذي لمن قال ... الذي تمنى وتقديم المفعول الاول على الثاني في قوله
تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم
لكونه في نفسه نصب عينك اما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت
ان في ... ملتفت اليه ... لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم
المجرور على الفاعل لاشتماله على ... لانه على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام
مقام ان ينتظر السامع لان يسمع حديث مذكور القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك
فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى
المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض او لان في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود
في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة
الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة
الدنيا

الدنيا لانها اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم
واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي
فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا انكار ان يكون جعل
ما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره
وثانيها ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار
تعلقه بالاخر فاذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب ...
ما مر على ان المنكر تعلق جعلوا بلله مع اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه
بما لكن العناية بلله اتم وارادته في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه يرد
عليه ايضا ما ذكره وثالثها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية
الفاصلة من القسم الثاني وليس كذلك وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض يوجب
ما تقدم ان يكون نصب العين ورابعها ان تعلق قوله بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان
صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول
من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم الكائنة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح
الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة لحيوتهم
... هذا الاعتراض وان كان صحيحا في المعنى لكنه ... واعترض بعضهم بانه
جعل تقدم وجه الحبيب على انه من باب تقديم المعمولات على بعض وليس كذلك وجوابه
ما اشار اليه من انه قسم التقديم مطلقا ... تقديم العامل على المعمول والمبتدا
على الخبر ... وفتح البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكن عمم الحكم تعميما للفائدة
والذي ... فيه ... ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون ... الا لعدة على الفاعل
... المصدر ... بتقديم على الفعل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل جاء

بيانها في رجل عالم وصدقا بدونه من العالم مكرم بالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل وتجوز

التقديم على الفعل بوجه الضرورة لا مساغ تقديم المفعول على الفاعل المنفصل من غير

تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة

على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود

وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص شيء بشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه

الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء بان لا يتجاوزه الى شيء آخر وهو غير

حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك

ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوزه القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى

صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا

بطريق الاضافة ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه

توهم المعترض انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف

بوصف دون وصف ثان او بوصف مكان او والى تخصيص الوصف بموصوف دون

ثان او بموصوف مكان او وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واو

ما يصدق عليه انه ثان واو اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد

الواحد لخرج منه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن يعتقد انه كاتب

وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء الشاعر

فهذا منشأ توهم اصحاب التعقب بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا

التقسيم غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب كلامه لا يخلو عن اشارة

ظاهرة الى الحقيقي مثل زيد شاعر لا منجم وليس عمرو الا شاعر ومثل ما ضرب عمرو الا زيد

وما ضرب زيد الا عمرو او انما ملت وجده مشيرا الى القصر اضافيا ثم قال

او قلت النفي على الا يضعف العلم بثبوته وقلت ما شاعر نوح النفي بحكم العقل الى سوا

للمدعي له ان ما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان قاصا كقولك

ان يكون المراد بالمعرفة مشابه المعرفة والاول انسب الا انه قوبلت ما هو عليه

فو لكم ما هو الا زيد الا اخوك وما الباب الا الساج غير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا في

قصر الموصوف على الصفة او المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا

فلتتأمل وللاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي ما زيد الا كاتب اذا

اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة

بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها وكيف

يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها كلية بل نقول ان هذا القصر مفض

الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا

نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب

على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو

محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف

من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد

ويجب ان تعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري

في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد

بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا

في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي بفوات المقصود

فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن

ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد

بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة واد عاء

دقيق فليتأمل وللاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص

امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة

اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر

دون امر آخر او مكانه وقوله او للتنويع فلا نسلم في التفسير ونحوه دون آخر

معنى منجا ... صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في الصفتين

والمتكلم تخصيصه باحدهما وتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشي يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم وللقايل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات او تخصيص صفة بامر دون ساير الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى او مكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردد ايضا بين ذلك فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعماله لفظا وفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر و

المخاطب

على صفة واحدة والمراد ... اشتراك صفتين في الامور وكل منهما ... من هذا
الكلام ومن استعمال اللفظ ... او واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
منه بان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص امر بصفة دون اخرى والثاني تخصيص
امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من قصر كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر
في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة والثاني اي المخاطب بالثاني
من تخصيص كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده
الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ ... صحيح وذلك اي المخاطب
ما يدل ... العكس الا من تساوى عنده الامران اتصافه بتلك
الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر
الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه قاعد او قائم ولا يعرفه على
التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد او عمرو من غير ان يعلمه على
التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب
فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر
ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر
لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما لم يكن هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى اي لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة
الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد

القيام

او القعود ... انه خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ... قصد
القيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يكون القيام مكان القعود
وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون شيء اخر شاملا
من قصر افراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر
قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احد الصفتين ومن الجنس ... الامر
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين ... فقد خصصت زيدا
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب ...
في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية
وقولك زيد ... باحدى الصفتين في ... على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين ... اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين ... الصفتين ...
صفة ... بصفة ... الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى ...
... المخاطب في قصر الصفة المذكورة ... بل يكفي فيه تجويز ...
والثانية الاخرى ... لانه اذا تساوى الامران عنده ... الصفة
الثابتة هو القيام ... القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوزها ... على التعيين في القعود ... الخلاف قصر الافراد
فانه ... الصفتين ... اعتقاده ... فلا يكون قولك ما زيد الا قائم
تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام ... مكانه قلت ... كتاب جميع ذلك
... الاشكال ... ان غاية ... ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر
لكن لا ينفي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان في قولك ما زيد الا قائم ...
بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا لا ... ان يكون دونه
... قصر الافراد والتعيين ... ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة

قوله ... الى المخاطب ... المخاطب ... الاعلام

لا يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون
المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده
وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال يكفي في كلامه حذفا واضمارا وتقدير المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون
اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى وكفى دليلا على شناعة كلام المفتاح وركاكة هذا
الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى
المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح
اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الوصف المنفية في قولنا
ما زيد الا شاعر كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية
لان المفحم هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا
تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح
وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى الفهم اولا وهو ان يكون اثبات المتكلم
تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما
لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد
يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد ان يكون اثبات المخاطب
تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها
المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب ويقول
ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولغيرها حسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما قال

من ان هذا شرط حسن قصر القلب فما لا يفهم عن اللفظ بالإيضاح بل صح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد
كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد بالتنافي اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه
الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي
يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا
قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا
يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر
التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل مثال يصلح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا
لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل
القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على
القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة
عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف
المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بباب المسند اليه
والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا
لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا فكان قول المصنف
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد كاتب لا شاعر او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر
هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح

في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى
ذكره في باب بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات
القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فالطريق
القصر ولا دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من هذه الدلالة
وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو
وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يخرج عن الاستعمال
لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد
ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل
اما لان اصله العمل واما التوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لانه
لا وجه صحيح واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا
لتنافي الوصفين بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان
ههنا كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذلك وكذا الكلام في
ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر
وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح
مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما لا يكونان
على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني
ما وجب للاول انما ينفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى
انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى
كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام
مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا وهذا
المعنى قائم بعينه في انما اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن يعني ان يكون قد جاء

مع زيد غير بل نفي الحكم الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي
عمرو لا من زعم ان زيدا او عمروا جائيا فان زعمت ان المعنى انما جائني من بين
القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو لا اولويه للاعتبار اذا اطلق وقد
يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر
لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشعار الى ان ما في انما ليست هي النافية على
ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات
وما للنفي فلا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون ان لاثبات
ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول
وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على اسم وما النافية لا تنفي الا
ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى
ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه انما كلها
كما سيجيء استدل بتضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول
المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو
اي هذا المعنى هو المطابق بقراءة الرفع اي رفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
النصب او قرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى
قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا ولو كانت هو
موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا واذا
فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا
وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف
والمبتدأ خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر
لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب

قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع
الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة وان يكون موصولة ونقل
ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لبقاء ان عاملة على ما هو الاصل
واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد
ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم
المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه
وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته
على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال
الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ولا وجه لتعذره ههنا
سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم
استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه
من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل
فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد
وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع

عند فصل الضمير وانّي اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم انا لا غيري ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد يدل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه والفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة انفصال الضمير الواقع بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قام انا ابو بكر مثل ما قام الا ابو بكر وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة انّ لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وكذا نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يتردد في المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت فهذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذلك ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف

ليس بحصر

تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل على ما يصح تفرعه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض ما اثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست

بعاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس اونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه
ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير
وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
لان معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو و
اجيب بان نوع القصر على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي
ويقام مقامه لفظ اخبر مثلا وله ويكون العطف بحاله لا غير وقد يكون
بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اقصر يؤدي معناه
مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف ملتبسا فالاصل في العطف النص
عليهما وفي الدلالة للنافية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم
وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يجامع لا العاطفة لا مطلق النفي
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما نقل طريق العطف
كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك
في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي
بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي
منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما او
جبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود
في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع
فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك
فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا
قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت
لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت

١١٧

ما فائدة قوله بغيرها وكان يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى
قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة
على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في
ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي واما ذكرت من التوهم
فهو مرتفع بالتأمل في قولنا ذات الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا
العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيئا
بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ بهذا التوهم مذهبا وزعم انه احتراز عن ان
يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو
جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا وكما يمتنع النفي
بلا العاطفة الاخير بين الغا والبعد كم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والمختار
نحو زيد اخوك لا عمرو الاحسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والا
فانه وان امكن المسح فيه مصرح فانه لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يمكن الا فراد
صريحا في النفي فلا بد وان يكونا صريحا في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك النفي فلا يجب
ملا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح
ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله
وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لاستغراق الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه
وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا
بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عنه
وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فاستشهد بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ومرته الخ

الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في قولنا انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا
ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز نحو ما زيد الا قائم لا قاعد
وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات
النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي السابق حكم مصرح به
الا انه لم يرد به الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي
شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه
يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل
بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن
المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع
عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا
ودلالته على القصر ضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة
نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو واما الثالث
نحو لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على
امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل
وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل
له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب
وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر

اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها
المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه
المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم
ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وفيه
والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن
حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ
انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكر حتى ان انكاره يزول بادنى
تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما
ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه فقد يترك
كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة
ترك الاول بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة رضوان الله عليهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير
جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا
عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر
في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم
لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له
الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا
عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم

الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة
المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر
كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد
خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا
من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر
اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية
والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين
ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من
انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
بالرسالة ولهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها
بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظر ويمكن تقرير
السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق لجواب
المتن فليفهم ومما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله
تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا

بشر

الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقولهم ما انتم
الا بشر قصر قلب على ما قررنا واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا
انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا
وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد
يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار ينادي
المخاطبين وينبههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو
ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف
على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقره وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل
من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ
فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل
له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان
كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم
هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له
خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع
والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان الطرق الاربعة مشاركة
رباعية تجاوز وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاولى في ان دلالتها على القصر بالوضع
والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط

وشائبة كاشتراك الاخرين في صحة اجتماعه مع لا العاطفة ومزيتها على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عن غيره معا بخلاف
العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس
نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فهم الوهم الى عدم
الحصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو
انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت
وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها
نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض
من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن
ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين
المبتدأ والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما
اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني
زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى
المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتأديب
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب
زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على
الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا
او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم

المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما
وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب
الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه
قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله
كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما
قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في
الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب
المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقدم الفاعل في الاول والمفعول
في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق
في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر
اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب
عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن
المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة
على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى
وانعكاس المقصود والضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء
سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو
القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر
في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا
زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا و
بعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ لا عمل

فيها الّا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئآن فتعديها لحاجتها انما يجوز على تقدير
ان لا يجعل الاستثناء متعددا او يجعل المقصور في النية مقدما ويجعل عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد الجد او تابعا للمستثنى نحو
ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك ادم يبق
الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق ولتطلب
بيان ذلك من كتبهم الحسن فقالوا فالظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب
الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع
بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول بقي بلا فاعل واعتبار
المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
ومن قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع
ضرب الا من زيد قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب زيد عمروا وقال المصنف
وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه
استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وبكرا وعمروا
فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير
عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد فلم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل
والمفعول جميعا وقد خفي هذا على بعضهم حتى البيان ممنوعا ذلك لا اقتضاء قايلين
ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال
انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير
هذا المقام ووجه الجميع اي بين السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا
والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي
فيه المستثنى منه فيتوجه الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا
لا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما

يساوى

ليساوى المستثنى وعن متحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص
قال صاحب المفتاح ولذلك تدرانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت
في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة
الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا
بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث
الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة
فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل
المبني الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو
ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم
اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى و
لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عايد
الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا
هند بدلا من الضمير الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال
ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه عن اللفظ بالكلية وللاقتصار على
ضمير العايد اليه ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة
لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كاينا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم
الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة
وعلى هذا القياس فلا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا
مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من

ذلك و في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا
اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة نفي ما عداه لذلك الشيء على
صفة الانتفاء، واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر
مبتدإ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاء
زيد الا يضحك وكثيرا ما تقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته
الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك
لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا
الحال حالا يقارن مضمونه لمضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير اي
ما ايس الشيطان من بني ادم من غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم
خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعلا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع
الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمروا فالقيد الاخير
مما وقع بعد الا منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه
اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم
على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو
قلنا في انما ضرب زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا
في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس
التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال
ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة
ويمكن ان يجاب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك و
غير كالآتي وان القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

افرادا

افرادا قلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم
قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع
مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء
شرطها لكون منفيها قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي
كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب
الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام
المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا لظهور ان ليت مثلا
موضوع لان يفيد معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا تتوهم
ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بحث اليه
اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير
طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات غير الطلبية في الاصل
اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في
الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب
تستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها
الحقيقية وتتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة منها
ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما
ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب
حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر

في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على
سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان
كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون
محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع و
طماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو
موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من
شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول
الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها
على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا
هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع ولعل كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية
في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها
نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال فاحج قال الله تعالى لو ان لي
كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي
هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كأنها ماخوذة من هل
ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما علة
بقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الآخر تقول ضمنت الكتاب كذا
بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعل هل
ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمنهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى

التمني

المعنى بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو
هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على
ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم
على معنى ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر
مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به
في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا
بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع
في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله لتتولد ايضا محصول كلام صاحب
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك اكرمته متولدا
منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم و
التحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو
قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض
وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما
يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على
اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب
بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد
منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع لا طماعية في وقوعه بخلاف الترجي
فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع
نسبة

من النسبتين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها مختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين
وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام
زيد او ازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام
عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية
دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق و
المطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام
تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة في التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل
عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور
وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في نحو ازيد قام
فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه يحتمل
لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى
قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهو حتى هذا
لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو
لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما مثل هذا

يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل
ونحو الكتاب هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان
كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل مع حصول العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا
كان الشك في المفعول مع حصول القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو افي الدار جلست وايوم الجمعة صليت واتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو
ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يعلم به ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت
اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا
اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت
الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار
وما اشبه ذلك فانه ليس مما يختص مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل
شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا
دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول
القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع
هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة
لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور
بعد حصول التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل
هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور
وكيف يجتمع التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب
تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور

بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم
اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام
غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو
الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون
الاختصاص ولا قايل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر
قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا اوجه لان الاصل تقديم العامل على المعمول
فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسب
وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل على
الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا
ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم
والتأخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير
كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان
يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف
لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل
من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد
لا انه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها
لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في
الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه
وعلله غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى

قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها
لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام
وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او
يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما
الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا
رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها
ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك
يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبوت الفعل الواقع في الحال بمعنى انه
يصح انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال الا الاستفهام
عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وحال في ان يكون
الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة
مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا
تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا
الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل
وانتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب
زيدا في يوم بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا
علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين و
العجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية

عن علامة الاستقبال لما سندكر في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب
تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تفسير هل تضرب بالحال واورد قول النحاة
دليلا على كلامه وتنبيها على خطابه ثم نقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يستطر
به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تامل وياخذوها مذهبا ولا
ختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها
لغير التصديق كما تقال تخصص بالعيان بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه
مبتدا فيه اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان
الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان
المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما هما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي
الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم
شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع
انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض
الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لانها داخلة على الفعل تحقيقا وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل
تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم الخ
ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة
اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل ادل على

ذلك اي كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من
الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على
الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق
بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخل على الفعل كما هو اصله وهي
اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلا كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من
الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان
المطلوب بكل منها تصور شيء اخر قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء
طالبا ان نشرح هذا الاسم ونبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد
ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي
لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح
الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة
واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم

لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان نعرف ان الذات موجودة حتى
ان ما يوضع في اوائل التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء
العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار
تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا في الشفاء فعلم ان الجواب
الواحد قد يكون حدا بحسب الذات بالقياس الى شخص وبالقياس الى شخص
واحد في وقتين وبمن عن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض
لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه
مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا وبجوابه ابن فلان
واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص
بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف
نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك
اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن
الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم
ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله
فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلوم
تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي
بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره
السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني
ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما

يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه الصلوة
والسلام قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر
الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح يقول
القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك
عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا ايهم
يفعل كذا فهو اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف
الى الكلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن
العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين
ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام
للتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من لما فصلوا
بينه وبين مميز بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول
كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم
يجئ مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال و
باين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن
الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين
وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم
اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ
انى بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك
هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا
بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر
بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في

قولهم ابن عشرون لنا من ابل اى او مقدرة كقوله تعالى انّى لك هذا اى من
اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار
من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل
وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك
بينهما كالهمزة فانها تجىء لطلب التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام
ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام
هل يستوى الظلمات والنور وقوله امّن هذا الذى هو جند لكم وقوله ام ماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن
باللبن وام ههنا بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير استفهام
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا يتضح ما قيل فى قوله تعالى
اكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت
متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو
ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها
اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة و
المعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شىء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات
الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة
القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم
نجد احدا حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين
آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركاب ونأمل ان يكون لنا اوان
والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون و
الوعيد كقولك لمن يسىء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير ويقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال لحمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى

بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار
بالفعل واانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول
وكذا ابزيد مررت وغير ذلك وقد يجعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى
حكاية اانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار
بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل
فى قولهم اانت فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان
يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين
بان ابراهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف
بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا الكسر فى الاصنام
قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له
ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه للاصنام وقد روى
انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروا بكسرهم
اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير
بالهمزة فانها هى التى تجىء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها خلاف
البواقى فان هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء
الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت
بفلان ومن الذى قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اى بايلاء المنكر الهمزة يعنى
اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجرى فيه
هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ينفعك لو فعلت ومن ذا فعل كذا ولم
تدعونى وكيف تؤذى اباك ومن اين تدرى ما العرار من البرند وما شبه ذلك

واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه
ذكر ما يكون مانعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه
الفعل على ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم
يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول
في قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي
واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولى
الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراجلا تسير وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
أزيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل
التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم
لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفانت تكره الناس وأفانت
تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه
السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف
من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه الصلوة والسلام لفرط شغفه بايمانهم
وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة
حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف حمله
السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل
الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان
كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل
ثم قال فلا تحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن
ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا
يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد

عليه المعنى وهذا اطلاق لما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل
اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار
أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار
بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى
الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار
وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم
الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى
من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهو نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب
بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من
اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا
وليها الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو
أفي الليل كان هذا ام في النهار وأفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير
ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو أعصيت
ربك فان العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار
بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد فانه
للتقبيح يدفع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي
ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو أعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي

لم تكونوا أفأصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو
أنلزمكموها اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء
بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وقد يكون الانكار الذي بمعنى النفي
للتوبيخ الصالح كقوله تعالى ماذا عليهم وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وقول الشاعر وهل يذخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل
الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ الصالح
كقوله تعالى ماذا عليهم بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق
وهذا للازم والتوبيخ والانكار مصطلح بقية والتهكم عطف على الاستبطاء
نحو أصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة
ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين و
الاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه فهذا كلام
ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة
القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر
ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع
التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير
ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من
انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز
بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان
عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف
عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها

للقدر

للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشترك بين الوجوب والندب
والاباحة موضوع لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع
بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل بقوله
امارة فعال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليضرب زيد وغيرها
نحو اكرم عمروا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر
ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بما ليس للفاعل المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان
ويقال لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى
ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان
اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر
الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل
استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة
الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام
الاباحة مثلا يمنع كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب
الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم صيغة قم وليقم ونحو ذلك واضافة
الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك
في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا
ذلك

لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموا اياه مثلا يحدد ذلك في الجملة
وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا
او يكون لطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار
لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا
ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين
والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة وفيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له
منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض
اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق
بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك و
سوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول
ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم علي
فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض من الليل صح
له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة
كانه لا يرتقب انجلاءها ولا يتوقعه فلهذا يحمل على التمني دون
الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار

نقول

بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن
الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء
ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف وكما في
الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير
الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال قبل لعبده ثم قال صح
ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع
لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم
ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي
من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو
لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فاي معنى
استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس
كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار و
قال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك
في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار
وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض صح
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد
اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة
قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لا على سبيل الاستعلاء

بدارا على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل
التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك
نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم وانت على ذلك
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي
مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه
ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك
اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة
فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك
السبب الحامل مسبب عن ذكر الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها
معلول للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا
قالوا ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في الخارج عنه وهذا
معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل
مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب
الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط و
اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب
الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل
للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني بتوقف ذلك الغير على
حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم
تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك

المذكور

المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط مع ذكره ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان
المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية
بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب
زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه ولو
كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم تقصد السببية
بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو
اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك
واما العرض وان عد من الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في
جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من
الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على
الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل
فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق
همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط
المثبت يعني نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان
يكون من جنسها فلا يصح تقدير النفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا
تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار
خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها
اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى
والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك ان انكار
توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله
هو الولي من غير تقدير شرط كما تقول لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله هو المستحق

لانه يعرف عدم النزول مثلا والاستفهام عنه

ان ارادوا

للعبارة قلت ليس كل ما فيه معنى النفي حكمه حكم ذلك النفي ولا يخفى على ذي طبع
حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار
بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه
التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط
في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله ومنها اي من انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او
بالنسبة الى الامر الذي يناديه له بمعنى انه بلغ في علو الشان الى حيث ان المخاطب
لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل
عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر
في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي
سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل
انها للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب
مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل
اليك واما للحرص على اقباله فانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على
بلادته وانه بعيد من الفهم نحو اسمع ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا
له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه
وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب
الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها العصابة فان قولنا ايها الرجل اصله
تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى

تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو
انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او
التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ
ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا
له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز
فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته
وقوله ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في
محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي مختصا من بين الرجال
وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما
يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى
لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل
فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بمقدر اعني
او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل على الاختصاص ومن
ان يرفع على الخبرية فهو انه لو جعله خبرا لكان قصد الى تعريف نفسه عند
المخاطب وكان فاعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم
واذا نصب امن عن ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا
وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من ألم الفراق ومنها
التعجب نحو يا للماء وللدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه
ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله
ايا منازل سلمى اين سلماك كقوله يا قصدي فقد افنت ابا بكر ناصبري
وعمري واجلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح

ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعو وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال
هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر
عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا فيورد بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ
فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
للمولى اذا حول عنه وجهه ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني
غدا مقام ايتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله
في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب
يسارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب
ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير
مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء
الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي
ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اما اسم او فعل مطلق

او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة
او محذوفة واسنادا وتعلقا ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق
والله الموفق

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على
بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف
بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل
الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين
لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا
لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة
لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او
صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا
اتت جملة بعد اخرى فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول
اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي
للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة
او نحو ذلك عطفت اي الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد
فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه في كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا اذا
واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه
اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة
الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من
التناسب

او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر
ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو
مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط
قوله ونحو الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء
وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء
بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلابد له من جامع ولهذا عيب
على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار
وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت
الحبيبة عليه من انه ابن هواه تدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك
عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب
في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد
ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى
في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله
يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم
انا معكم محله في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم
عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لان انما نحن مستهزؤن بيان لانا معكم وتوكيد
محكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان

ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به
اي عطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل
زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى
الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة ومفصلة ذلك
ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل مثلهما في عطف المفردات
وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون
للعطف بل هو حرف استئناف بمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف
مما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط
بل بمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول
وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما
الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل
وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد
الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه يصح
بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم
زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في الموقف
مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدأ
عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد ولكنها كثيرا ما تجيء للاستبعاد ومفهوم
الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم
الدين

آمنوا بربهم بعد لبون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجي لمجرد التدرج والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يلتبس الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نحو لا تاكل اذا قلت يضر زيد ويشفع من عمرو احتمال ان يكون قولك يشفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلايل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات والا اي وان لم تقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم تقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم تعطف الله يستهزئ بهم على انا قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه كالظرف يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص

بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقتضى شيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطفت شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل واحد بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه ح يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزأ الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في دلايل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم تقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك

ان الواو للجمع والجمع بين شيئين تقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين
لا محل لها من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما
في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة
المقتضي الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال
اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب
الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم
اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه
ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا
ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ثم
لعل ايضا مجرورا ماجوا بالا امر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة
والامر في الجزم بالعكس اعني تصيير الارساء علة المزاولة كما في اسلم تدخل الجنة
فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى
محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين
اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او
شبه احدهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين الجملتين اللتين
لا يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع

بين

بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد
والجملتان في كلامه ليس لها محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه محالة الاعراب وهذا جعل
نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤون مما له محل من الاعراب على ما مر
او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لا
عطف على لاختلافهما الضمير للشان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع
فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم وَلَا الْعِلْمُ حسن وَوَجْهُ زيد قبيح واما كمال
الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت
فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه الاثانة يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يحقق له في الجملة تنزل الثانية
من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون
لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية مؤكدة للاولى
يكون لدفع توهم تجوز او غلط ومن الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه
في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد
المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان
يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه
اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب
والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة
القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك
وتعريف الخبر باللام وذكر لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل

على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعد ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته
وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة
نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في
مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في
الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل فاز جواب لما اي يجوز بسبب
من المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب
مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ
المبني للمفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز
الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله
لاريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لاريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه
انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم
فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت
بتلك علوا بحسب ذلك اي على قدرها وعدمها وتقديم الجار والمجرور للحصر اي
بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب
بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق ساير الكتب باعجاز نظمه قلت
هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان
هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع
اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى
ولهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز ان قوله لاريب
فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول

هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى
اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي
الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية والانسب
غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال
ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه لنكتة لكونه
اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل
الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين
البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا
بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا
المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل
الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات و
عيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه
مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى
بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها
والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما اي انه يرحل فكن على ما يكون عليه المسلم في استواء الحالين
في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي دلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
وللنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليها

يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا اتم عندي بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا اتم عندي ولا
يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم نرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا اصرحا بخلاف ارحل فان دلالته على
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل
انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل
على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن
وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المعنى بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك
نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس
جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان
الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم
عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي
وزان حسنها في التحسين الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير
داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة
فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول
القول كما مر في ازسوا انزاوجها وقوله في المثالين اعني الآية والبيت ان الثاني
اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها لغير
الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام
المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال

ان

تنبيه

ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه
في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لجنايتها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم
هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا ادم
وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فانه جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز
ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل
اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فلتتامل وقد تعطف
الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى
كقوله تعالى انهم يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في
سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فجيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وازداد عليها زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونه بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله
مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل
شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع
والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا كمال
الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان الحالتين
الثناء وخبرا او المتقضي اللذين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن
لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا
مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين

اعني قوله وتظن سلمى وقوله أراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لأن معنى
أراها أظنها والمسند إليه في الأول المحبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف أراها
على تظن لئلا يتوهم أنه عطف على قوله أبغي وهو أقرب إليه فيكون من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها
تحير في أودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم فإن عطفه عليها يوهم عطفه
على جملة قالوا أو جملة إنا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر أن قطعه أيضا للاحتياط
كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لأنه لم يبين امتناع عطفه على الجملة
الشرطية لا يقال إنه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور أنه
لا جامع بينهما لأنا نقول الأول ممنوع فإن عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي
الأمر وقوله فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا
الثاني لظهور المناسبة بين المسندين أعني استهزاء الله بهم وتقاولهم بهذه المقالة
أوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند إليهما لكونهما
متقابلين يشعر كل منهما بالآخر تذييل أنه على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
أو جملة إنا معكم على أمر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم وأما كونها أي كون الثانية
كالمتصلة بها أي بالأولى فلكونها أي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى
فتنزل الأولى منزلته أي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل
الثانية عنها أي عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
قال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام السابق
بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع
ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل
السؤال منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لنكتة كإغناء السامع أن يسأل أو أن لا يسمع

عطف

عطف على أغنى أي مثل أن لا يسمع من السامع شيء لتحقيره وكراهة لسماع
كلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على أن الجملة
الأولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانية
عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها إنما يكون على تقدير
تشبيه الأولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة إلى ذلك لأن كون الجملة الأولى منشأ
السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما أشار إليه صاحب الكشاف
حيث قال وإنما قطع قصة الكفار يعني قوله إن الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها
لأن ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وأنه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان أن
الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب وهما على
حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم ثم قال
فإن قلت هذا إذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين فأما إذا ابتدأته
وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام في صفة أضدادهم كان مثل قوله
إن الأبرار لفي نعيم قلت قد مر لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله
الاستيناف وأنه مبني على تقدير سؤال فذلك إدراج له في حكم المتقين وتابع
له في المعنى وإن كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وسمي الفصل
لذلك أي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى استينافا وكذا الجملة الثانية
نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة وهو أي الاستيناف ثلاثة أضرب لأن
السؤال الذي تضمنته الأولى إما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف أنت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل أي ما بالك عليلا أو ما سبب علتك وذلك لأن العادة أنه
إذا قيل فلان عليل أن يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا أن يقال هل سبب
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فإنه قلما يقال هل سبب مرضه السهر
والحزن لأنهما أبعد أسباب المرض فعلم أن السؤال عن السبب المطلق دون السبب

الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما
ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل
نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من ان المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بموكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
اعتذر اكرامك العبادي عن له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادي
عن له واذا قلت فالعبادي عن له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وفصل ظاهر
بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادي عن له فهو وصل خفي بتقدير الاستئناف
جواب سؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادي له وهذا ابلغ الوصلين
واقواهما فيتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما
اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا
قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من
تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالجملة
بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل
قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو
شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل
قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن غير السبب كأنه
قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بالمثالين
ان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول
واما ان يشتمل على خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد
من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع

مسكانه

سكانه المحاسن وايضا منه هذا تقسيم آخر للاستئناف وهو ان منه ما يأتي
باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستئناف نحو المفعول بلا واسطة
والاصل استونف عن الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه ليكون
المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه
اعني صفة الصالحة لترتب الحديث عليه وهذا العبان اوضح من قولهم ومنه
ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت
الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل
هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستئناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ
واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب كقدم الصداقة في المثال المذكور
لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الاصعاب ان الوصف علة له واما اذا اعقبت
المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ
اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الاكرم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان
فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على
وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفة وان
كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه
هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد
ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة
اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته
فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا
في سائر صور الاستئناف فليتأمل وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان

فليس قسيما لسائر صور الاستئناف بحيث يتميز عن القسمين ولهذا قال ومنه دون اما

كان اوانما نحو نسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا وجوابا
للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام
شي مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف
ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة
في الصيف الى الشام وليس لكم ايلاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين
وبعد اولئك اي ومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كأنهم
قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله
واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله
لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسوال المقتضاء الجواب المحذوف وكانه لما قال
المتكلم كذبتم فالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف المسند
الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا للسبب
واقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التأكيد والبيان وكانه جعله في الوجه الاول
مؤكدا للجواب او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شي مقامه نحو فنعم
الماهدون اي نحن على قول اي قول من يجعل من غير ان يقوم شي مقامها
ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقوله لا رد لكلام
سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله
جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العاطف ههنا
يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم
التأييد فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية

المنفية

المنفية المدخول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى
البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال
الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم
وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما ان الوصل اما لدفع الايهام
واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا
واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او
معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما لما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع
فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين
خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان
يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية
لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية
اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتناسبتين اسمية وفعلية
والمتقابلتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق
معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام
السته واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط كقوله واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما
وان اختلفا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي
لا تعبدوا وانما عدل كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر
والنهي كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من
فعل اما خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون

بمعنى احسنوا او هو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان
يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او تقدر قولوا
لا هو صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله
تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها
الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون
خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه الصلوة والسلام وهما
وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون
بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي
امنوا فلا يصلح كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر تعالى بشر
فابشر اي بشر وما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشائية في معنى
الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما يشركون اي و
اشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا
على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء
او على العكس بل يوخذ عطف لحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من
مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا
انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه
وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف
عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالعفو
والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء
لا يسلم صحة ما ذكر من المثال وهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف

عطف وبشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد

على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح
انه عطف على قوله قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه
امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل
لزيد اما ان تبتغي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما
اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين
الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ونحو يعطي ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا
جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة
او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان
المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا جرح السكاكي بامتناع
العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا
اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة
بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه
كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى
كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض
للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول
السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما
جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره

السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة في زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو وتعني بالصورة ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال والجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل جامعا يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي

من

من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثلا ان نعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كان بحسب الخارج مختصا ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد صرحوا ببطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر معلول فيعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما نعم المحسوسات والمعقولات

وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات
مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل شخص من الرجال ليس بالقياس الى تعقل سنه و
بالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل
والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار
والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما
نسبيتين فالاقلية والاكثرية فانهما محسوستان كذلك او متى عطف على قوله على
المراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم
يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه
يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد
ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو
اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان الثلاثة من نوع
واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في
ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول
النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما نص المحققون من المنطقيين
هو الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه اللهم الا ان يقال الكفر انكار

شئ من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا
يتواردان على محل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع
السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد
باعتبار انهما وجوديتان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما
لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين
والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا
متضادين لكونهما عبارتين عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت
فما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا
فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين من الاسود والابيض جزء من مفهوميهما
بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا ازمان فيهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت
الاولية والثانوية جزءين من مفهوميهما ليس بينهما غاية الخلاف ولان العاشر ابعد
من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب
كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه
التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا
ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات
التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض
وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما
ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على

على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال احضارهما في المفكرة
وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا و
وضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما لا تجتمع اصلا وكم
صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تقع قط فلصاحب علم المعاني فضل
احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهي مبنية على الجامع
لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في
اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوت الحصر وهذا امثلة
وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في
الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما
لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان
يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر و
هذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد
والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي
فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل و
شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه
لا يكون حصول صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في
لفظ المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار

من مفرداتهما مثلا مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وهذا
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه
فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والفيل
بأذنجانه ومرارة الارنب مجدثه قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين
الجملتين واما ان مثل الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا
الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما
وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا
والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيّر الى
ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد
في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب
ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين
الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه
قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه
على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار
هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين
في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين وفعليتين وتناسب الفعليتين في المضي
والمضارعة وما شاكل ذلك كونهما شرطيتين مثلا فاذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح
العلامة انه انما قيد بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين
وقام

وقصد ضربهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما
اسمية و الاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر
مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وقد اشار الى
ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك
في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد
قام وقعد عمرو وللمحافظة على المناسبة ما ذكره السيرافي ومن تبعه من نحو
زيد قام و عمرو اكرمته انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا
نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف
اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما يترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان
غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار
الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان
المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر
الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد
واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى
على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من
الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد
قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارع مثل
قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون
او يراد من احدهما الاطلاق ومن الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا
وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر هو تذنيب شبيه بعقد باب الفصل والوصل بالبحث
عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل

الشيء ذنابة للشيء وكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال
على ضربين موكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة
مطلقا على راي والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتنتفي اخرى كثيرا ما
ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا ممن اشترط في الموكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه
ان يجعلها قسما آخر غير الموكدة والمنتقلة ولتسم دائمة وثابتة فالجملة الحالية
الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا نبحث ههنا عنها والمنتقلة
فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية
والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها
مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا
عن تكلف رابط آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر
والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها
في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال
المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا اثبت
الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب لكنها اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك
تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود
بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او
غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه
ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت
ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو
ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
وغيرها الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة

صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة
على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وبجوده لكن قلت امثال ذلك مما ورد على
خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال
عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي والحال كما تكون معرفة تكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير
واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون
الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف
على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق
بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت او لا حكما
ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها التي جعلت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة
تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال عما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها
بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف
النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمام المنعي
في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر
ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة
التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا

ان

ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو ليكون مرتبطة غير
منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة
على قلة ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز
ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما
اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا
معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير
صاحب الحال لان خبر المبتدأ ... فقوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما
يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم يثبت
هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن
الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه
مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه
لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب
ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية
وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يتصف
بالدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة
يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك
لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان
... فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان

الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها
الا ان يكون فيه فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ
لعدم استغنائه عن الخبر بصرف النسبة فاوقع بعده كما فيه ادنى صلوح
لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى
كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تستقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المدخول على جوابه عما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها
للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به
معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق البتة وقوله
ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد
ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع
حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعضها يجب فيه
الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر
اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة
لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي
اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول

والهيئة

والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة
مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة
وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنا لما جعلت
قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي
اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية يدل على
التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا
والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما
او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون
مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى
ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى
فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع
المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض
العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله اصك
وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا
مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ
الماضي

الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان تفرض اذ ما كان في الزمان
الماضي واقع في هذا الزمان فتعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني بمعنى مررت وهذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا
مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول
الواو وتركه من غير ترجيح واما المجيء بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان ولا
تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا ح للنفي دون النهي لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين
كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي
معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما المجيء بغير الواو فكما اشار
اليه بقوله نحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع
حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز
في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول
لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة
المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي
بما او لا دون لن لانها حرف استقبال وشرط في الجملة الواقعة حالا
خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال
والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا لان لفظ يركب في قولنا جاءني
زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه
وان تباينا الا ان لفظ ... في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما لا
اي يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم
اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول

جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني
وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخل عليها الواو في
موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى
لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا المحذور الامران اعني دخول الواو
والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت
صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني
به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي
واشار الى امثلته بقوله وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر و
قوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن
الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز
الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله واما المثبت فلدلالته على
الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة
لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال وهذا اي لعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب
الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال
مقارنة مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل
والحال ماضيين فجواز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ
قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم وربما
يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام
ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال

التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي في الحالية لتنافي
الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة
الماضية وقد ركب كما مر من اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
وظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما
تفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصدير
بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء أصدقه في مرية وقد
امترت اصحابه موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان تعلم ان الحال التي هي بيان
الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان
وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا
يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع
في الكتابة وقد قضى منها جزءا الا انه ملتبس بها مستدع لها فلا ينقضي جزء
منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا
بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا
لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى بيان فقال واما الثاني
اي ما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما
الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين
الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل
بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع
ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء لما جاز انقطاعه دون زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمنفي او بان الاصل
فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم
بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل الاستمرار

فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت
ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي
والاثبات المتقابلان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا
بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصروا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل
من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان النفي انما
دايما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي وتحقيق هذا الكلام وان الاصل
في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث سواء كان استمرار وجود يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب الوجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر
فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل
وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول
فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز
تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه
الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ابتداء
على ان البناء مقصد رفع المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو
اولى من تركها لعدم ولانها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها
لمسيس الحاجة الى رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم
والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى

ان نحو لاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة
ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع
او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل
في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد وفي ان لا تستانف لها
الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد
سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره
لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة
وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك
لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء
الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه
واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا انكرتني بلدة او نكرتها
نسائله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك
وجدته حاضرا اي حاضرا عنده ونزل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون صحيح ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد وهذا
كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد
يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو
جاءني وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد
السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج من ان
يبلغ على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك وهو كذلك
فهو منه ان الجملة الاسمية لا يجوز خلوها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه

بالمفرد وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم
قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لا
لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك
جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر
في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يتعادى بعضهم لبعض
وبعادوا بانه فاذا ولو نزلته منزلة المفرد وهذا خلاف جاءني زيد هو فارس لانه
يوارد زيد وذلك يوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك
ما ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني مسرعا
في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا
واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم
استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال وهذا احتيج
الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو
ذاهب وسميتها واو الحال لاخراجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء
في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها
ان يربط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزء المستغني عن الفاء
لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزء الذي ليس من شانه ان يرتبط
بنفسه قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها
اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي
سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مستنكرا
مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ
الوجه

ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا و
ينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعل ابا اهتا ر تقديره باسم
فاعل للرجوع الى اصل الحال وهي المفرد . ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما
جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرا اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو
جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان
اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي
اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان
جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند
وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو
مع ان الجملة المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه
سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية
كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقام زيد ويحتمل ان يكون فعليه بتقديره
بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردا بتقدير اسم الفاعل والاولان
مما يجوز فيه ترك الواو والاخير مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك
الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس
نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
وفي كلام الشيخ ايضا قوله وحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول
حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جرد اذا غضب
فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان
عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في

دون التشبيه من معنى الفعل وحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية
الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك
تبجيل وتعظيم فمثل الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال
المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة
مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان
المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء
كان مبتدا نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدوا وخبرا نحو وجدته
حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول
الجملة وهذا في البستان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف
النهار الماء غامره

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان
الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون
مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين
اي لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام
ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يتكلم على التحقيق والتحديد
ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي الا اي والا بالبناء على امر يعرفه
اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة
اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو
اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال

ولا يلزم ايضا منهم لان عرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف
كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق والايجاز اداء المقصود باقل من
عبارة المتعارف والاطناب اداوه باكثر منها ثم قال والاختصار لكونه نسبيا
يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر وتارة اخرى
الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس
المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد
يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف
لكونه اقل من العبارة اللايقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى
رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى
المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما تقتضيه
المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى
ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف و
ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة
وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه
اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان
المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في
قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا
لكنه تركه لانسياق الذهن مما ذكره في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا
عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني والاطناب فليتامل وقد توهم
ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى
المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان

من كلام السكاكي

الكلام

بالاضافة ومنه او من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا لانهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله
اذ لو اريد الى ما مر مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا
الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة مستطرفة
التي تظهر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع
لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحد وصفان يمتنع اجتماعهما عنهما
على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح
بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما
معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم وتشب فيه خصلتان الحرص وطول
الامل ولو اريد الاختصار لقيل وتشب فيه الحرص وطول الامل لكنه اتى اولا
بما وضح بما سبق وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف واما
بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكر
الخاص بعد العام ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما
بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير
في الذات يعني انه لما امتاز عن ساير افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل
يحب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد ونحوها حافظوا على

الصلوات

نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر
في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي والحذف اما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد
وهنا ما لهن وما لي اي طربن فاحدث اشتياقها وهي لا تسكن ثم اعادوها وتدافعوا الى
ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام
شي مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي
فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبل متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقامه المسبب ثم الحذف لابد من
دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلابد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل
على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى
من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان
ان يدل عطف على الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجي على الله
تع ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على
تعيين الامر او على تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين
نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى
للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه
يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن
نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه

وغلبته

وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فيتعين ان يقدر
في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف لا الحذف الشروع مثلا انما يدل على
ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار و
المجرور لابد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع
في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة
بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل
شرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب
دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق يقول رفات
الثوب ارفاه اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن
في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشي اذا ذكر مبهما ثم بين كان
اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان
عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به و
اذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه
فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة
عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الجهل ومما يوافي
ذلك ما في قوله تع هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم
من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان
اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان ايسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب
الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم
من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشي ما له
اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشي وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام
يحتمل

ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد
من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار
كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا
فسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل
الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو
صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال
والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تلتذ
في النفس عند وجدانها تاثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين
ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة
واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز
الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم
اولا ثم اوضح لما سبق وسمي توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف واما بذكر
الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعد ان يكون
ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام
لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس
العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر
افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له
لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذكره قد

يكون

يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى اي الوسطى من الصلوات
او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلاة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام
نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر
ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته
وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر
لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا
فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي ثم دلالة
على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما يقول المنصوح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني
بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه
على ما ينفي التهمة والانتقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله
تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه
الحياة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد
كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا
التكرار قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في
قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون

مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تأكيد لقوله
لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني وإما بالإيغال من أوغل
في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة
يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر
وإن صخرا لتأتم أي تقتدي الهداة به كأنه علم أي جبل مرتفع في رأسه نار فإن قولها
كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها أتت بقولها في
رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق أي وكتحقيق التشبيه في قوله أي قول
امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خيامنا وأرحلنا الجزع الذي
لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض شبه به عيون الوحش لكنه أتى بقوله لم يثقب إيغالا وتحقيقا للتشبيه
لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون قال الأصمعي الظبي والبقر
إذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فإذا ماتا بدا بياضها وإنما شبهها بالجزع
وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل إن المراد أنه قد
طالت مسافرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم وكدفع توهم
غير المقصود في بيت السقط فسقيا لكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم
بتقبيله خال فإنه لما جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا
مما يكرع فيه كل أحد من المجلس حتى كأنه يقبله دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يتقبله
ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا اختص الإيغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل
هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فإن قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لأن الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع

وترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل
على معناها أي معنى الجملة الأولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل
أعم من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن
الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو أي التذييل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور على وجه وهو أن يكون المعنى وهل يجازى
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر
وهو أن يقال الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في
معنى الإثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى
عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى إلا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني لاستقلاله بإفادة المراد وضرب أخرج مخرج المثل بأن يكون
الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الأمثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا
وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن
مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله أفإن مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الأول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب
الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو أيضا أي التذييل ينقسم قسمة
أخرى ولفظ أيضا تنبيه على أن هذا تقسيم التذييل مطلقا يعني قد
علم أنه ينقسم إلى القسمين المذكورين وهو أيضا ينقسم بقسمة أخرى إلى
قسمين آخرين ولولا قوله أيضا لتوهم أن هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه
نظرا إلى الأمثلة بعض من لم يتنبه فالتذييل الذي يجب أن يكون لتأكيد الجملة
السابقة إما أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فإن زهوق الباطل منطوق

بالتنبيه

في قوله وزهق الباطل واما التاكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة الذبياني
ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا العموم بوقوعه في سياق النفي او
عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا لعدم التامل
تعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه ولا تصلحه على شعث
اى تفرق وذميم خصال اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضي الخصال
فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير
لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس
ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن ايهام خلاف
المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يؤتى بشيء
يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام
وقد يكون في آخره فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
اى غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اى نزول
المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اى تسيل لان نزول المطر قد يكون
سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان
ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم
واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمينه معنى
العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا
ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجز فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين

الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني
فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله و
هو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم
لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا
يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام
المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن
فيه الحلم يوهم انه في تلك الحال ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه
وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو
مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو
لتمكن مهابته في صميم قلبه في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام
لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه من وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اى يطعمونه
مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب الله تعالى
فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المثل في قوله تعالى
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون
الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون
لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل

ووقعت في اثناء الكلام لان قوله وهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة
فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء
في قول عوف ابن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان آخر فقوله بلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية
ولكن بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث
جمة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر
كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى اتخذتم العجل وانتم ظالمون حال اي عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني
ان المقدورات آتية وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل
للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء
اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي
وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من
جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى انهما
بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله
يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان

طلب

السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف الصايغ لو قيل
الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام
لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان
كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد يحقق ويعرف تعريفا يليق
بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا
يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما هو
وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي
تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد
يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من
الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها
لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس
عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة
على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة
المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم
المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم من الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع
على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح
بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط على ما مر نبذ من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى
الصواب او الى الفهم ان يقال المعبر عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له
اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زايدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا اولا
والزايد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان
اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد

او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفايدة فالمساواة ان يكون اللفظ
بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان
يكون اللفظ زايدا عليه لفايدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ
ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري و
العيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا
متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر
لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة
دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور فيحمل مطلق العيش في ظلال النوك كناية
عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرزين في امورهم
واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش
الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار
وتنبيه على ذلك الظلال واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زايدا على
اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قول عدي بن الابرش
يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها
كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع
والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي
قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفايدة عن الحشو ايضا
وهو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما
ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى
في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء
شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واعا رفه للقرون فالمعنى
لا انها فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت

١٥٧

وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود
هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في
ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء العمر
هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل الحر وطول العمر مما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب انك صبرت صبر ايوب فهل تعمر عمر
نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
اليه دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله
ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال ان المراد
بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير
عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الا
هلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان
في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي
عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم
اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني
وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى
التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة الكتابة ما هذا الذي كتبته بيمينك هذه واما قوله
تعالى ذلكم قولكم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ
يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك
لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالفم ومعنى موثر في القلب وما لا
معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
انسا واه قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله

وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت
ان المنتأى وهو اسم الموضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة و
بعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا تفوت الممدوح وان
ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الافاق
مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية
حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون الايجاز الاسقاط او ه
قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية
اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ
الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان
مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه
يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان
لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم
لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف
الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لان هذا الظرف مستقر ووجوب تركه لعدم احتياج
تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يودي
به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر
لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان
عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره
اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة
وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على
معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين
ولا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة اذ المكتوبة

لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة
بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم
لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى
لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول
اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطراده اي كون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا
لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى
للقتل هو ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس
انفى للقتل بل داع له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب
الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان
يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى اخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص و
الحيوة ووجه الحسن ما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة
وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقض
سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين
الا في موضع واحد وخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التنافي بحسب الظاهر

وبهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يودي الى التكرار صح

وهو ان النبي سفي نفسه وفيه نظر لان ذلك عرابة محسنة وتمامه من تقديم الخبر
على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر
مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص والحال الحذف عطف على الجار النصر
وهو ما يكون لحذف شيء والمحذوف اما جز جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام
ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف
بدل من جز جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول الشاعر
انا ابن جلا وطلاع الثنايا الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب
الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها الحذف
الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان
يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون
ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا او في عين ناد ولا شتمها اذ النوم منه اضافه
غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في
قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد الا انه غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا
في اوله زيادة كزيادة الفعل ويحتمل ولكن الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر
معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة
او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر
في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا
اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا
عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع

كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها لا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا
قال لعبده والله لئن قمت الي وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة
للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال
المتبجح اذا رايتني ثبانا وسكت جالت الافكار له بما لم يجز له لو اتى بالجواب مثالهما
اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط
اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو الذي الكتب بستين اي منه والمستثنى
نحو ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو بارب
باعلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله
للجبين وكالمعطوف وحرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم
درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جز جملة مسببة
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب
اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فسانا او سبب
لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها
فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله فانفجرت
ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث
الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت
بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جز جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي

فا فصيحة

اي ان اراد وليا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت يسمى
فا فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو
ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على
التقديرين والمشهور في مثلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول
فقد جينا خراسانا او بغيرهما اي غير السبب والسبب الموت او الهاء او الصلت
ما يحرز وهي منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين
احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل
تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من
ان بين اولا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه
مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل
به واذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وبالمجـ
بفقدانها فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به العلم
الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة
الخلاص عن الجهل ومما يؤاخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في
ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون
اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا
يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي
للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح
بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء
المبهم وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت

بالايضاح

طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يأتي منه هذا الغرض
والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن
نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها
المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي
لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف
ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي
اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب
امر غريب فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه
اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم
وقوع الاعتراض اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون
الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين
كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
لانهم لم يخالفوا الاولين الا في تجويز كون النكتة دفع الايهام وجواز
ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب
بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان
يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد حتف انفه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول
القتل

ايانهم او منهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من ظالميهم
وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا تمام لشعره تفسيري لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب
بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا او يكون
الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على
الامثلة و الاعتراض بهذا التفسير باين التتميم لانه انما يكون بفضلة لابد لها
من الاعراب وبعضهم اى وجوز البعض الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة و الاعتراض
عندهم ان يوتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم و بعض
صور التكميل و هو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى و تقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكر في الايضاح حيث قال
وقوم يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فح يشمل من التتميم ما كان
واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر
ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هولاء ان لا يكون له محل
من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد
لابد له في الكلام من الاعراب و لم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة
ولابد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل
او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هولاء
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فيهو
لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو عن

خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا
وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر و يؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره
من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله
و يؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر
بالتامل فيها ومن الامثلة التى اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته
بعيني و قوله تعالى و يقولون بافواههم و نحو ذلك و فيه نظر لان هذا
داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان
هذا قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها
قوله تع تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا
رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجئ للاباحة في نحو جالس الحسن
وابن سيرين الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا
وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعنى الاتيان بما يدفع خلاف
المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه
لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين
في دعوى الاخلاص في الشهادة وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون
النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوى اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام
آخر مساو له اى لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اى قول ابي تمام يصد اى يعرض

عن الاسا اذا عنى اى ظهر بسودد اى سيادة وعام ولو برزت في زى عذرا اى
ناهد البدى الهند والعذرا البكر والناهد المراة التى نهد ثديها اى ارتفع
وقوله اى كبتول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا
فى جانب الفقر اطارا وبالغنى مسببه اعنى الرواج وبالفقر المحنة يعنى
ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الرواج والرفعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالى فجرى الى تمام المجاز بالنسبة الى هذا البيت لما وانه
له فى اصل المعنى مع قله حروفه والبيت المناب بالنسبة اليه ومثل هذا الاكثار
يجوز ان يكون انجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواه وان يكون
اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسال عما يفعل وهم يسالون وقول الحماسى وننكران شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول او نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا
واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انفسنا والهنا وافتداء بحزمنا يصف
رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى المهمات الى رايهم فالاية انجاز بالنسبة
الى البيت وانما قال يقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول
وان كان يلزم منه عموم الافعال انفسنا والله اعلم ثم علم المعانى بعون
الله وحسن توفيقه ونحمد على جزيل نواله ونصلى على النبى محمد واله ونساله

التوفيق لاتمام القسمين الاخرين منه وهو

الفن الثانى

فى علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من
علم البلاغة ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من
التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس
الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه فى تعريف المعانى فليس التعريف
علم بالقواعد اى ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهم او اراد وبالمعنى الواحد

اللفظ التى يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على
خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وسمى الاول يعنى الدلالة على تمام
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع
له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخرين اى الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل فى
الذهن مستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم
والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها وخصوا
العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتخص الاولى بالمطابقة
لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا
اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع
له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم
اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام
فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
حتى يبالغ فى رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين
القوم وعنوان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام
الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام

دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة
الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ
ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه المعنى
فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر
ولو اريد او احتمل لم يكن بتلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان
لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد وذلك المعنى
ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالالتزام وفيه نظر
لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعا للارادة بل للوضع فانا قاطعون
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة
باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم
الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء واللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد
بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا جوابا بان كلا من التضمن والالتزام
تستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا نظهر انها مطابقة ام تضمن لانها اذا
تصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان القيد
بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع
له والخارج عنه اي المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في حصوله
فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع
له كنسبة سائر الخارجات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره تكون ترجيحا
بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب لعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني

مما

١٣٠

مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف
او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم
الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام
ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب الواقع
اللزوم بينهما ذهنا او بغير من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهني لا انه يتعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك
فظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح
والخفاء والمراد بالمذكور اي ايراد معنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح
لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان
لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم
على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى
بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا
اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يراد فها فالسامع ان كان عالما بوضعها لذلك
المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من
غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادف ذلك المعنى اصلا
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع
كل واحد منها ونقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل
منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او

يتوهم

عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل واما ما كان
لا يجرى فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف
على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في
الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك
الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح
من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل
بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى
التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض
الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل بطول العهد بها وقلة
تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح
والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة
الالتزام قد تكون كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المحتاجة
الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع
وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وتفاوت حضور بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطوءها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءها وهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وسياتي بالعقلية اي والمراد المذكور ياتي بالدلالات العقلية
لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن
ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد
لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما
له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة

عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض
فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان
اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا قولنا زيد جواد يلزمه معان
مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا
المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبجواز ان يكون
المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على
ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على
الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة
لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء
وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في
الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب
عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ومعنى النوع والالتفات الذهن الى الجنس حتى يعد النوع بحدوده
تركيبا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
على تعدد المعنى الواحد مما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى
البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية
انما هي المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة
على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزائه كذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو
جزء ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى التركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح

دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا ايراده للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
بذا عانه ما تقرر بين الكلام في هذا المقام وهو تعدد موضع النظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع
ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا
عنه كما في الالتزام فان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي
وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على كلامه في اول الباب
والكناية من الانتقال من المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي
من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث
انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا
الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا الانفع الاتي فقيل
من تناقضه تحملى ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان
المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز
ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في
الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من
المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة
لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت
اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان في الثلثة التشبيه بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه للكثرة مباحثه وعموم فوائده
ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام في شرح
مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكي وانت بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم
البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير
التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي
الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الاول الثلثة ولما كان هو
اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى

اشار

اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على
وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالمضمر لئلا يعود الى
المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو
عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا
على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه
والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرو
وجاني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هيهنا مالم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان
هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا
في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت
بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر
في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان
نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف
هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
والتجريد وينبغي ان يراد هيهنا قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرو وجاني
زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات
الاظفار للمنية في المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر اخر عند المصنف لان المراد بالاظفار
عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق انشاء الله تعالى فدخل فيه اي في تفسير التشبيه بالاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام
قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف منه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو
صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه انشاء الله والنظر
هيهنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو على اركان

التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي
اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو
الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه
اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة
آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني
المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت
الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق
والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح
وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وفي الملمس الجلد الناعم والحرير ولينهما الا
نفس لا نسبا لكونهما اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر
الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما
كونهما جهتي ادراك على ما سيجي تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على
العكس فالاول كالمنية والسبع فان المشبه اعني الموت عقلي لانه عدم الحس عما من شانه والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية
نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالعقلي غير جائز لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم
المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع
اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول المحاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور
بالطيب مثلا الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الا
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
ولا بالقوى العاقلة مثل الخيالات والوهميات والوجدانيات
لبيان

اراد

على ما ذكر القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام
فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة
الدلالة العقلية لما سياتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد
كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في
طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد
معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على
معناه لم يكن ذلك من البيان في شي وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة
للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
الوضوح والخفاء مثلا ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان
ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح موضوع بالنسبة
الى ما هو او منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها
اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار
على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث و
الحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية
كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هاهنا اولى من تعريفه بمعرفة
ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما استعمل التعريف على
ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة وتبيينه
على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشي بحيث يلزم من العلم به العلم
بشي اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة العقود والخطوط والنصب والاشارات ودلالة
الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة
الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا

عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع
مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية اولا فالاولى هي التي تمامها
القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثاني
اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع
بعض اللافظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود
بالنظر منها هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية
لاختلافها باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقسيم لوجوه
وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية
الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفها على
العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا تخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم
ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح
حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نم انه ليس صفة للفظ
فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفهوم
يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه
منه مفهوم لا يمكن اشتقاقها منه الا بانضمام مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى
الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة

اللفظ

اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما كثر
الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي
بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب بيان قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها حسي اي مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو
من باب حرف قطعة اراده شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى
النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او
تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي
يتركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا
ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه
الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا
قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها بعين
العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب
اغوال يعني القتلي ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف
اليمن وسهام محددة النصال بيان لسنان السيف او اجرده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها
وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر
ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه
من طرق الحواس وبالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما هو يحصرها في الحس العقل
فقط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا يمكن الاحساس بها
ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجد لم يدرك الا بها وليست المعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة
عمرو

بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب
الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان
او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي
تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوى الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة
القوى العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع
ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
نابها كما للذة وآلام الحسية فانه المفهوم من اطلاقها بخلاف اللذة والالم العقليين
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحلم وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من
حيث هو كذلك فكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوى الغضبية او الشهوية ما هو
خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة
بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء يرجوه وكذلك الموافق حين
الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوى العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات العقلية
وانما يدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة والالم العقليان
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم
الحسيان فلما كانا عبارتين عن ادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة
دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما
من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح
والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي
اشترك الطرفان فيه تحقيقا او تخييلا والا فهو والا فرق فيما ذكر كالاسد يشتركان في الوصف
دون الجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شأنه بهما ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي
زيادة اختصاص قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك في وصف هو من اوصاف الشيء
في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد

بالتخييل

والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل
التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل ما في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم
بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن
لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت
هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود
فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي
بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشأن لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن
ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل شيء هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة
والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم حتى تخيل ان الثاني كالنور اي كل ما هو
علم مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على
خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام
كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له
بياض واشراق والاول مما له سواد تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن
بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض المشيب في سواد الشباب
اي ابيضه في اسوده فيما سواء متحقق او بالانوار اي بالازهار مؤتلقة
بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما بسواده بحسب الانصار
فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل
منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخيل ما ليس بمتلون
متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن
لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كانت البدعة

هو التي تليع من بينهما فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به
فساد جعل اي جعل وجه التشبيه في قول القايل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا اشتراك فيه للمشبه اعني النحو اذ
لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان
وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا في فهم
المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو فكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لو
قوعه في عمياء وغيرها الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل
القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه
الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا
يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا براعات احكام النحو
فيه من الاعراب والتركيب الخاص كما لا يحصل الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه
من التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثير النحو استعماله بالوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما
يفسد الكلام وسواء وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين
وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية
اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن
حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قايما بهما وهذا قال وتلك الصفة اما
حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية
اي مدركة بالحس وهي الكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر
وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى
العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدايرة او نهايتين كشكل نصف الدايرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع

مربع

كالمربع الى غير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقتضي
التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يلاقي عنده [illegible] وبه احترز
عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان فالمقدار
جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض
فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص
بالحركة الاينية وعند الحكماء هو خروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي
جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني العرض الذي
يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية فالكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة
ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والمتوسط بينهما و
بالحركات نحو السرعة والبطوء والمتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن
والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء
والتحدب والتقعر الداخل تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله
بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها
الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات
الحاد والثقيل والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي
هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع ويختلف بحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا
وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المتنوعة او
في قصر المنفذ او في ضيقه او شكل الثقوب كما في المزامير الملتوية مختلفة [illegible] او
ثقلا او بالذوق وهي قوة مثبتة في العصب المفروش على جرم اللسان
من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والعفوصة والقبض

والذقوسيوه والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم
الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الدواخ ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من
جهة الموافقة او المخالفة لرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها
كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة من الاربع هي اوائل الملموسات التي بها
يتفاعل الاجسام ويتفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان
منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعا
لان الرطوبة تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال عن كون بعض الاجزاء
اخص وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشي بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن
من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذين
من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك
الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان
يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدا مدافعة
محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو
قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ
فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة
فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة
والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية
اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي
المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة

لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج
النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشي عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك
المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس
مبداها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة
وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها الخلق وهو ملكة
تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون
الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه
ذلك واضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الا
ضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب
في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس
ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه
الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى
كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيا
ت النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشي بكونه مطلوب الوجود
او العدم عند النفس او اتصافه بشي تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه
التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان
هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين ولله در الامام عبد
القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام
على الكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا

وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا
بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا
بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل منهما اي من الواحد
وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي
وجه التشبيه اما واحد او غير واحد اما بمنزلة الواحد منهما
وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل
من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك
اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي
يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان
وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى
تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان
حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا
يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي
شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوجد
من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس
لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين
وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس فلذا وصف
بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال الوجه التشبيه بالوجه الحسي
بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون
العكس لا يقال فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي
ليس بكلي تقرير السوال ان كل وجه لتشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين
فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه

مشترك كلي لان كل حسي وهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو
جزئي ضرورة فلا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه
التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد
فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب
المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون غير عقلي لان المصنف
قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما يابى الواجد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من
الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة
اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي
او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين اسقط
اقسام وبقي ستة عشر منها فالواحد الحسي من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت
من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا قوله وطيب الرائحة
المشموم ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه
الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن الجرعة و
الشجاعة ونعال جرى الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة
لان الشجاعة على ما فسره الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة
الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع
بعدمه فيما طرفاه معقولان لان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من التشبيه وان ثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كما ثبت لك

للرجل الشجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل بين الحق والباطل كما تفصل
بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المغاني هو معدوم او هو والعدم
سواء ثم تثبت له شيها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل
هذا لا يسمى تشبيها ام قال الامر لذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم
وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تعمل على الظاهر فلا مضايقة
فيه والرجل الشجاع بالاسد فما طرفاه حسيان والعلم بالنور فما المشبه
عقلي والمشبه به حسي فالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل
كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق كريم
فالمشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر
وفي بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الغاية
واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه
عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وتبيين وذكر ان المراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما
يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الا
نتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا
والمركب الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر
وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب
فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه
التشبيه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه
او المشبه به ان يكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في
قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه
في قولنا زيد كالاسد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد

بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع
منها هيئة ولا تجعلها او منها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح
يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما
يجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون
طرفاه مركبين بالمعنى المذكور ولا مركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد
الى متعددين فينتزع منها هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما
انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس
الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض
في حبه طول وقد يخفف وتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا
في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان
لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي تقارنها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها لا يكون مجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في مرأى العين من تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا
في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في
القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فاراد
بمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لها من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يراد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات
و بالمقدار المخصوص ما اورده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر
في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين

مفرد لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود من حيث هو نور وينبغي ان
المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينافي التركيب وفيهما اي والمركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قوله بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه
فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى
فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر
فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء
شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه
مركب كما ترى وكذا طرفاه كما جعله الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه
النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب ولا
تشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر لئلا يقع في تشبيه متفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف
كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو بمعنى مع كقولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة
ولو تركت فتحمل الكلام جملتين ومما يدل على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت
صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة بشانها لقال
ليل وكواكب قد تهاوت فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاج
كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو و
ترسب وتجي وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في
النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام
الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك
الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والا
نخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها

بعضا

بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى
فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل
ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة
الاستدارة هذا كلامه وقوله واسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا
على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في زيد
ضارب عمروا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر
على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما
مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر
اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به
مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى مقمر وسيجي لهذا زيادة
تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه
الذي يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجي في تلك الهيئات
على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون
فقد غفل المصنف عما ذكر الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه
دقة وسحرا ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة
حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز
اواى النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق
والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا
والمعنى طرأ له راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع
من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية

اي هذه الهيئة ولذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها
من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان تقترن بالحركة غيرها من
الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة كان
تتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق
التركيب فيها لا بالاتحاد وبالخلاف فحركة المصحف في قول ابن المعتز وكان البرق مصحف
قار يحدو فانطبقا تارة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته
اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي
يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة الرياض جفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح
جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
في صفة الكلب يقعي جلوس البدوي المصطلي بأربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله
لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي
من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على
الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم
الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه على الكسل
شبه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعوض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث
فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه قريب التناول في نفس
الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم
يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع

من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول
شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
في جانب المشبه اعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من
اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به
ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي
الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم
اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي
تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحال المذكورة
في الابيات السابقة بظهور الغمام لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال
اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه
اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد
الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه فالبائع قوله باتصال
ليثبت هي التي يدخل في المشبه لان هذا المعنى مشترك من الطرفين والمشبه ظاهر
الغمامة ثم انكشافها فهذا هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فان الناظر
فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض المشبهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر
تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق
بينهما ان الغرض في البيت انه يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء
ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين
الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو
ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته

ونظير البيت قولنا يكرم ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين
بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد
يصفو لبيس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما
ستعرف انشاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه
اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون بهذه التشبيهات نسق
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من
الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه
ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو
اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي
نزو الذكر على الانثى في المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو
حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان
بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما
شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب
بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء
مليح او تهكم اي تخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل
هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما تفرق بينهما بحسب
المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء

استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو
ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام
على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة
حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتاني انس وعيد فقيل
لعمرو الضحاك حتى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت
ظاهر قوله لاشتراك الضدين يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وهذا لا يصح
لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد
للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء ولا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة
التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد
في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود
وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم
لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا
الجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام وادواته اي ادوات التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان
للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا
الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل
عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او
مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل

وما في معناه ليتناول ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير
كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضمائر لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر
في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في
الكشاف والايضاح فما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله
كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه
به الكاف لان التقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري
الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوق
فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين
انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وبين قول عيسى ان
المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
انصاره وقت قول عيسى قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا

انصار الله وانما المراد كونوا انصارا مثل كون الحواريين انصاره فتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه
والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول
هذا البعض بان الاولى ان لا يكون نظير القول او كصيب وبان تشبيه الكون
بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى ان المراد ايقاع
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره
وقت قول عيسى كما هو مصرح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف
اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ
المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اي
تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي دائرا
بين كون الحواريين انصارا على ما فهم ضمنا والتزاما قوله نحن انصار
الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار
الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصارا على ما يفهم
ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول
لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين
في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريو محمد
عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يلي غيره
اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا ثم يعبر
عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل
الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة

وأما المرء إلا كالشهاب وضوئه ... يحور رمادا بعد إذ هو ساطع
وما المال والأهلون إلا ودائع ... ولا بد يوما أن ترد الودائع

التجمية الثاني نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه من السماء فاختلط
به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالما
ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها
من الهلاك والفنا بحال النبات الحاصل من الما يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم
ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف
اي كمثل ما فيكون المشبه به يلي الكاف بتقديره كما في قوله او كصيب قلت هذا
تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير
من قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لو لا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان
اراع الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا
الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الما الكاف وليس الغرض
تشبيه الدنيا بالما ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار
وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها و
سرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير
احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ذوات
ذوي الصيب بحالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار
على تقدير ذوي ان يكون المشبه ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة
المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كما بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف
والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه
ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد
وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كما انزلناه كمثل ما على حذف المضاف
والمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبي

عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعي انه مشابه للاسد
مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وكما في حسبت او خلت
زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن
دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو
بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبيا عن التشبيه نظر للقطع بانه
لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد
تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا
زيد اسد ولو قيل انه ينبي عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض
منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العايد الى المشبه
بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن
ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام
وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق
الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه
وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضايل
الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها
بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة
التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت
عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم
فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها
فحالك شبيهة بحال المسك وليسم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه
او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف
كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا
لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه

اى شدة حمرة

فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيه الثوب الاسود بالغراب
فى شدته اى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكان اى تقرير
حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على
طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا
تجده من غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط
الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس ما تجد فى قوله ويوم كظل الرمح قصر
طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت فى وصفه بالقصر ما تصور
ولمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول
ظللنا عند باب ابى نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشى لم يزل
ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه ولم يشغله عنه شى فالسامع
لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه
عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضى ان يكون
وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر
واعترض صاحب المفتاح ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان
بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه
وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى
الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متشابهان فى السواد لان
الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم
بل هو يقتضى كون المشبه على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص
ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل فى
السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير
حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به

بزيان

بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضى الاتمية ولا الاشهرية لصحة
تشبيه وجه الهندى الشديد السواد بمقلة الظبى للتزيين مع ان السواد فيها
ليس اتم منه فى وجهه ولا هى اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه
المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست فى السلحة اتم ولا هى بها اشهر وكذا فى
الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بنادرية هذه الاغراض
ادخل وقد اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون
اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والاتم يصح ان يذكر
المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادته ولا لابرازه فى معرض
التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتعريف الشى بما يساويه فى التعريف
الابلغ او فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب نظرا الى امتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع
وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لما بينهما ابا او للوم
الاغراب نظرا الى ندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف النوادر وكذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يلزم
عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى ضمن الاستطراف
خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا
انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون
المشبه به اقوى حالا من وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير ولا بد فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الا
ستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو الهيئة
المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى
توجه اليه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال

بجواز ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فما اذا كان الغرض من التشبيه بيان
حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف
على مقدار المشبه في وجه التشبيه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ولهذا يكون
اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان
امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في
تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد
ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه
لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة
الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر
في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية
يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زهى يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر
اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات
ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباينتين
غاية التباعد ولوجه اخر وهو انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب
نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم
يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم

من

من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وسواء كان يجعل الناقص في
وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب و
بدا الصباح كان غرته وهو بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشي لا
كرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح
له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والغرض
الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق و
الاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود
الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به
بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما نقصد فيه
الحاق الناقص في وجه الشبه بالاعلى على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر
زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد
المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى
ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني
يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية
وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين
الدمع والخمر فهو لم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص فحكم
بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه

ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد
ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذكر المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان قلت امتناع
ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التساوي بينهما في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر
مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة و
النقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك
التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه هذا
تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما
باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار
الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو
اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام اما تشبيه مفرد
بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل
والمرأة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل
واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه
من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس
قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقفه الا
او المقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم
على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به
هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل
وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك

او

او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد والمراد تشبيه
المرآة بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فها
المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار
وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ولخ في تشبيه المركب بالمركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب
المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا
بعضها عن بعض لم يأخذ هذا بحجزة ذاك فتشبهها بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب
قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر
كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم
بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك
الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكان المريخ
والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه
شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة ثم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن
ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين
من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول
الفحل والمذهب الجزل وان جعلتها من المتفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال
في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع
انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار
بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع

والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر
من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد
والشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه النهار المشمس بنهار ابيض مشوب
الشفة والجوانب نابت على رأسه شجر يا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج
شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون
رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والنهار المشمس هو المجموع المركب من الامور المتعلقة
بالهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه النهار المشمس من تشبيه المفرد
بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة
ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع
وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى
ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد
بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
النهار المشمس بانه قصد في الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة بخلاف الاول
ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما
اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور حذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة تريا
نهارا مشمسا ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة
وكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس
الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى
السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو عن هذا التسامح
وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي

كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا
بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه
الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس
لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة
انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع
فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر
كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والوجه مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه
الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول
فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان
الوشاح كانما يبسم وذكر الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب
الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي الحديد
تعتبر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب تحسبه ولي نحو هذين
البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا
الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما
ان شاء الله ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف ابيات اهديت اليه
اتتني بالامس ابيات تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل
الامان ونيل الاماني وعهد الصبى ونشر الصبا وصفو الزمان ورخم القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ثلث
تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد
اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من
متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه

وحسن بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت
الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم
التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي
بل عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك والتمثيل
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه
وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور وان لم يكن التشبيه عقليا
يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال انه تمثيل او ضرب مثلا وان كان عقليا جاز اطلاق
اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب لاسم مثلا لكذا كضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم
واما غير تمثيل وهو خلافه اي خلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا
من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه
الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف
يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة
الجوانب كالدوائر بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون
طرفاه ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين
وصفت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
اولاد زياد العبسي وذكر انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل

فلان

فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر
انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون
ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد
الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف
المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة
بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة
الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام في الحسن بن سهل [illegible]
والليل عنه في كثر ذكر ... في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف
مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله
في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت
عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران
بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض
عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير ايادي لدي وفضل
مواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث وكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما
مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا
لازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه اي بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعا له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في
الحلاوة

قلن الجامع فيه لانها اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الجلاق وهو ميل الطبع
لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا التسامح لا يكون الا حين يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة
الحجاب وتشبيه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حين قسموه الى حسي وعقلي مع انه
في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذكر التسامح ناشئ عن هذا
التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا
وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي و
العقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا
ذكر الشارح العلامة وفيه بحث لان جعلهم وجه الشبه في هذا التشبيه هو الجلاق لا يترتب
على جعلهم وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الصور
المحسوسة فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي
يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي و
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان
وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الجمع المشترك الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة
فهو امر اعتباري وسموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم التشبيه باعتبار
وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه
به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا
الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه
التشبيه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة
اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق
لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء اخر وبهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب
تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا

الى

الى الجملة اى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وقالوا لم يمعن النظر لم
يتبين وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية
ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى او لكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة
بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث
اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف
على قوله عند حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرر اى تكرر المشبه به على
الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما
لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة
في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالبة الحضور في الذهن
مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل في وجه
الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره
المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في
الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل
فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب
مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لاوجه
اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اى او
لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج

بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي
تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست
مما يتكرر على الحس لانه ربما ينقضي الدهر ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما
كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل
اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم تطلب ما يشتركان
فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل
في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر
من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود
البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال
ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا
اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا
كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك
وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها
من بعض وان بك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في
الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا
وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك
في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث
ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى جنس الحمرة

بل

بل الى اللون في كل جنس ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب
الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من
امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من
هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب
غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة
الطف واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس
الطف وبالميل اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرود الماء على الظمأ ويقع
بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتب بعض المعاني على
البعض فان المعاني الشريفة قلما تنكشف عن ثان على اول وردنا الى سابق فيحتاج
الى نظر وتامل وهل اجلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى
المطلوب وتظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي
بسببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد
يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي
قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن
بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء فيه اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على
زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير
مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله
ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحي اذا
نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي كقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا
اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور
اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كليهما
بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هو بدر

يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لون الفلك
حالكا وهذا فرع من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه
باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو
ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو
الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله
ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح
بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر
قال الابيوردي لياليه اسحار وفيه هواجر خضل والشمس تنفض هكذا الجبان ان تعقد
الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاسدة للمعاصر
الناقل من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر و
قد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي هو له اصل وعرق وذهبه هو ورق
الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين بريء من الاخراج
مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته وصار مرسلا من التاكيد
من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة
المذكورة فيها اداة التشبيه وباعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي
افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او كان
يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في بيان الحال او كان في الحاق الناقص بالكامل
او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في
بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد
فيما سبق ما يحتوي هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف
في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل

من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا و حـ فاما ان يكون المشبه
مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير
الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون
باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او
بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا
فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في
قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل
واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على انه للتراخي
في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار
عن زيد ولا قوة لغيرهما اي لغير المذكورين وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة
او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان في غاية
القوة والاخيرتان في غاية الضعف والاربع الباقية متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باتحاد المشبه بالمشبه به بانه
هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه
لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو ان الفرق بين نحو
قولنا فيه اسد يرمي وللفتية في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد واسد

في الاخبار عن زيد بعد الاول استعارة والثاني تشبيها والمحقق ذلك انه اذا وقع
في الكلام لفظ دال بقرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه
مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف انه يسمى استعارة
لا تشبيها والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن
المبتدأ او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح
انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا
لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فمصوغ الكلام في الظاهر
لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون
الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به
لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء
بل مصوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه
مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق
فاشبه ان تفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة
هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة
التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا
ولقيت منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف
المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ
لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا
للسكاكي فانه يسمى مثله تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة
فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول

اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفا نحو زيد الاسد
وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه
وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا
تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه
لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه
يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء من هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قوة كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت
فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في
ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله
وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه دليل انه فوقه وكذا في الموت
ومثل قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود
مظلم فانه لو رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون
قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح
بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعهد للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس
البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات
تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه
متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تعين
انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام
فيه مبني على كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت وظننت
لان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الحد الان كونه متعلقا بالاسم

بحث الحقيقة والمجاز

والمفعول الاول يشكل فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان
زيد اسدا والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة قد دخول كان وحسبت عليها كالقياس
على المجهول وايضا هذا القول اذا تاملت وحققت حق وجدت محصوله انك تدعي
جعله شيئا هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة ثم تتوهم جوازها فلم
يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا جاءني الاسد الهزبر حصانه صفة عجيبة
اختص بها الاسد المذكور والتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي
فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان
المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام يذكر
في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة
والمجاز وهو المقصود الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما
هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز
على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم
يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو مذهب الفحاح لكن الدال على غير ما وضع
له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد تقيدان باللغويين
تمييزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا
التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى
ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة
في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت
الشيء اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل
من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول
فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو
رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل

تحقيق معنى الحقيقة

الى

١٨٤

الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي
فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم
يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان
وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما يقدم والحقيقة
في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به
التخاطب اي وضعت له في اصطلاح يقع به التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله
وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل
الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين
احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز
والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد
في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق
لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب
عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء
غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان
والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت
كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم
اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود
في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع
اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم
اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته
انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا

يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى لا يكون وضعا ح

لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره لا بنفسه
وان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه
بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا
مثلا تدل بنفسه على التعريف الذي في الرجل وهل في قولنا قام زيد تدل بنفسه على
الاستفهام الذي هو في حمل قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين
كافيا في الفهم دون المشترك اي يخرج المجاز لا المشترك وهما وضع لمعنيين او اكثر
وضعا متعددا او ذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح
المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فمعنى مدلوله
واحد من المعنيين غير معين وهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر
الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين
كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر
وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة
لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا
وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الوضع وضعا
مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما
غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وفي على هذا التوجيه اعتراض المصنف بان لا نم
ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه
وبان قول القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية
قد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو

من باب لانه اريد به موضوعه بالنسبة الى اللازم المعنى الذي هو معنى الكناية فبيان
واضح لظهور ان الدلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله
بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او مع غير قرينة لفظية لانا
نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في
الحقيقة فان قيل معنى كلامه يخرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها
ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان
في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا غير صحيح لان الكناية
لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من
العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الاعاجم وحذاق العصر وهو انه نظر
الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حين ذكر ان دلالة
اللفظ لذاته ظاهرة الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا يجد الا جوابا بان يبطل كلام المصنف بحمله على معنى موهوم عنه
والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم اوله فالتوفيق في
هذا المجال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى
جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه
هذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب
اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها
تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع

ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او لخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب
بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
يقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول
فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان
لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول لما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع ان يجعل
اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى
الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر
ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول اكثر القول بدلالة اللفظ
لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة و
الرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا
اخذ في تعيين شيء مركب منها المعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو
شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماها من الحركة وكذا باب فعل
بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها
الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي

اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه
واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه
ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه
باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتهما بهما لا ولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في
اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد
ومركب وكذا الحقيقة كل منهما يخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
واما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على
وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل
فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب
متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
اخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه
وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة
في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله
على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط عن تعريف المجاز كما في قولك خذ
هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة
وليخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير
ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول

قوله الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص او عرف عام

منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى صحح الاول وصوفي اللغة حقيقة في المعنى
الاول والمجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء
الى الاركان المخصوصة المشتمل على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان
المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة
اذا اطلقت على الفرس مثلا باعتبار خصوصية الفرسية والترتيب جميعا يكون مجازا هذا
من جهة اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد
المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق
الدابة على كل ما يوصف به الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة
اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو
ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فعرفية عامة او خاصة والمجاز ينسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة
في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة
للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة
المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا
استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون
مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني
مما ذكر بلفظ التكرار مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفين الشان

١٨٧

الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق
الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى
المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله
فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به
مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عاريته من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو
ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن
من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة
العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة
في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير
ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم
مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة
في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم
وما ذكر الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا
عنه من ان المشبه به اذا كان مما يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة
عليه مجاز من القصور وهمنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية
في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في
الاصل للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها

علاقات المجاز ... التشبيه والكلية والجزئية واللزومية والملزومية والآلية والتقييد والتقابل والاطلاق والتعريف والعموم والخصوص والحذف والزيادة ... والمجاورة والأول ... والكون عليه والمحلية والحالية والآلية والبدلية ... والتعلق ...

عن امثلة اراد ان يشير الى عدّ انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في
كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان
ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا
يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث
على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي و
انواع العلاقة المعتبرة كثيرة تبلغ ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد
هنا تسعة غير ما سبق اولاً في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية
الصورية واطلاق الرواية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي ومن المجاز
المرسل تسمية الشيء باسم جزئه في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح
كالعين وهو الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه
وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء
مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل
من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد
او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومن عكس المذكور
يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم
في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل
جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومن تسمية الشيء
باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم
مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد
في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم والظاهر انه
سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال

في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي
كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك
لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل
نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع
ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل
في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة
او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان
اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في
مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل
الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو
على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر
بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له
فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق
او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة
كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالانتقال
ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلابد
ان يريد باللفظ معنى لازما للمعنى الحقيقي في الجملة اي معنى ينتقل الذهن من
الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني
محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع
وهو اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا
عنه والملزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما

للاخرا ومجاورتهما او كون احدهما شرطا للاخر ونحو ذلك يستعمل على اللزوم
وهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزاما الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا
فان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما
اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا مجال لكون
انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام و
الاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان
اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد
على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا
باعتبارين

التقييد

وقد تقيد بالتحقيقية وهذا القيد تميز عن التخييلية والمكني عنها
وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان
يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او
عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة في التشبيه فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى
اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح بالقلب والحذف مقذف
اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة
مما يليه لبد اظفاره لم تقلم لبد اسد تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
وقوله والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة
الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها
الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان

يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه
من انتقاع اللون وتغير ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف
مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه
ان شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يراد به الضرر الحاصل من الجوع
فيكون عقلية وان يراد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره
السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل لازم الحادث عنه فتوهم كونه
تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا
قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان
تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان
معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة
تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز
تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له بل هو مستعمل في وفيه نظر لانا لا نسلم
ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل
لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قيل
استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او رعيت اسدا على
زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا
الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فيحمله على زيد ظاهر
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما يتعين انه استعارة
عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد
فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا
ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي
وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله
عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون محلا لحسن دخول اداة
التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا
كالاسد واما اذا ذكر المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة
وبحر فوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور تبرجها الكتان ففيه اشكال
لان ذكر المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام
السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا
اعم من ان يكون محذوفا او جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره
كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر
قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر
كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا
ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو
مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع
المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيتعين في نحو رايت اسدا

ان

ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا الابعد ان يراد
بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها يمنع عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج
على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة
قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولعلماء
ذلك ذهب كثير من الناس الى الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما
مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف ودليل انها اي
الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا
في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ
استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا
في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني
الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة
فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق
لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز
في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت
مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا مما
يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة
الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه

لا باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها
مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء
دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد
الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل
الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء
المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من
الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال
رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا
لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء
حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم
اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل
عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس
في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون
بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد
في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز
علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان
حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على
القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه

جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى
بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء
اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيقه ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد
بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في
مثل تلك الجثة والهيكل المخصوص والهيئة ومثل تلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني
غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص
ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير
ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف
وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة
المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين
وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث
لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه
يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل
ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل
في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع
له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة
خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم وهم صاحب المفتاح ان الاستعارة
تفارق الدعوى الباطلة ببناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل و
تفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر
الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم

ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمعارضة الباطل والقرينة بمعارضة الكذب بل لجعل كل منها المعارضة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فح يجوز ان تشبه شخصا بحاتم في الجود وتتاول في حاتم فتجعله كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة كقولك رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى حسن كونه قسما لقوله

اوالكز

او الكز كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وضمير قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامل الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي نصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع القلة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر ثم استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك وهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال واعلم انه قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك الموجود لعدم غنائه وفقد اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديمه في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف في الضدان ان كانا قابلين للشدة

والضعيف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة
كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك
اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية
مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه
اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد وكل من كان اكثر
علما واشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين
القابلين للشدة والضعف مثل العلم والجهل والقدرة والعجز وغيرهما يستعار احدهما
للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة
والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية
لتعاندهما الطرفين ومنها اي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
في ضد اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي
لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق
تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
التي هي الاخبار بما يظهر سرورا المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها
على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة
والاستهزاء و الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو
الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم
الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك
بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله حتى يأتيه
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي تفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في
سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها

وهو يكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو
والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في
العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك
ثمه في صفة توجد من جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو
فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وضعفها
قد تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة
الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن و
الطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في
طائر مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان
التشبيه ههنا منظور بخلافه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ
المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان
سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة المستقر فيه
الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا
بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا نطلق الاستعارة عليه فان قلت
الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مقبولة و
قد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا تختلف بالشدة والضعف فكيف
يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية
الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والحركة مع اختلافه
بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية
الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا
من امور

من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه
في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل
نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له
لاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
من الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في
قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي
في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي
هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل
عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم
ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل
في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح
للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما
المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير
داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني
الاسد وايضا تنقسم الاستعارة باعتبار الجامع وهو ما به اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد يكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في
قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم

سرجه وفي الصحاح القربوس السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم و
الشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته
فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من
قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي
ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب
او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى
جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه
اولا لان الركبتين منتصبا متين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل الى العلو
بثوب منسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي
يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى
كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق
المطي الاباطح الدهم جمع الادهم وهو الاسود والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة
الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع و
شددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول
الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح
من الابل كما في قوله واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة

والبطو في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر
الاجزاء يستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع
بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى
بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل في الطول فاستعار له صلبا
يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والبث والمشقه
له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخير
لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان
الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام
والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم
عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي
اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان
على شكل ولد البقرة وكذا كما يقال للصور المنقوشة على الجدار انه فرس ونحو
الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر واما عن
السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار
والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع
حسي والقرينة الاشتعال الذي هو من خواص النار ولما كان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنية
عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول

شبه

شبه الشعر بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني
شبه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه
فهو استعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي نحو
ان الاستعارة التي طرفاه حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن
مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر
على اخر اي حصول امر عقيب حصول اخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط
الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي
وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس
فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه
الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ
اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار
له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور
النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب
اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
قال الامام المرزوقي في ذلك عار ظاهر اي زائل وقال ابو ذؤيب وعيرها الواشون
اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار
عن ظلمة الليل فاقيم من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح
العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون
بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر
والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر
على قول غيرهما

وأما على قولهما فإنما صح من جهة أنها موضوعة لما يعقب في العادة مرتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الأمور والعادات فقد تطول الزمان والعادة في
مثله تقتضي عدم الاعتداد بالمهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فإن زمان
النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم
دخول الظلام بعد إضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في أضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب إخراج النهار
من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى أن إذا المفاجأة إنما يصح إذا جعل السلخ بمعنى الإخراج
كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فإنه مستقيم بخلاف
ما إذا جعل بمعنى النزع فإنه لا يستقيم أن يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه
الظلام كما لا يستقيم أن يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لأن دخولهم في
الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام إلى نزع ضوء
النهار كنسبة الانكسار إلى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الإخراج دون
النزع انتهى كلامه وأقول تقويه لذلك لا شك أن الشيء إنما يكون آية إذا اشتمل
على نوع استغراب واستعجاب بحيث تفتقر إلى نوع اقتراب وذلك إنما هو
مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل وأما
مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وأنت تريد إنسانا كالشمس
في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن وهي عقلية وقد أهمل صاحب المفتاح
هذا القسم لندرة وقوعه ولأنه في الحقيقة استعارتان لأن الجامع في أحدهما
حسي وفي الآخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولأن الاستعارة
مبناها على التشبيه لأقسام الستة ولا عطف على قوله إن كانا حسيين
أي وإن لم يكن الطرفان حسيين فهما أي الطرفان إما عقليان نحو من بعثنا
من مرقدنا فإن المستعار منه الرقاد أي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فإن قلت قد اعتبر التشبيه في المصدر وجعل

الاستعارة تبعية قلت لما سبق من أنه إذا كان اللفظ المستعار فعلا أو
مشتقا فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم
الفاعل والمفعول أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة لأن المنظور في
هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا الجدث القبر والمكان الذي نام فيه ويحتمل
أن يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام
وتحقيقا ويكون الاستعارة أصلية وههنا بحث وهو أن الجامع يجب أن يكون
في المستعار منه أقوى والأشهر أن عدم ظهور الأفعال في الموت أقوى فهو
لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم أقوى وأشهر لكونه
مما لا شبهة فيه لأحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله
هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ولمن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال
من زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لأن البعث لا اختصاص له
بالموت لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه وبعث الموتى إذا نشرهم و
القرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له وإما مختلفان عطف
على عقليان أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه
فاصدع بما تؤمر فإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له
التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى أبن الأمر إبانة لا تنمحي كما
لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة أي جعلت الذلة
محيطة بهم كما يضرب الخيمة أو القبة على من فيها أو جعلت الذلة ملصقة بهم
حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فالمستعار منه ضرب القبة
على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة
والجامع قهرهم والجامع نفس جعله ويحتمل أن شبه الذلة بالقبة أو الطين
ويكون القرينة إسناد الضرب المتعدي بعلى إليها فيكون استعارة بالكناية
وإما عكس ذلك أي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو إنا لما طغى
الماء

جعلناكم في الجارية قال المستعار له فهو الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف انما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه تقتضي كون المشبه موصوفا بكون المشبه به او كونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو جاءني باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيها نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهي ايضا قد خصوها بما يشتق من الفعل ايضا المشتقة وهي ليست بصفات بالاتفاق وبهذا صرحوا بان تعريف الصفة صادق على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لا منتقضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان تقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه

ضربه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم نقصد ذلك لوجب ان نذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في مثل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سننبه عليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاقه عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد في مطلق البعير

مطلق التشبيه على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ
يصح التمثيل على احد الاعتبارين واستحسنه وتقدير التشبيه في لام التعليل نحو
فالتقطه اى موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى يقدر تشبيه
العداوة والحزن بعد الالتقاط به اى بعلته الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني
وجود ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة و
الحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة
في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف
حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى
الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على
مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء
كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون مفهوم
اللفظ ثم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر
في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه وذكر عليه
ذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في
شيء ولم يمش على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني
العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل
فالحق ان الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد
حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه قدر التشبيه في امثال ذلك
فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي

كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة
وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلة والظرفية وما اشبه ذلك
فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اى قرينة استعارة التبعية في الاولين
اى الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا
يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماح
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي
نقري قوما هم قتلوا لاخوتهم منا عشية تجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري
والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات
قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان جميعا يصلح كل منهما قرينة
كقول الحريري واقرى المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان
تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع اعني
الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى ضرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف
طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقرى الرياح رياض الحزن
مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني
في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكر الشارح من انه قرينة على تسرى
استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود
ان يكون الجميع قرينة الاستعارة في اصل وانما قال مدار قرينتها على كذا
لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته
ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة
باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها

اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له
او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية
لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له
كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء
دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا
تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال
غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب
امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث
لم يقل فكساها فان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف
الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يقصد
بلفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة
الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة
اصابتهما اياهم لذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها الله بلباس
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا و
الشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح
من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما مصرحة
وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك
من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة
كذا في الكشاف وعلى هذا يكون الاذاقة تخييلا للمكنية فلا يكون ترشيحا

والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قوله
وجاوزت بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار له اعني
الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما
يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد
ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في
الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك
وتقوية ومبناه على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار
منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى
على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويبكوا اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج
الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء ولولا قصد
ان تناسي التشبيه ونصر على انكاره فجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة
المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ولحق ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني
من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه
لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي لان مذهب التعجب اثبات وصف
يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا
جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك

لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه
الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود
في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه به فرعا فزعم ان المراد
بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء
على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون
ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها
في السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
ولن تستطيع اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا
وجه تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة في نحن اولى
هذا جواب الشرط اعني قوله واذا كانوا اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل
كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل
الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا
هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي
شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل
وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في
المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد
بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها كما مر في المفرد
فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال
للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع
الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت والسلام

ان في المبايعة كصورة من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما
ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو
ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك
ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات
لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة
للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون
ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير
استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة
وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز
المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في
معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل
الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون مثلا
وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ
منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به
فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا او تانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى موردها كالمثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه
قبل ذلك

يقول يا الضيف ضيعت اللبن بكسر التاء خطاب لان المثل قد ورد في امراة
واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل
بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل
للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان وفيها نوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله وله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليك من
العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار
المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت
في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك
يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب
اليه السكاكي ويشعر بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانا
عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا
في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق
عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت هو مسبوق في التشبيه ان ذكر
المشبه به واجب البتة وان قبحا لا يخرج عن غانيه باعتبار ذكره
لا ان كان حذوكها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد هنا الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر
في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية

خاليه

خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه
استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به
وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به
ثم ذكر الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما
لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا
المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة
التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت
عنه الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا
فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومطلعه
اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي
ان حسين بن علي رضي الله عنه دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية
قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا
اتضعضع فاجابه الحسين رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت
اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم
ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي المنية الاظفار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى الثاني بقوله ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان
حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود
وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي
به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة

تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعمل
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق و
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا تحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية
البتة فان قلت فما القول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اهلكت فلانا قلت لا ان نقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه
ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن
يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعم فان قلت ما ذكره المصنف
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني
على مناسبة لغوية وكان استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها
الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا نصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه
ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر
المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود
كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف في قوله ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في
ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها
ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من
روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه
تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم

المشبه

المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا
منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية
بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على
ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة
بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف
في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما
ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو
رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع
موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد
وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فجعل للشمال
يدا من غير ان يشير الى معين فيجري عليه اسم اليد وهذا لا يتجه ان يقال
اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما
يتأتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال
وتهابها قوي تأثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده فتجد التشبيه
المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه الا ترى تجعل الشمال
مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل الاستعارة في الشمال مثلا اذا شيء وعرض
ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد
استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد
وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا
من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا
اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله
والاجابة اليه لصحته ان يقال امتنع باطله وترك حاله وعري افراس الصبا

وروجد هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورد تنبيها على ان
من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة
المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية
ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما
كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته
اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي
بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت
الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال
بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
فاثبت له الي بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك
الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات
الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى
الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا
في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب
مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات
او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والاعوان فيكون الاستعارة اعني استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي
وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في
بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا
لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع
له ذكرا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما

ومعناه

له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة
مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلابد من الاحتراز
عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي
وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن
الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد
بقولنا من غير تاويل وهذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان ينقل السكاكي
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن
الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا
للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين
متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة
وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام
عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح
القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل عليه نعم فالوجه ان
يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيفوته كون الكلام قلقا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في

الغير للعهد اى المستعمل فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى
اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى
لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها
اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد اعنى قوله
قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامه المصنف مقامه قال فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اى اراده معناها فى ذلك الاصطلاح و
اتى السكاكى بقيد التحقيق اى قيد الوضع فى قوله غير ما وضعت له قوله
بالتحقيق لتدخل فى تعريف المجاز الاستعارة التى هى مجاز لغوى على ما مر
من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلولم يقيد الوضع
بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف اذ لا تصدق عليها انها مستعملة
فى غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته فى هذا المقام قلقة لانه
قال وقولى بالتحقيق احتراز ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه
احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون
لا زايدة مثله فى قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولى استعمالا فى الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة
فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة
لفظ الغائط فى فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة
فى الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة على الحمار مجازا وهذا
ايضا فى الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه
فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق
او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكى بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق
لا يتناول الوضع بالتاويل لانه تعيين اللفظ قد فسر الوضع بتعيين اللفظ

بازاء

بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه
بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما
هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التاويل
وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحدود
اراد ذلك فيقول للمحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب بان الامر
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه
انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ
فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين
الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد
قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو ليعلم المتعارف
ليتعين المراد اعنى غير المتعارف لا النفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم
الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد
ايضا ما ذكر بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدى معناه مما لا بد
منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله بعرف الشرع
فى الدعاء مجازا فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا
اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح
ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج
الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل ولا يخفى عليك
ان اعتبار هذا القيد فى تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى
اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت
له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور
اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة ماخوذة فى تعريف المجاز
وما يقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه

بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام
لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا لا يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت
الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا
دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا نزاع اصلا في تعبير الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة
له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نفع لفساد التعريف سوى هذا بل
الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب
سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وحينئذ تخرج عن التعريف نحو
الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها في الدعاء لازم
للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا
لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه
وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له
ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له فلا فرق
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد
من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له
وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حين تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى
كتاب بين يديه قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال
الكتاب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة

وكلا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي
بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به
كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك شيء كما هو
شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان
الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك وسمي المشبه به سواء كان هو المتروك
مستعارا منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي المشبه مستعارا له هذا
كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك
والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية
كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع
ذلك في الجملة فقد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية
وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي
من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها لان المتبادر
الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر
وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية
بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على
حيث حال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة
استعارة وصف احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى

ورُدّ ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عدّه من
الاستعارة التي هي قسم المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه
انه عدّ التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من
قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا
كانقسام الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
مجازا قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المفرد المعرّف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند
السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع
الى حكم والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرّف بالكلمة المستعملة في غير ما
وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ
مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان
المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول
بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي
لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من
الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء
المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بيّن في علم الاصول الثاني لا نسلم ان التمثيل
يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وقد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه

لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
المصنف حيث ادعى استلزام التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه
قد عدّ من التمثيل مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس ههنا عبارة عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم
يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى
شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة
ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار
له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان
صادرا ممن هو في غاية الجلالة لانا نقطع بان لفظ تقدم رجلا و
تؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في
علم البيان وفسّر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا
عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي
او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما
شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة
التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه
قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة
وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية

عنه لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية وهذا مثل لها بنحو اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيه بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه
لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف
انه بعيد جدا اذ لا يوجد مثاله في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني
فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام
شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه
لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف
شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره
تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها
دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم
لوجب ان يسمى مثل هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط
لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
هي الرئيس الحاكم في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم
يقولون ان للوهم قوة تجذب وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال
الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي
التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال او جعل الاظفار للمنية فعلى
تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له
وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية

مستعمل

مستعمل في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في
ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا ويقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي
دون المصنف لان الاستعارة في شيء يقتضي ثبوت معناه بما وضع له لفظ
المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم
شبه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه
السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول
ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي
من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس
لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار والنزاع في ان ~~لفظ الاظفار~~
مستعمل في معناها الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة
الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية
كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس لفظيا واتفقوا اجماع
السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان
يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض
ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع
الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة

فكما اعتبر هنا الصوت وهميه شبيهه بالاظفار فليعتبر هنا ايضا صوت
وهمي شبيه بالنجان واخر شبيه بالوتر ليكون استعمال النجان والوتر فيهما
استعارتين تحقيقيتين اذ لا فرق بينهما الا ان التعبير عن المشبه الذي اثبت
له ما يختص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية
وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الافتراس المعبر به عن الاخفيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الافتراس ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في
لا يتضح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان
التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه
فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المجهول الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصوت
الوهمي الشبيه بالصوت المحقق فاعترض بان التعبير عنه في التالي
ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصوت المحقق
الذي هي المشبه به وهو متوهم بهذا الفرق لا تقتضي وجوب اعتبار المعنى الموهوم
في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم
ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل
اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي
هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه
على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع
لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا تتلاطم امواجه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها

عار

بعد ورق ناقص

مجازا عن الصورة المتوهمة التي اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح فارجاع الاستعارة زائدا عليها
قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما والبعض
على زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعني بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وان كان ان يكون شيئا غير السبع بقرينة الاظفار التي هي من
خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واراد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من
من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اعني في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه
فسرها بانه ذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وبهذا كان جوابا لسؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والامثلة داخلة في الاعتراض فانا قد بينا انه قد ذكر في
كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان
المستعار له من جنس المستعار منه والكلام ان يكون شيئا غيره وبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم جنسه فلا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بان نقول باسم
المشبه بالفعل في الاستعارة المصرح بها بتسمية المشبه كما تدعي تسمية الشيء غير متسع للفظ الاسد
بارتكاب تاويل كما شرحته مبينا انا نتفصى عن التناقض ببناء ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا

وغير متعارف ثم تذنيب على سبيل التخييل الى ان الواقع ليس للمنية الا ان يقع اسمين كلفظي المنية والسبع حقيقة
ولا يكون ثانيا مترادفين فيتباين انما يبنى على الطريق دعوى السبعية للمنية في التفريع بلفظ المنية قلت سلمنا
جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل فيه بحيث يندرج تحت تعريف المجاز
ويخرج عن تعريف الحقيقة فانا لو جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يكن استعمال لفظ
الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا لفظ المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يكن استعماله
في الموت بطريق المجاز فلا يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية فيها
هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذه ينبغي ان يحمل ما قيل ان لفظ المنية لو جعل
مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان
المراد بالمشبه به اي السبع ~~الذي لا يمكن~~ لانا نقول المشبه به انما هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد
الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له
بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع
بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية
فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار
المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فعليهم بهذا غاية ما يمكن في توجيه
كلامه على ما فهموه وفيه لما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع
موقعه لفظ المنية المراد له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي
حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بهما ما في المصدر ثبت تعليلها من اقسام

المجاز

المجاز العقلي يراد به اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك ونحوها
لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم
الى غير ذلك من الامثلة وفي اول المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية لا لكونها عبارة عن السبع ادعاء
على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اي استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية وبهذا يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية اي التي تكون في الحروف
والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل
الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم
نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال
استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات
يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة
الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم
في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة
الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد هذا اي ما اختاره
السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد واله واصحابه اجمعين فهذا مختصر مضبوطة في النحو جمعت فيه مهمات النحو على ترتيب الكافية مبوبا ومفصلا العبارة واضحة مع ايراد الامثلة في جميع مسائلها من غير

المشبه بها التي هي من اقسام الى الخبر به المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيه يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن المستعار تخييلية فلم يكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لو وجودا المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية او وجود الملزوم بدون اللازم ... وذلك

اي عدم الاستلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها ... بل قدرنا ... يكون السعد ... كنطقت مثلا استعارة ... مرسلا ... ان العلاقة بين المعنيين ... والا ... بالاستعارة ... ما ذهب اليه ... التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي في تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه ... الى العقول بالاستعارة

السعية حيث لم ... له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا ... بل لزمه ان يقدر استعارة والا

في الفعل لا يكون الا تبعية وما ... ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه ... منوع ... ان ...

وذكر ... في غير هذا ... جوابا عن اعتراض ... لان ... لفظ نطقت اذا كانت حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال ... بان يجعل لها لسان ...

والبينة

معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصرح بالمشبه في نطقت الحال هذا كلامه ولا ... انه كلام السكاكي والعجب ... بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما صرح في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تيسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة

في معنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التخييلية
وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم جنس
كيد الشمال وفي الاظفار المنية فصل في شرايط حسن الاستعارة حسن
كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن
التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين وافيا بافادة ما علق به من
الغرض ونحو ذلك كما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه
فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في
الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض
من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في
التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كلما كان في تشبيه
غير غفل فقد عن التشبيه نقصانا ما لحكي ومن زعم ان من شرايط حسن كل
منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين
فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن
بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا تشم رائحة التشبيه
لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد فقال
الغز في كلامه اذا عمي مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب
يعني تصير الغازا اذا روعي شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع
كما لو شم رائحة التشبيه فلا تصير الغازا لكن تفوت الحسن كما لو قيل
في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد
فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
وفي الفايق تجدون الناس كابل مائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير

الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده
كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست
مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجود
فيها راحلة او في محل مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي كل ما يتاتى
فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه
الاستعارة يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه
الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين
ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة
ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور
والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا يقول كان في
قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في
ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها
بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف و
ليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما
صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب
حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة
لها وهذا اشبه بجر ما را الملام وللقايل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة كما
توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن
اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب وهذا الحاصل في الحذف كالنصب في القول والرفع

في زيد لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واحترازا بضيع السامع عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم نقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وتغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدا ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له

وان كان النقصان والزيادة

قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكره في تعريف المجاز هذا كلامه وقد تبع الشيخ في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لا تفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا تعرض للسكاكي ههنا الا بما ينفرد به.

الكناية

في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم

واراده الملزوم مع جواز اراده اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكنايه لفظ اريد به لازم معناه مع جواز اراده معناه اي اراده ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامه مع جواز ان يراد حقيقه طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهه اراده المعنى الحقيقي للفظ مع اراده لازمه كاراده طول النجاد مع اراده طول القامه بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينه مانعه عن اراده المعنى الحقيقي فلو انتفى بها انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينه معاينه لاراده الحقيقه وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكنايه هو لازم المعنى واراده المعنى جايز لا واجب وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكنايه لا تنافي اراده الحقيقه فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع اراده طول قامته وهذا هو الحق لان الكنايه كثيرا ما تخلو عن اراده المعنى الحقيقي وان كانت جايزه والكنايه حاصله بالقطع بصحه قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكنايه هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمه المستعمله اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقه والثاني المجاز والثالث الكنايه والحقيقه والكنايه يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهه اراده المعنى مع اراده لازمه وان كان مشيرا الى ان اراده اللازم اصل واراده المعنى تبع كما نفهم من قولنا جاء

ز[illegible] مع عمرو وهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهه اراده المعنى من جهه جواز اراده المعنى لتوفيقه ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي اراده المعنى مع جواز اراده لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى هو لازم المعنى الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكنايه والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكنايه من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامه اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلاله للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطه انضمام القرينه قلنا ح لا يبقى عموم كونه لازما وكون الانتقال من اللازم بل يلزم ان لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك ح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه فالمبنى الكنايه على الانتقال من اللازم ح عنده الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكنايه دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه كطول النجاد لطول القامه ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكنايه ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي بلا ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثاني باعتبار كونه عباره عن الكنايه تعني الاولى من الكنايه

المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق
في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل
بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الا
ضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن
القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر
ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان
حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط
هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص
وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع
معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في
القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بوا
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان بمعزل
عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار
الى حي ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو
سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما
وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة
وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من
الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الا
نتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل
النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية
تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى

مرفوع

مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا
انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون
طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الثانية
تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد
فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المبتدا مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه
لكونها جارية على المبتدا في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة
على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه متصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد اسمر اللحية اي
شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه
فانه يمتنع فيه الاضافة وكذا النعت بقائم الغلام فان قلت اذا اسند
الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كان
تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر ونحو ذلك لما اشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا
استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى المبتدا انما هو لحكم وامر لفظي وهو
امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة
وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية
عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به
على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه
الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل الى امر اخر
من ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا بد من
النظر وبهذا اعتبار عن البعيد وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوساد

كنايه قريبه خفيه عن هذه الكنايه اعني قولنا عريض القفا قال المصنف
وفيه نظر بل هو كنايه بعيده عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه
الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكنايه لانه ينتقل بعيد بالنسبه
الى المطلوب وقريبه بالنسبه الى الواسطه بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه
الى المطلوب بواسطه بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطه
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكنايه قد يكون هو الوصف المقصود
المصرح وقد يكون ما هو كنايه عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطه فان
كان الانتقال من الكنايه الى المطلوب بها بواسطه فبعيده كقولهم كثير الرماد كنايه
عن المضياف فانه ينتقل من كثره الرماد الى كثره احراق الحطب تحت القدر ومنها
اي من كثره الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائدا الى الكثره التي قبله الى كثره الطبائخ
ومنها الى كثره الاكله جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قله
الوسائط وكثرتها تختلف الدلاله على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع
الامثله فانها اكثر من ان تحصى الثالثه من اقسام الكنايه الكنايه المطلوب بها
نسبه اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان
المطلوب بها تخصيص الصفه بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه
له ههنا كقوله زياد الاعجم ان السماحه والمروه اي كمال الرجوليه والندى في قبه
ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر اولا فترك التصريح باختصاصه
بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او بمثل القول
او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الداله على هذا المعنى كالاضافه ومعناها والاسناد و
معناه مثل ان يقول سماحه ابن الحشرج او السماحه لابن الحشرج او سمح ابن
الحشرج او حصل السماحه له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفه له

للموصوف مصرح به في امثله القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف
او ضميره الاترى ان طول العامه المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير في
قولنا طويل نجاده ومسند الى ضمير في قولنا طويل النجاد ومسند الى ضمير
في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان
ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها
الى الكنايه بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبه تنبيها على ان محلها ذو
قبه وهي تكون فوق الخيمه يتخذها الرؤساء ضربت عليه اي على ابن الحشرج
وانما احتاج الى هذا الوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات
المذكوره له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي
نحو قول زياد في كون الكنايه لنسبه الصفه الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط
به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد و
الكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشاره الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني يعني نحو طويل نجاده
بناء على ان اضافه البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافه النجاد اليه وليس
كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطويل للنجاد وهو قائم مقام
طول القامه فاذا صرح باضافه النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامه
فاذا صرح باضافه النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامه له وان
كان ذكر طول القامه غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلاله على ثبوت
المجد للثوبين فضلا عن التصريح به لكن حتى يكون التصريح باضافه الثوبين الى
الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثله هذا القسم ايضا اكثر
من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفه و
نسبه معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحه عمرو في كنايه عن نسبه المضيافيه
اليه قلت ليس هذا بكنايه واحده بل كنايتان احدهما المطلوب بها نفس الصفه

وفي كثير الرماد والثالثة المطلوب بها نسبة الصفة الى الموصوف مثلها
في ساحته يتقروا نباهة والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث
قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة
الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال في عرض من يشرب
الخمر ويعتقد حلها وانت تريد بنفسي انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية
عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر نفيا باعتقاد حل الخمر
ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال والعرض الشيء بالضم ناحية من اي
وجه جئته تقول نظرت اليه عن عرض وعرض اي من جانب وناحية قال
السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر
في شرح المفتاح انه قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله
مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرض المعرض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا
اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء قال صاحب
الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر
شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه
ما تريد وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله
على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب

والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي
بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا
مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب
لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير
الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير
الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في
اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اوما رايت المجد القى رحله
في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون
مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي
لا تريد المخاطب فان اردته اي المخاطب وانسانا اخر جميعا كان كناية
لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى
الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما
جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون
على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارات التعريض قد تكون
مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال
تاء الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال
من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها
تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير

الموضوع له وليس بكناية اذ لا تصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما
الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل
لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح
به المصنف ومولاي فيصل السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف
كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد
الى كل من صدر منه الايذاء فان استعمل واريد تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان
كناية وان اريد به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب
في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي
وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال
في بيان اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من
وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من
انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه
بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا
على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في
مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا
كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها

التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا
رايت اسدا يفيد للمرء الشجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول
يفيده شجاعة الاسد والثاني نفس شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح
القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان
ذلك ليس سببا في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى
قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا
عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم
من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له
في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد
في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان
الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل
على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا
مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من اللفظ وفي الثاني
من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا
يتغير معنى كثير القرى بان يكنى عنه بكثير الرماد فكذلك لا يتغير معنى مساواته
للاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقاره الى تامل وافر والله اعلم
هذا اخر الكلام في علم البيان واللّه المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم
الثالث بالسوي واله

الفن الثالث

علم البديع وهو علم يعرف به
وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر
الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في

قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه
على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق
الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام والاظهر
ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال
والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون
داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل
فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا
مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الاصالة والافادة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظي
راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم
من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل
العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان
في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير

بالكسب

بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع و
القسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان
طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما
مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون
ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو لا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه
بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح
او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما
كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه
من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول
ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا
فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة
بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب خضرا من
ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل
ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد خلع من
الوضوح الجيد يستغني عن البيان ولا تنفيه الا من لا يعرف معنى الكناية
واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب
الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق
فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل

السببية واللزوم نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن
مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى أغرقوا فأدخلوا
نارا لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق والثاني الجمع بين معنيين
غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله أي قول دعبل
لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه أي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك
الرجل فإنه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي
يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني إيهام التضاد لأن المعنيين
وإن لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد
نظرا إلى الظاهر وقد أجمل على الحقيقة ودخل فيه أي في الطباق بالتفسير الذي
ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية
وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر أي بمعان متوافقة ثم بما يقابلهما ذكرا أي ثم
يؤتى بما يقابل المعنيين متوافقين أو أكثر أي بمعان متوافقة ثم بما يقابلها ذكرا أي
ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في
الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا أن يكونا متناسبين ومتماثلين فإن ذلك غير مشروط كما في
من الأمثلة ثم خص اسم المقابلة بالإضافة إلى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والأربعة بالأربعة إلى غير ذلك كمقابلة الاثنين
بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله أي قول أبي دلامة ما أحسن الدين
والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح
والكفر والإفلاس على الترتيب ومقابلة الأربعة بالأربعة نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى

فسنيسره لليسرى

لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان
التقابل في الجميع ظاهرا إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء نبه بقوله والمراد
باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه أي عما عند الله تعالى
فلم يتق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على أن المقابلة
قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لأن من مقابلة
الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة
وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن تجمع بين شيئين
متوافقين أو أكثر وضديهما وإذا شرط ههنا أي فيما بين المتوافقين أو
المتوافقات أمر شرط ثمه أي فيما بين الضدين أو الأضداد ضده أي ضد ذلك
الأمر كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء و
التصديق جعل ضده أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين أضدادها أي أضداد تلك المذكورات وهي البخل
والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله أبي دلامة من المقابلة لأنه اشترط
في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده ومنه
أي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد
أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون
بالجمع بين الأمرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور
نحو قوله أي قول البحتري في صفة الإبل كالقسي المعطفات أي المحنيات من
عطف العود وعطفه حناه بل الأسهم مبرية أي منحوتة من بريت بل الأوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين أربعة كقول بعضهم للمهلبي
الوزير أنت أيها الوزير إسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي

الخلق وقد يكون بين الكل لقول ابن رشيق أصح وأقوى ما سمعناه في الندى من
الخبر المأثور منذ قديم أحاديث يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف
الأمير تميم فإنه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والأحاديث
والرواية وكذا ناسب أيضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت
الثاني من صحة الترتيب في العنعنة إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع
في سند الأحاديث فإن السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر على ما يقال
والبحر أصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها أي ومن مراعاة النظير
ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى
والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف
الخبير فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك للأبصار والخبير يناسب كونه مدركا
للأشياء لأن المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى إن تعذبهم
فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فإن قوله إن تغفر لهم يوهم
أن الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل أن الواجب هو العزيز
الحكيم لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه
وهو العزيز أي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب أن يوصف بالحكيم على
سبيل الاحتراس لئلا يتوهم أنه خارج عن الحكمة إذ الحكيم من يضع الشيء في محله
أي إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد في ذلك والحكمة
فيما فعلته ويلحق بها أي بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين
بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين هاهنا نحو
الشمس والقمر بحسبان والنجم أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لا ساق له
كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان أي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم
بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر قد يكون بمعنى الكوكب وهو
مناسب لهما وهذا يسمى إيهام التناسب كما مر في إيهام التضاد ومن الإيهام

التناسب

التناسب بين النقط وحروف كفوق تحت راء وإن يكن شدال يوم الوصيف عين النقط
الحروف الباقي المهزولة وهي مجرور معطوف على النقط في البيت السابق تجل
عن الرهط الإماء والنون نحو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة
والانحناء وليس المراد بها الحوت عاما وهو واو اسم فاعل من رأبته إذا أصبت
رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركائب إذا رفق بسوقها وأراد بالنقط
ما يقاطر على الرسوم من المطر وقوله نوم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه
منوق الحبيبة عن أن يوكس من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون ويركبها
الأعرابي لزيارة الأطلال فيصيب رئتيها أو لا جراك بهما من شدة الهزال ويريد
أن مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات أسنمة حتى ذكر الحروف والنون والواو
والواو والنقط إيهام أن المراد بها معانيها المتناسبة وأما ما يسميه بعضهم
بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول
وهو أن يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير أو متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها
طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
أي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت أي اتخذت
المطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له أعلام والطرز جمع طراز وهو علم
الثوب وكقول ... احلوا وأمر وهو وأنفع ولين وأخشن وأشجع
وانسب للمعالي أي من حلوا للأولياء مر على الأعداء ضار للعدا نفاع للأولياء
لينا لمن يلاينه خشنا لمن خاشن وأشرف أي أصلح حال من يحتاج حاله وأبو من يرى
الظلم لحتا أي أفسد حال المفسدين واستوب أي أجب للمعالي وأجمعها للقائل
لأمر فاستوب أي دعاه فأجاب فالأول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا
بين الأمور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الأمور المتقابلة
ومنه أي من المعنوي الإرصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته

والوصيد

الشيء الذي يرصد لينيب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع
والمؤنث ويسمى بعضهم التسهيم ويرد مشتبهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل
قبل العجز من الفقرة ويحي النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي
يصاغ على شكل قضيب الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة
من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يدل على
العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر
الابيات او الفقرة ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم
يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او
اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء
كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن
معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنها اي من
المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك
الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح
الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر
من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا
ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في

بني

نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون
وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى
قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله
صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع
عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس
فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير
الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا الصبغ
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء
اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا
فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون
بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان
يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر
عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغ النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار
اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن
الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن هو ذكر للغرس
ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهو ان يزاوج اي يوقع المزاوجة بين معنيين في الشرط
مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم اقيل بين القيام والقعود من معنيين في الشرط

والجوار اي يحصل معنيان واقعان في الشرط والجزاء تردد وجبن في ان يترتب على
كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن
حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه
ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها
الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله
ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب
فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا
لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها
الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يقول احد بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني
زيد فسلم علي اجلسته وانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل
وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الآخر
والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم
تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق
على مثل قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى
ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس
على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات
السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد
طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات فمعنى وقوعه
بينهما انه قدم العادات اولا على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات
ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر

الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع
بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس
بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان
في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون
ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين
لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام
السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار
التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان
تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الارواح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى
كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض
كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف
لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهو
ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية
وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن
به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار والثاني مرشحة عطف على مجردة
وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد
اما بلفظ قبل نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايد معناها البعيد اعني
القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله
بنيناها او بلفظ بعد كقول القاضي ابي الفضل عياض
او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس
من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان

الجلول بجوح الجمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخزافة وكذا ذكر الجدال
والجمل وقد يكون كل من التوريتين مرشحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد
افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة
الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك
مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا
كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو
جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من
ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها
بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى
جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير
ان تتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد
بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلائل انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على
الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال
واهل التشبيه ولا افكار ذلك من طريق التمثيل قلت فقد جرى المصنف في جعل
الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي
من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد
ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم بالاخر اي بالضمير الاخر
معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله

الاستخدام

قول

اللف والنشر

قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد
باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى
التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد
على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة
بان السامع يرده اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول
وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب
اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب
نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على
الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت
حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن
والردف للحقف وهو النقا من الرمل المستطيل في العظم والاستدارة او
لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء
وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد
المذكور اجمالا هو الفريقان ولم يجعل قول الفريقين فانه حذف بين القولين
في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به
صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا

على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة
الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين
الفريقين والقولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق
او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو
لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف
المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعد بذكر ذلك
المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيتجه النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر
مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت
من بلدكم للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق
تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك
يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك
لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه
اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل
شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو
مما لم يذكر في تفاصيل المعللات كما ذكر في بيان تطبيق العلل على مواقع لما ذكره
من تقريره الكلام ويمكن التفصي عنه بان يراد ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في

في تفصيل المعللات تعظيم للشهر لا انه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو
توطئة وتمهيد لتفريع الرخص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد
بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص والحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر بعد ترخيص في
امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة
على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر
المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص
وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد
من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل
لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام
الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا
عن الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك
المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون
اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة
اي الاستغناء بالمال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء
اي مفسدة اي مائل داعية صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو
ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما
نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة آلاف
درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عن اللف والنشر وقد اهمله
السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر

جمع مع تفريق

جمع مع التقسيم

لا اضافة فيه من هذا القبيل وليس في اللف والنشر اضافة فالكل الى ما لم يذكر فيه
فالكل حتى يضيف السامع اليه ويرده عليه لعلمنا بان ما فيه كقوله اي قول المتلمس
ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم
احد على ظلم يراد وذلك الظلم به لا احد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند
الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير
الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي
على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق
ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان
في الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا تعيين
وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في
حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يحتاج الى تنبيه ما فيكون اشارة الى
عير الحي ولو سلم فسواء جعل هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس
يحصل التعيين وغاية ما في الباب ان التعيين يحتمل وجهين ومثل هذا ليس في اللف والنشر
فليتأمل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى
ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي
كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة
ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه
اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس
اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي
الطيب حتى اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداها
بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي من بلاد الروم
تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء

٢٢٥

وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت وقد شقيت به الروم
وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل
القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا للتوافق قوله والنهب ما جمعوا
والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا
البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا
البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشراح موافق
لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة
والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا
سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة
والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال
والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول
صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية
فقال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض
لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله يوم يأتي
يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر
او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله
تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون في موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو
العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد
وجبت له الجنة

يعني الوعيد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة
وارضها او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب
ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء
غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في
قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود
في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير
ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر
منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله
كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين
لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما
يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من
مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء والملائكة
السعداء علمهم باعتبار ... فهم سعداء بسبب الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي
فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم
ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم
شقي وسعيد ثم قسم ... واهل الموقف ... ثم قسم واضاف الى السعداء
ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا
الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا
الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ
كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشل ولمانهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء

اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة
قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر
والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن
يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان
اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا
وانثى وقد استوفى في جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق
الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة
ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تاخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف
تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى
كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على
ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي
الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة
في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح
ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان
يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم اي قريب
الذي يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان
يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون
بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن
به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا
من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا اي بلقائه

اسدا فلا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات
المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول
باء المعية والمصاحبة في المنتزع منه نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت
وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح
الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو وتسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث
في الوغى وشوق في الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن
مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع بكمال استعدادي للحرب
بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع
ومنها ما يكون بدخوله في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي
في جهنم وهو دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل
الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط
حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي تحوي الغناء فالظرف منصوب بارحلن
او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه وكانه
انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف
قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره
او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر
اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط
ما قيل انه الاولى في البيت نظرا الا انه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان
يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد
والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها

ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا
بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا
يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل
فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي
هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس
من التجريد في شيء انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه
كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون
داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها
من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي
قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال
اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال
والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا
ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من
المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام
ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر
لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله
بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل
مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وبهذا استدرك
النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن
من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت
الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن او ينصبن
او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف
اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتتعين المقبولة من المردودة

والاّ لم تقل وهي اي المبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف
حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعي ذلك لئلا يظن ان اي
ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف
فرسه بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء
بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين
ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا
متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم
يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل
عنه الى جانب الا وهو يتبعه الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع
عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا
عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه
يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول
منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه عقلا وعادة الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها اي الضمير للجياد
اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد
عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان

الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث
صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن
من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر
الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب
محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى
الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل ما يقربه الى الصحة ومنها
ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة
للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات
والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب
الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف
من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة
ليس قطعيا لاستلزامه الفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله
اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح
آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهي ما يريب
النفس ويقلقها واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب
فالحلف به اعلى لا حلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش
من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب
القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب ولرائد الثام

مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من بلاد الكلأ وارباب
ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب
كفعلك اي يجعلونني حكما في اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل
انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا
يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما
مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن
احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده
الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح
ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة
القياس الاستثنائي قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون
عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل
في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب
الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي
حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس
الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا
لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه
لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد
لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب
المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم
لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة
اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها
او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت

لها في الواقع علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك
اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها
فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر
من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة
اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من
حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف
ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة
لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ادعاه من ان
طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على
قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة
في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك في
الحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان
ينالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في
القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متجاوزة عن حد
الاعتدال ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وان الحامل
الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها
اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته
نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه اذ لا يستحسن
الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان
اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه

اى الحاق عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث يوكل البكا خوفا منها وهو
ممكن عطف على اما ممكنه لقوله هذا البيت للمصنف وقد وجدتنا فارسيا
في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية
الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنه قصد اثباتها كذا ذكر المصنف وفيه نظر
لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط
ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لدوام عقد النطاق عليها ورؤية عقد
النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها
بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب
البيت ثم نزع انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد
اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطاء مرتين لان ثبوت نطاق الجوزاء
اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلافه وذلك انه قال قد تستعمل لو
تكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني
للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من
هيئة الانتطاق حجة لكون نية خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء
الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد
يقصد كونها علة لثبوت الوصف وجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته
معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض
اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا
جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح المثال
ولست لا تخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها
علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك وكونه

مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك
ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر جمع لا اغر والمراد السحاب الماطرة
الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اى لا تسكن ترقا بالهمز مخففها اى ما تسكن
لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح
الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو مع [illegible] الريح المزن الذيل
وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السايل فقد علل على سبيل
الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها
وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد دثرا
فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وفي بعض
التفاسير وهذا البيت قوم فقالوا اراد الحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير انه قصد به المبالغة لمطلع القصيدة وهو قوله الان
جمهوري من عزاي بلاقع غشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ
من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها
للديار البلاقع وكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك
الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد
اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا
عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اى قول الكميت في مديح
يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه الجنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يكلب
باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض احدا الا كلب ولا دواء له
انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي
طرفة قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء ففرع
على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب

ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذا التسمية على
لاعم لا غلب والاغفر يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم
ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في
تحريمه ويسمى تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول
صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة
الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم
ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب
على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
وتصريح به والا فهو مفهوم من بيانه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير
فهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء
من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح بما يشبه الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى
الشيء ببينة لانه قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق
بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء
المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى
مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني توقع في وهم السامع وظنه
ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل

الكتائب جمع كتيبة وهي الجيش

فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها
اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد
لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها
فاضطر الى استثناء صفة مدح عما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح وتعقب
باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها
صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى
غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى
منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال … لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول اذ لا يبقى
على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير
دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل
في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما
قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد
ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على
التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا اي لكون التاكيد في
هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من
الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب
الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من
الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها
اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه

ما فيه من مقابل الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو
وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من
ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء
المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل
التأثيم وهو النسبة الى الاثم ويشبه لكون الكلام ان يذكر متعدد ثم يأتي بالاستثناء
المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصد ذكر
كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب
آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى
مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل
المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى نقم منه وانتقم اذا عابه
وكرهه ومنه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله
وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول
في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب
اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول
ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا
انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل حالا وان استثناء ان مثل قوله
بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا
الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي
تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية
عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة
المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان
يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد

وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ
نحو لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل
لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه
يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته
اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا
لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة
احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان
آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ
عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد
بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها
فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من
المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام
سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند
الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في
نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم
المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح
بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل التهنئة مدمجا لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع
لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب
اقلب فيه اي في ذكر الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف
الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني
اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس ليعم ما ان يكون واحدا

كما في البيت الى الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن
لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك
بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان
لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار ونبها على انه لم يبق في الاخوان
من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن
لما كان مريدا الوصل بهذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان
وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد في اخر الامر
ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتملا الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه
يحتمل ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني خير وبالعكس فيكون
ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها
للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء
الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي
واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل
الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق
غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في
قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها
تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح
اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي
اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح
او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم

ال حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتوله اي و
كالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات
القاع ومو المستوى من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل
خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام
عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء
ثلث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق يعنون رجلا ما وهو عندهم اظهر من الشمس و
كالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان
تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها الغير اي تثبت انت
في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه
اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير
نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد اثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فاثبت الله
تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين
ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله
ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على
خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها
ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي بحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق
ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلته بالاتيان مرة بعد اخرى

وقد حمله على تقبيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعد قلت طولت فقال لا بل
تطولت وأبرمت فالحبل واه اي طولت في الاقامة والاتيان وابرمت اي
امللت وأبرم ايضا احكم والتطول الانعام فقول ابرمت ايضا من هذا القبيل
واما قول الشاعر واخوانا حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان
الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع
في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان
ياتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده و
سهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن
شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع
حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في
عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه
السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا
تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فا
منه في الكتاب سبعة منها الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي
التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ووجه التشابه في كسر يجيء
تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف وكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف
وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي
وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة

الضرب اللفظي

يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على بنية واحدة
بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف
على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ومن الحسن في هذا القسم
اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة التكرار فان كانا اي اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق
الاجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع إجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش
والثاني جمع أجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري و داوم
وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول العهد والثاني
جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من
نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول
ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم
ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في
الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبه اي صاحب هبة
فدعه فدولته ذاهبه غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدكن منازل
منازل عنها ليس عني بمقلع مطايا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان
لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من
جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم

كلم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان
يدخل في قوله والاخر باسم المرفو وما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك
الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم و
الصاب عصارة شجر مر المصاب الاول بالضم مصدر من صاب المطر اذا انصب ومما
غير متفقين في الخط فهل يسمى مرفوا قلت في المفروق ان لا يكون المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي التجنيس مرفوا
والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا
كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا
متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في
انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين
من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم
يعد ذلك من باب التجنيس لبعد المشابهة بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة
فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على
مقدر اي هذا ان اتفقا فهذا كذا وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف
فقط اي واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد
اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد
والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من المفرط وان كان مشددا
والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا
واحدا كانه في الصورة حرف واحد ومن ثم قد يكتفى والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد

في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط
والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء في الاول ساكن وفي الثاني متحرك وهذا
نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن
الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من
الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا
لنقصان احد اللفظين من الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر
وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص
عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد صفة محذوف اي يمدون
سواعد من ايد او زائد على مذهب الاخفش والتشبيه مثلها في قولهم يهز من عطفيه
والجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون من ايد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه
بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه
قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء قاضيات
على الاقران بسيوف حاكمة بالسل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف
في الاخر مطرفا ووجه حسنه انك توهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم
انها هي الكلمة التي مضت اتي بها للتاكيد الاولى حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه
سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها
اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي
هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا

المحاشي في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي
ظهر وسكت ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس
مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل
دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر
نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة
وكذا اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي
لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع
استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير
الحق وبما كنتم تمرحون او في الآخر نحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او في الآخر نحو واذا
جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في ترتيب الحروف بان يتحدا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين
من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب نحو حسامه
لانه اتفق في الحروف الآخر من الكلمة الاولى والآخر الثانية والذي قبله ثانيا و
هكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه
فتح لاوليائه حتف لاعدائه هذا لا حتف حسامه اكثر منه للاحباب فتح ورجل منه
للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى
قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجانس القلب في اول البيت
والمجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما
جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس

الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير
الدسم سم وقولهم عواجم قواصم وقواضب قواضب وقولهم لكم حسام للاولياء وللا
عداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولك غرك
عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدأ بهذا وقد يقع
في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف والنقط بل الى الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود بن نعوم
وفي المستنصرية جنة المستنصرية خبيئة وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش قصصهم
فقال اثبت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو
فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي
اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان
يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان
الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا
وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك
لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب
مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ
بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من
اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين
المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى

او الملحقين اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما او شبهه
الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناهما واللفظ الاخر في اخرها اي
اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو و
تخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكون متجانسين نحو سائل اللئيم
يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع
اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه
الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وسوء النظم ان يكون احدهما في اخر
البيت والاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو
المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف
تركه اولى لانه ليس فيه رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع
الثاني اصلا لا له ولا المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وسواء يقع اللفظ
الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى
كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثني عشر
حاصلا من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما
الاشتقاق او شبهه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلا من ضرب
اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد في شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا
اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما للاكتفاء بمثال الاشتقاق فلهذا
اورد ثلثة عشر مثلا اما ما يكون اللفظان مكررين مما يكون احد اللفظين في
اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم
وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة ونوضح من عرار

رفع على انه اسم ما ومن زائدة وفتح مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس
تهوي بنا بين المنيفة فالضمار [illegible] رصيفي وابائي قصبتنا والرواحل
تسوع بين هدين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع لشم عرار نجد
فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب
جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض
يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر
المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي
قليلها وقبله المّا على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها
الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج
على انه خبر يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان التقليل يفهم
من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون
الصفة مفيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير
في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة ينفع قفا على الدار التي لو وجدتها
ماهولة ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النفع فيها وان
لم يكن لنا بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي
واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في
صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني
من ملامكما سفاها اي خفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من
الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل
جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيها الخمر و
الاحتساء الشرب والمقصود بالفصل هو البلابل الثالث بالضم اي الاول واما

التسبه الى الثاني وهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف و
ما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف
بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين و
تسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران
آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي
ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني وما يكون المتجانس الآخر في
صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تأملتهم فلاح
اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح او فوز ونجا. واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجا
نسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله
اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب
جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب
المثل واصل المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن
المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ
مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر
اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد
الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني
من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر
المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين اجنحة الذباب
يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر
المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد

ثوى

ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت
البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن
استعماله اياها وهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها
استعماله فبتر وبواتر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة
الثلاثة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يشبههما الاشتقاق
في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى الى
جري العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض يلوح والآخر اسم
فاعل من لحا. ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع
بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من ضلع يضلع والثاني من طلع
يطلع ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر تعري لعذل
القمرا مكانه نواز ناضح الان مثواه في الثرى فالقوا وذوي الثوق والثرى
يأتي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة
باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد يطلق
على توافقهما وهو الى هذا اشار بقوله فسلك وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر
على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية
في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها او الحرف
الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ
الكلمتين في اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث
قال اعني في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقرة
وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع
معنى المصدر كما اراد المصنف بقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مفهوم
كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات
كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر لكن التقفية هو توافقها

ولكن السجع على المصور بعينها توافقها وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان
اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن
فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن
والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله
من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية
ولو قيل بدل الاسماع الاذان كان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا
فهو المتوازي اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى
فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية
فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون
لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد
من الفقرتين دالا على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي لا تدركه الاعين
بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه
الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما
الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين نحو
وعفا الرسم ومحاه واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود و
طلح منضود وظل ممدود اي ثم ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته

الثانيه نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان تولي قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من
الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ
الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القران نظير
ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاول والثاني يحسبان في عدد واحد ثم تاتي الثالثة
بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجي متساوية وهما كقوله تعالى واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل
منها في لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا
والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع
قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما
طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع و
ايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عز مواتاة السجع
فيه واحسن القصير ما كان عن لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما
زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احد
عشر الى اثني عشر واكثره خمس عشرة لفظة كقوله واذا اذقنا الانسان منا رحمة
الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز
اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم
ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب
ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور

منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا
رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا
اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث بالضم
فيجب ان فيه اركابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران
اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر
بان السجع هو الكلام الخاص من النثر اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي و
اثرت به يدي وفاض به ثمدي من المال القليل واصله في الماء واورى به زندي اي
صار واريا وهذا كناية عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر
الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف
والضمائر في به تعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله ساجد نصرا
حتى ستعلم انني لا علي ان قد عجلت نفراتهن المجد ومن السجع على هذا القول يعني القول
بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة
مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينصب على
المصدر اي جعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في البيت
الاخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس سجعة نحو ان يسمى كل فقرتين
في سجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقصد عارب الاعراب
وانا تين المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت في طوائح الزمن الى صنعاء اليمن
سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه
او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا
وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية

الفرد

الوزن والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني
منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم
مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء الثاني جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل
منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة
الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص
كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظ واحد في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان
لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة
يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفه المعنى لكونه مجازا
كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق
كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا
لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار
عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارج مما
نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهو تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين
من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول
على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثاله
هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون

النقفية اذ لا يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون
بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل مالكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكر ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي
فواصل النثر وصدور البيت وعجزه في الوزن لا في الحروف الغايات كما في السجع فكل سجع
موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحروف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك
فان كان ايضا ما في احدى القرينتين اي اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى
القرينتين او اكثر مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء
كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من
الموازنة عنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المخصصة
بما فيه المماثلة مما يختص بالشعر اورد ها مثالا من النثر ومثالا من النظم تنبيها
على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض فقال
منه اي المماثلة لا يختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين
فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي نحو
قول ابي تمام مها الوحش اي هن مها الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء
بكر وفحدت نكر ومها الوحش فيه الا ان تلك الغنا د وابل والنساء قواض
لا ذبول فيها الغاط الا انه والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله
في الاخرى لا جميعه اذ لا يخص غايته الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا و
تلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا
ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى

الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد
يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر
كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا
لمجموعه كقوله القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
تدوم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر و
الحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف هو الحروف الملفوظة ومنه اي من
اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على
قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه
ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يحسن في التشريع
ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني
الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد
فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما كقوله اي قول الحريري يا خاطب
الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك
وقرار الاكدار اي مقرا للكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا
لها من دار وغار انها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر
الابيات فهي كلها في الطويل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني
وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت
الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك
الذي قبل ذلك الساكن هو القافية والقافية الاولى في قوله يا خاطب الدنيا
هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله كالردى والقافية
الثانية من فتحة الدال في الاكدار الى الاخر ولفظ دار منه وههنا اقوال اخر
مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن
ليشمل ما في قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي الشيء عن حال لا تظلمي فان قيل اذا وجد البناء على
الكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين فلنا الظاهر في قوله فهو بناء البيت
على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم و
يقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف
الروي وهو الحرف الذي بني عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة
لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل
اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا
شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او الذي لان البيت يرتوي
عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف
الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل
الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام
حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة بيان لما في معناه
وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين
او اكثر والاوضح ان يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما تحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت
الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من
قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقر بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب
السجع يعني لو جعلنا القافيتين او الفاصلتين مسجعتين لم يحتج الى الاتيان
بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا فسد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس
بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه نحو
ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين

لزوم ما لا يلزم وهو ليس بلازم لتحقق السجع بدونه مثل فلا تقهر ولا تسخر ونظيره
ونحو ذلك وكذا مجيء الهاء لتحقق السجع في نحو لا تقهر ولا تبصر ولا تصغر مثلا ولو
في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا
سحر مستمر ومجيء الميم قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس
شكرت لله نعمته واشكر والي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكان اراد
سأشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادي بدل اشتمال من عمرو واقع اي هو فتى
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن
نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا
نزل به البلايا وابتلي بالشر بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقه
قول الاخر اذا افتقر المرء لم يفتقر وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى
خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه
حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها بأياديه يعني من حسن اهتمامه جعله
كالامر الملازم لعينيه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات
بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت
وانشقت ونحو ذلك فيقع كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما
التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني
كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون
بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد
التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير
الفاصلتين ايضا كقول الجوهري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم
الراء في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي تحصل السجع بدونها كذلك قد
التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل هذا في التفسير

المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون
ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرهما لان جميع ما في البيت الى حرف الروي
يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه اعم من ان يكون من الفاصلة
فيصدق على التاء في استأثر واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن
هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم
من مجيء حرف مخصوص او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في
معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت
او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه
ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات
غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الفن اللفظي المحسنات
ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ
وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن
اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة
لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح فيجب على
ذلك فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد
شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون
الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني
قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها
في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله وتجنب ذكر الوجه
له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ
وذلك ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من
التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل

وهو

وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصل الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن
يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقوله الوكواط وداد داران بدار
ودود دار وود دارا وودود او مثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون
حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها
كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء
وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو
ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض
حروف المعجم والثاني ما لا بأس به في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان يعلق الكلمة
في المصراع او الفقرة بمعنى ثم يعلق بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى مثل ما اوتي رسل
الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا و
قول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل
التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم القائل
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الانفتاح وهو ان يكون
في كلام خفاء دلالة فيأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل
التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد
يجيء مع الاختصار وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة وايضا القسم الثاني ما لا بأس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا على ما ذكر اي الخاتمة انما هي خاتمة الفن
الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما تقدم على ما توهمه بعضهم
خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين

والحلم والتلبح وغير ذلك مثل الفوز في الاستواء والجلوس ولانها اتفاق القائلين
ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو
ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره
اي تقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم
والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو اي
ذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه و
المجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص
تلك الهيئات بمن ثبتت له تلك الصفة كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة
اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس
في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقرارها فيهما اي في العقول و
العادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق
في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء قوله فان اشترك الناس وهو الجملة
الشرطية جزاء قوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس
في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في
هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل
وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي
ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه
غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال
الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل
العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة
كما في الاستعارة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين
نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه

او وصف

او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ شيء من اللفظ كله ولا بعضه
فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه
اما مع تغيير لنظمه او بدونه فهذه اربعة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله
من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول
معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم
توفه حقوقه منوخيا المعدلة ولم يوجب له عليك مثل ما يوجبه لنفسك عليه
وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مستبدلا بك وبمواخاتك
ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف
تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب
حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار وانهضام حيث لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا
فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني
فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول
حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم
تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق وفي
معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها
يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك
انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك

اسى وتجمل

اورده طرفه في داليته الا انه اقام تجلد مقام تحمل وقال عباس بن عبد المطلب وما
الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم وورد الفرزدق في
شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في
المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما قال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم
شم الانوف من الطراز الاول وقال سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز
الاخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ
لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ
من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا
توجد في الاول كحسن السبك والاختصار والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي
فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاشياء فيه
وراقبها حاذره لان الخائف يوقف العناب ويتوقع الظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر اي المعرف
سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاشياء سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه
واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على المفعول
له او تمييز وفاز باللذة اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا لحسنه واختصار
لفظه وروي عن ابي معاذ راويه بشار انه قال انشد بشار قول سلم فقال ذهب والله
بيتي فهو احسن منه واخف والله لا اكل اليوم ولا اشرب وكقول ابي تمام خلقنا لهم
في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة خلقنا
باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ
لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حتى وقع الطعن والضرب على
ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد
في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قبله استشهد
استشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

الثاني

اي الزمان يبخل بمثله بان لا يعدمه او بعد نسيانه بدلالة ما قبله وهو قوله اي الشاعر
نشيت ادري من حسب ينتفع الغني و بنيل ماله النهي عنبر العامرة المسايل المشكله
قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال الدهر
وانه لا يكون اذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض ويجوز
وجود المثل ولم يمتنع في حيث صور من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي
الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني
ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب
ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصح لحق اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان قلت
هيهنا معان نحو والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي
لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخي بالشي
من بذله للغير قال فان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه ويبخل
كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان الحال لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا
للحاصل واما اعدامه واهلاكه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل
فمعنى البيت ذلك والحاصل ان البخل واعدامه كان بيد الزمان فسخا بالبخل لكنه
لا يسمح باعدامه حفظا لكونه سببا لصلاح العالم وعلى تقرير هذا المعنى يكون
مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه من تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل
عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان
من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاد منه لبخل به
على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان
سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به على اعدائه
سخاء اسعدني بممدوحه وهذا بين وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع الثاني ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بالحياة او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى
مصراع ابي تمام بخله بمثل المولى ولو اشترط في الاخذ الاتحاد فيما في المعنى لم يكون

منهما تفاوت ها كما سبق اى بعض الاوهام لما كان ما خوذا منه على نوع اخر من
انصف انسر لان ابا تمام قد علق المحل بنيله جري او بهذا قال الامام المرزوقي
نعم ما ذكر فيه ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني حول ابى تمام فيهما
المعنى وان كان البيت الثاني مثله اى مثل الاول ها بل هو اعلى اى جعل الاول
من النوم والعسل للاول نعم اى تمام لو كان سوى ان لحمه لم يحلو المراح
على النفوس دليلا سار ساطعه الحلل واصاب المرتا وان المد لمسان اى الخبر
الطالقه للنفوس لو خرج في الطريق اى اهلاكها ثم لكنها الموصل اليها انه
لم يكن ها دليل عليها الا الدار وفي قول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقبلا
جمع ذها وهو فاعل وجدت اصبعت اى المنايا لها وروى به المنايا فقد اخذ
المعنى كله مع نقص بعض الالفاظ كالمسه والعراق والوجدان وسوك النفوس
الارواح وكذا قول الفاضي الارجاني لم يبكي الاحوت خوا على لما اسرت اى عود على
عود نكر الورد الذي اود عنج في مشيعه الفعنه من ملاحي وقول جاد ابد في مرثيه
استاذه وما له ما هي الدرر التي ساقطها عماك نعمطي تنظر فعلت هي الدر
اللاتي جشاتها ابو معرا ها في ساقط من جمع وقول ابى العدمي اندم انا مو على
يقولوا ان لا يكون في الثاني دلاله على السرقه باتفاق الوزن والقافيه والا فهو
جد مو حوا كقوله اى بيام معم الطي عسل والا فاني وان علقت لكاني في العلاد
والا ناعور في الافاق الاوس جد واكرا حلي مرادي وقول ابى الطيب وانى عنكر
بعد عولغاد وقلبي عن فنا نكر عبر عاد وكنكر صب ما الجهة لكاني وصفي حيث كنت في البلاد
ولما فرغ من القرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقه شرع في القرب الثاني منه
وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان
اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل
به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فاللفظ للمعنى عند الجلد فكانه كشط عن

المعنى جلدا والبسه جلدا اخر وهو ثلثه اقسام كذلك اى مثل ما مر من اقسام وجبين
يعنى ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان
يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابى تمام هو الصنع ان يعجل فخير وان يرث اى يبطو فللريث
في بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطو سيبك اى عطائك عني
اسرع السحب في المسير الجهام اى السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل ابطاء عطائك
يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه واما فيما يكون
مثل المثنى ابلغ اى البيت الثاني لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حسن ضرب المثل
بالسحاب وثانيها اى ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري
واذا تالق اى لمع في الندى اى في المجلس العام باشراف الناس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع حسبته سيفه وقول
ابى الطيب ان الشهير في السطور فقد حملت على رماحهم في الطعن حرصا ما جرها
السحر فقصفتها وحرصا ان الرماح اسمها وحدها حرص بالضم والكسر يعني
لفرط معانا سنن رماحهم وتعادها كان السهم عند النطق جعلت اسنه على رماحهم
عن الطعن وصارت الاسنه في النفار كالسهم فبيت ابى الطيب دون البيت البحتري
لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعاره التخييليه
حيث اثبت التالق والصقاله للكلام كاثبات الاظفار للمنيه ويلزم من ذلك تشبيه
كلامه بالسيف وهو استعاره بالكنايه وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون
الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابى زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن كان
ارحبهم ذراعا وقول اشجع ليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه اوسع
في الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحبهما اى سخي وقول اشجع عمدح
جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت
قبله وهو الملوك الذي طعنوا ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه

مسخ وكقول الآخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك
مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما
حين يجزع فهذا من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه
المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير و[illegible] من ارب
لحاهم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا ينعكس [illegible] حاجة نريد سواء هم
الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة
يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فعبر
جرير عن الرجل بذي العمامة كما عبر ابو الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا المعبر عن
المراة بذات الخمار ومن في كفه خضاب ومنه في بيان المعنيين ان يكون احد البيتين
نسيبا والآخر مدحا او هجا او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد
الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب
او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر النقل
المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة
فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس
النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس
صار بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر
ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي نواس وليس من الله
بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم
وغيرهم ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول
كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب
احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه
ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تعدد
المضارع

المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب ولو
جعلنا للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته والملامة فيه لانكون
الا واحد ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا للمحبوب
هواه هذا معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في
هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف يرجوه احلى على
اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه
بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم
ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغم من سائل عطاء الممدوح
مع ذكره فيبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بعد سؤال ومنه
اي من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه
وترى الطير على آثارنا رأي عين اي عيانا لانه حال اي واثقة على ان المصدر يقع
مقام الصفة ان ستمار من الفعل الذي بصيغة هو على بنا را اي كاينة على انا رنا
لو يخفونها واعما دها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول
ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في
الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات
اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم القتلى حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان رايات الممدوح التي هي كالمظلة لعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من
الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو رأى العقبان فوق راياته لاكل
لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فابو تمام لم يلم بشي من معنى قول الافوه راي عين
ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لاكل
لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية
راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يوكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة
وافاد على جعل الاعادي ثم قال بعد ان ستمار يجعل الظفر واصله بالمبر لا يعتادها بذلك
وهذا ايضا يوكد المقصود واما

واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما اتى به الاول اي علي وقوله ثقة اذ ليس لا يقال ان
ابي تمام ظللت الخ بمعنى قول ابن علي لان وقوع الظل على الرايات يستلزم انها من
الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث
لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الاول زيادات يحسن بها بعض الزيادات
افضل من الاول وهو قوله الطير على ايام قوله الا انها لم تقاتل وقوله في الدماء
نوا نعل وبا قامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذكر الجيش
لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن
الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على
الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول اي بهذه الزيادات يتم حسن
معنى البيت الاول اعني بيت الافوه فقد تعلقه بما زيد وما ذكرنا ولا صواب [illegible]
الانتصاف وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة
ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع
وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ
من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ
والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء
سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة
وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما
واتباع الاخر فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين
في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من
غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل

واصر

واصر اصرار المهند فقيل له اين تذهب هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته
على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان ابن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان
الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى مما اعفى وقد اشير الى سيف
غيره لا للمستعمل فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني
نفسه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف لا ثمام او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي و
اتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق اتعجب الناس ان اضحك
سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير
ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم
اغمد سيفه وهو يقول كان يعاب سيدا او صبيا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا
كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف
مجاشع [illegible] ولم يضرب بسيف ابن ظالم وقام والفرزدق وحضر جرير فجمع وهو يقول
[illegible] بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
ما عجب سليمان ما سمع ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق
قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر
الفرزدق بالبيت دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع
احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او ابا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ
من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول
في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام
على الميم من لمح اوالتصحيف ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها
اخذ شيء من الاخر واما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران
او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القران او الحديث يعني على وجه

لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال
الله تعالى او قال النبي عليه السلام كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثله في الكلام [illegible] اربعة امثلة
لان الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم
فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني
كقوله ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا
فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن
يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ
النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت
بالقبح من الشوه بمعنى الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد
من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب
ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب
قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره
وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا به اي محاطا به اي وجهك
جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو
اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من
الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن
الرومي لئن اخطات في مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
مقتبس من قوله تعالى بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القران ارض لا ماء فيها
ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف
هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن
قشره لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت
سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقول المغاربة
كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا

انا الى الله

الى الله راجعون وفي القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر
شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي
على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج
الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله شعر الغير من شعر اخر
كان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شيئا من قصيدة له اخرى لكنه لم
يلتفت اليه لندرة وقوعه في اشعار العرب اما التضمين مع التنبيه على انه من شعر
الغير كقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدا تمثلت بيتا بحالي يليق
فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف
المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وحاصله فيه على انه من
شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه وقول ابن العميد كانه كان مطويا على احن
ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم
في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر
كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد
يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن
عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسب الى العرج وهو
منزل بطريق مكة وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام
في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو
سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت
الحرب وزمان سد الثغور ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان
اضاعوا وفيه تندم واما بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة اس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة
من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم

العدى

[illegible]

المعنى بدون تقدير الثاني كما ان المعنى والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كاسما [illegible] سمى
نوسن كاين والعلى والنيل منا في حوى وادي والان اقبلت الاسا علينا عا نهوى
فلا ينسى ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الثاني في مثل ان المعنى لا يتم
بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت [illegible] عن
من هذه شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان
يكون للفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير
اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجرى
على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان
وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقدم الظرف [illegible] المصدر وله
ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما القريبين لانه
جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه على السابق بجريان
الخيل السوابق مع [illegible] على ابي الطيب بين التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء
الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في
المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته
ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم وهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما

سمي تضمين البيت بما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر
الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعر قليل معلوم ورفوا
لانه رفا خروق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا كان او حديثا او مثلا
[illegible] على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من
القرآن والحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه
عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من
اوله نطفة وجيفة اخره يفخر حال اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم
والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير
تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يشر بعينه الى انه من القرآن
او الحديث وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر ابي الذي استقرضت خطا
واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه
[illegible] الى اجل مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي رضي الله عنه عمدة
الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشتبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك
واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما
امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه
ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون
سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق
كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده اي تعاوده وتراجعه فعمل على مقتضى توهمه حل
قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو
بالولد وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح فهو ان يشار الى قصة
سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه
عللت اللام على الميم

بن لحد اذا ابصر ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الانشاد فهذا البيت
يلمح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات وان تعلم تقدم
الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشي مليح وقد ذكرنا في باب التسمية انه
سهو خطا محض نشا من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح وفسره بان يشار
الى قصة او شعر فصار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم الحصر فهو ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل
فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم
او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم
فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا
طيرها وهي وقع [illegible] فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري
احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم وبهم للاحبة
وان لم يجر ذكرهم وكرة اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوم غيره [illegible]
واراد الضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالع من الخدر الدجنة الظلمة انطوى
المجزع [illegible] احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع
بن نون فتى موسى واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل
له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو
مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارق من
دق له اذا رحم واحنى من حنى عليه بلطف شكره في ساعة الكرب الكاذب للاستواء وعمرو مبتدا
خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال
من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته العمر المذكور
اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة

وهذا

وهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس لجارتها من جرم
بن زبان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى من حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل
ضرعها فولت حتى بركت بفنا صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه
واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه
فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء
فاجهز عليه فقتل المستجير بعمرو البيت وسبب البسوس تغلب وبكر ابني وائل اربعين سنة
كلها لتغلب على بكر وهذا قبل الاسلام من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم
ومن دون ذلك خرط القتاد واشار الى المثل السائر دون عليان القتاد والخرط
ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق وقاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن
فحلا يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتاد من اعلاها
الى اسفلها حتى يتناثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري
فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة
من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول القاضي
فيا لها من هي تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الضب باولادها ومن التلميح
ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي
فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا
البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى
من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله
بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ما لقيت البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد
قول الاخطل تنق بلا شي شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء
ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا

في طلبه

ازاد قول القايل لكل هلالى من اللوم درقع ولاس برند برقع وحلال وفصل
من الحائفه في حسن الاستدا والتخلص والانتها ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق
اى ان يتعقل فعل المتانق في الرياض من يتتبع الانق والاحسن لفظا يانق في الروض اذا وقع
فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلاثة اعذب
لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية
البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربه في الجزاله
والمتانه والرقه والسلاسه وتكون المعانى مناسبه لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ
الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاوم واصح
معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب
المحافظه عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقه في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد
وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتدا
لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على
الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتدا
الحسن في تذكار الاحبه والمنازل كقوله اى قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق اللوى الرمل
معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فسقط الدخول كاسم
الجمع مثل القوم ولاجل تصحيح الفا وقد قدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب
لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف البيت عذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليله في الفاظ غريبه
فبان الاول ما حسن من هذا قول النابغه كليني لهم يا اميمه ناصب وليل اقاسيه بطى
الكواكب وكقوله اى وحسن الابتدا في وصف الديار كقوله اشجع السلمي قصر عليه تحيه
وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه
وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم

وفي البكاء نحو قوله ايضا فواد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي العزل
قوله ايضا اذا عاد الحمام ما ام حمزتي بعود وعود في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب
في المدح مما يتطير به كقوله اى قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي
العلوي موعد احبابك بالفرقه غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن
بشريان عن الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدا بهذا يوم
المهرجان وقيل بطحه اى القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ
من ثوابه واحسنه اى احسن الابتدا ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشاره
الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدا مشعرا بالمقصود والانتها ناظرا في الابتدا
ويسمى كون الابتدا مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق
اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئه اى كقول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب
[illegible] بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا
وقوله في المرثيه اى وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول
بملء فيها حذار حذار اى احذر من بطشي اى اخذي الشديد وفتكي اى قتلي بغته
وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عموريه وكان اهل التنجيم زعموا انها لا
تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح
لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فمن غرضت له سكان
عظم لعمري ان لم عظم يا رعلى ولا يا ام سلم وكقول ابي الطيب في التهنيه بزوال المرض
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح
الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما
مولفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربيه وثانيها اى ثاني المواضع
الثلاثه التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به اى ابتدى
افتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتدا

فقصائد الشعر فينبغي ابتداء الكلام بتشبيب وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب اي وصف
الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة
بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام
الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق
فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا
متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والتخلص
قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد
لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله
بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذ منه اي اثر فيه
ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم
السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما
انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنيه و[illegible] المصادر كذا في الصحاح
وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية الابل المنسوبة الى
مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق
والواحد اقود اي يقول قومي والحال انه قد اثرت السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله
منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل عليها ثم مقوله هو قوله
امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود
واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كأنه قنا
ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب
الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية

والاسلام

والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي
ادرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب
هو مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم
في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي كقول ابي تمام
وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا
جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام
الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي
من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملاءمة كقولك بعد حمد الله
اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة بينهما لكنه يشبه التخلص
من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا
الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب
قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما
بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج
منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان
للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ
هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد
يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعدما ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام
من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام
آخر قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه

اي ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قوله كانت عند ارادة الانتقال من حديث
الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدا الحديث الاخر بحاله ومن
هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي
ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او
رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا
حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام
اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انسا المحاسن المورده فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الحسن بن
عبد الحميد واني جدير اي حقيق اذا بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني و
انت بما امليت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء
ذلك الجميل والا اي وان لم تعطني فاني عاذر اياك من هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء
الى المدح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما اذن
بانتهاء الكلام حتى لم تبق للنفس تشوف الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر
يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة
وصلاح حال وقد علم عيان المعتبرين ... المتاخرون يجهدون
في رعاية ويسمون حسن المقطع وبراعة المقطع جميع فواتح السور وخواتيمها وارد
على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها
ومفصلها رايتها من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة في غاية لا تصل اليها الخصم
البيان واذا نظرت الى خواتيمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية
ووصايا ومواعظ وتحميد وغير ذلك من الخواتم التي لا تبقى للنفوس
بعدها تطلع ولا تشوف الى شيء اخر وكيف لا وكلام الله تعالى في الطبقة الاعلى
من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس
شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان
حر

المكمع

حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال
ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا اختتام بعض السور مثل قوله غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى انه يظهر
عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان وان لكل مقام
مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وبحسب قوله فيظهر ذلك بالتامل مع التذكر
لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الافكار
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا اخر ما اردنا جمعه من الفوائد
ولطائف من الزوائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر
الافزاع والفتن وتواتر حوادث اوهنت الطبع فلا والخاطر كلالا لكن الله جلت
حكمته قد وفقنا للاتمام ومنحنا الفوز بهذا المرام والحمد لله ولي الانعام
والصلوة على محمد واله عاليه وعليهم السلام

تم الكتاب بعون الملك المعين وقت الظهر في
اليوم السادس والعشرين من جمادى الاخر من شهور سنة
احد سبعين وثمانمئة على يد العبد الضعيف الجاني
من عواب الله الراجي رحمة شمس الدين بن رشيد
الكاسكري في غفر الله له ولوالديه و
لاولاده ولمصنف الكتاب ولمن
درس وقرا ولمن قال امين
والحمد لله رب العالمين
في بلدة المحمودة سمرقند
حرسها الله عن
الافات وغفر لنا
ولجميع المسلمين
والحمد لله
رب
العا...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والحمد لله

رب العالمين ونصلي على نبيه محمد وآله الطاهرين وبعد فقد قرأ

[illegible]

من أوله إلى آخره قراءة تحقيق وإتقان وتدقيق وإمعان واستكشف مكنون غوامضه واستخرج سر جليه وغامضه وأحاط بمسموعات أسراره واطلع على أخبار أستاره وصار أهلاً لأن يراجع إليه في هذا الفن [illegible] على غيره من الكتب الشريفة في العلوم العقلية والنقلية فأجزت له أن يروي عني سائر مؤلفاتي ومصنفاتي ومسموعاتي ومجازاتي ومقروءاتي بشرط الرعاية عن التصحيف والتبديل والتحريف وأوصيته بما أوصاني به مشايخي قدس الله أرواحهم من ملازمة التقوى والورع واجتناب الهوى والبدع وأن يحتاط غاية الاحتياط فيما كان [illegible] والفكر [illegible] وأن [illegible] فيما يلقيه وأن يسهل بيانه والسبب فيما يخفيه وأن [illegible] بيانه والله سبحانه ولي الإعانة والتوفيق وأعلم بأعلام الحق وإلهام التحقيق [illegible] من توكل عليه [illegible] أمري إلى الله [illegible] الأحرف [illegible] سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة وأنا الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني

عفا الله عنه وعن والديه [illegible]

[illegible] من [illegible] وأولاده [illegible] الطاهرين

عفا الله عنه وعن والديه [illegible]